

الحقوق

مجلة قانونية شرعية شرطية علمية أدبية

تصدر في الشهر مرة في يافا

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحشامى

الحسينى
فهمى

AL-HOKUKOU

A Judicial, Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCATE

JAFFA, PALESTINE

الجزء ٤ / حزيران سنة ١٩٢٥ / السنة ٢

No. 4 June 1925 Vol. 2

مطبعة دار الايتام الاسلامية في القدس

اعلان

مكتبة الهلال

بالفجالة بمصر — صاحبها ابراهيم زيدان

وهي اشهر مكتبة عربية تمتاز عن غيرها بما تنشره من المطبوعات النفيسة من عامية وادبية وتاريخية ومدرسية وروائية وغيرها — وقد صدرت قائمتها الجديدة وترسل مجاناً لمن يطلبها • وتعطي اسقاطاً خصوصياً لمن يشتري منها بالجملة •

العرفان

ستظهر مجلة العرفان الصيداوية في العقد الثاني من حياتها بمظهر جديد في كل شأن من شؤونها بحيث تضاهي ارقى المجلات العربية وستكون الرسوم فيها متوفرة جداً وهي عدا ابحاثها المتنوعة في العلم والادب والتاريخ والاجتماع والشؤون العربية ستوسع في ابوابها من سير العلم والتربية والتعليم والمراسلة والمناظرة والصحة وتدبير المنزل والنسبات والنفحات والعراقيات والعامليات ومختارات الصحف واهم الاخبار والآراء الى غير ذلك وهي فضلاً عن جودة طبعها وورقها يكتب فيها فريق كبير من مشهوري الكتاب والشعراء في البلاد العربية ويترجم لها عن ارقى المجلات الفرنسية والانكليزية والتركية وسيصدر الجزء الأول من مجلدها الحادي عشر غرة ربيع الأول سنة ١٣٤٤ ب ١١٢ صفحة كبيرة فيكون مجموع مجلداتها السنوي ١١٢٠ صفحة وقيمة اشتراكها ما يعادل ٧٥ قرشاً مصرياً في سورية ومائة قرشاً مصرياً في خارجها وهي لا ترسل الا لمن يطلبها ويصحب الطلب بقيمة الاشتراك وللدافعين قبل صدور الجزء الأول ثلاث هدايا تساوي ٣٠ قرشاً مصرياً والعنوان صيدا (سورية)

احمد عارف الزين

صاحب العرفان

المؤوضون على الحقوق في فلسطين

تشكيل المحاكم في فلسطين

للسيد هارون شمس

تأسيس المحاكم: تأسست المحاكم باثناء الاحتلال العسكري في فلسطين وفقاً للمنشور (١) الصادر بأمر المدير العام في ٢٤ حزيران سنة ١٩١٨ وإذا امعنا النظر في هذا المنشور رأينا ان منصوصاته موافقة تماماً للقوانين الدولية المتفق عليها من قبل أكثر الدول في الهاي سنة ١٩٠٧ ووفقاً لهذه النظمات اعادت الإدارة العسكرية المحتلة المحاكم كما كانت سابقاً وصرحت بتطبيق القوانين العثمانية فيها مع بعض تغييرات ادخلتها السلطة العسكرية حفظاً للنظام والأمن العام ودعماً لحسن الادارة (مثل حصر صلاحية المحاكم في رؤية القضايا المتعلقة بالتصرف بالعقارات وغيرها من الاموال الغير المنقولة).

انواع المحاكم: وعليه تشكلت محاكم صلاح بذات الصلاحية العطاها في قانون احكام الصلح العثماني ١٩١٣ في القدس والخليل وبئر السبع وفي يافا وغزه وانشئت محكمة بداية لما اوسع صلاحية وهي محكمة استئنافية لاحكام محاكم الصلح الداخلة ضمن دائرة اختصاصها في القدس (وهي تشمل اقصية القدس والخليل وبئر السبع) وفي يافا (وهذه تشمل قضائي يافا وغزه) اما محاكم الصلح فانيطت ادارتها بمحاكم وطني منفرد ومحاكم البداية بمحاكم انكليزي منفرد ايضاً.

محكمة الاستئناف: وتشكلت في القدس محكمة استئناف مؤلفة من رئيس انكليزي وثلاثة اعضاء قضاة وطنيين لرؤية الدعاوي المستأنفة اليها من محاكم البداية ولرؤية الجرائم التي جزاؤها بالاعدام كمحكمة سيارة مع هيئة محكمة البداية.

المحاكم الغير النظامية: وعدا عن المحاكم النظامية تشكلت محاكم شرعية ودينية ذات

صلاحية في الاحوال الشخصية كما جاء في القوانين العثمانية ومحاكم عسكرية لرؤية الجرائم المتعلقة بجيش الاحتلال ولكنني لا أبحث الآن في هذه المحاكم بل احصر مقالتي في البحث عن تشكيل المحاكم النظامية فقط.

المحاكم في شالي فلسطين : في خريف سنة ١٩١٨ بسبب امتداد الاحتلال الى شالي فلسطين اعلن (١) تطبيق مواد المنشور المذكور أعلاه في المقاطعات المحتلة جديداً على القانون المؤرخ في ١ تشرين اثناني ١٩١٨ وتشكلت محاكم صلح في نابلس وطولكرم وجنين وحيفا وعكا والناصرة وطبريا وصفد ومحاكم بداية في نابلس شاملة لطولكرم وجنين وفي حيفا شاملة لعكا والناصرة وفي طبريا شاملة لصفد.

المحاكم بعد قانون اذار ١٩٢٠ : ودامت هذه التسييلات منذ الاحتلال العسكري في فلسطين الى أن صدر الامر بتنظيم المحاكم النظامية في شهر اذار ١٩٢٠ وقد صرح هذا بتعيين نائب رئيس انكبازي وعضو رابع وطني في محكمة الاستئناف لكي تتمكن هذه المحكمة أن تعقد جلساتها في غرفتين مختلفتين كمحكمتين منفردتين كذلك الغيت محاكم البداية وتشكل بدلاً منها محاكم مركزية في القدس وبافا وحيفا ونابلس مؤلفة من رئيس انكبازي وعضوين قاضيين وطنيين للنظر في الدعاوي الخارجة عن صلاحية محاكم الصلح بداية وفي الوقت نفسه هي محكمة استئناف الاحكام المتألفة اليها من محاكم الصلح الداخلة ضمن دائرتها. اما محاكم الصلح فأمدت صلاحيتها في المواد الجزائية والحقوقية وقد حولها القانون الجديد حق النظر والحكم في الدعاوي الحقوقية التي قيمتها مائة جنيه ووفقاً بسكان القرى البعيدة عن المحاكم تشكلت محاكم صلح اضافية في بيت لحم ورام الله وبيسان والمجدل.

محكمة العشائر : وعدا عن هذه المحاكم تشكلت محكمة عشائر في قضاء بئر السبع اما هيئة هذه المحكمة فتؤلف من ثلاثة مشايخ او اكثر يعينهم حاكم القضاء الاداري بموافقة رئيس المحكمة المركزية ويحكمون بالأكثرية. واصول محاكماتهم هي العادات المتبعة في قبائلهم. وحددت صلاحيتهم لثلاثة أشهر خمس وخمسين جنيهاً غرامة.

ذكرت في بدئي هذا المقال ان الادارة العسكرية لمقاصد اقتصادية منعت التصرف

بالأموال الغير المنقولة وصرفت صلاحية المحاكم عن القضايا الناشئة من هذه المعاملات. محاكم الأراضي : ولكن عندما تركزت الادارة وعادة الأحوال الاقتصادية الى حالتها العادية صدر قانون الأراضي (١) ورفع الحجز عن التصرف في العقارات وثلاوة قانون محاكم الأراضي (٢) يصرح بتشكيل محاكم مخصوصة للأراضي « في القدس ويافا » وبتحويلها رؤية جميع الدعاوي والمنازعات والأختلافات المتعلقة بجميع الأموال الغير المنقولة واعطاء القرار والحكم فيها . اما هيئة هذه المحاكم فتؤلف من رئيس انكليزي وعضوين قاضيين وطنيين ومرجع استئناف الأحكام الصادرة منها هو محكمة الاستئناف في القدس .

هذه كانت تشكيلات المحاكم في فلسطين منذ بدء الاحتلال العسكري الى نشر الدستور في اول شهر ايلول ١٩٢٢ .

المحكمة الجنائية : وهذا الدستور صرح بتنظيم المحاكم كما كانت وحدد صلاحيتها وكذلك جاء بتشكيل المحكمة الجنائية لرؤية الجرائم التي تعاقب بالأعدام وزاد على وظائف محكمة الاستئناف رؤية مسائل ليست من صلاحية واختصاص محكمة من المحاكم الا المحكمة العليا صيانة للحق والعدالة .

قانون المحاكم : وبموجب نصوص الدستور صدر مشروع قانون المحاكم (٣) وشرح تشكيلاتها وتحديد صلاحيتها كما هي الان .

فالمحكمة العليا تؤلف من هيئة قضاة محكمة الاستئناف برئاسة قاضي القضاة او نائبه في حال غيابه وصلاحيتها مزدوجة (١) النظر في الأحكام المستأنفة اليها من المحكمة الجنائية والمحاكم المركزية ومحاكم الأراضي « ٢ » اعطاء القرار في المسائل الخارجة عن صلاحية أو اختصاص أي محكمة في فلسطين مثلاً « ١ » النظر لأصدار أمر بأطلاق سراح الموقوفين توقيفاً غير شرعي « ب » أمر او نهي المأمورين والموظفين بأمر او عن أمور تتعلق بواجباتهم نحو الناس . وصلاحية محكمة العدل العليا في هذه المسائل مطلقة بالمرجع لأي سلطة أخرى اما الأحكام الصادرة منها في القضايا الختوية التي تبلغ قيمتها

(١) انظر الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين ع ٢٨ في تشرين اول سنة ١٩٢١

(٢) انظر الجريدة ع ٤٢ في ايار سنة ١٩٢١ (٣) ايضاً ع ١١٧ حزيران سنة ١٩٢٤

خمسائة ليرة انكليزية أو أكثر فيجوز ان تستأنف الى جلالة الملك في مجلسه الخاص في لندن .
اما المحكمة الجنائية فتشكل من قاضي القضاة او نائبه كرئيس ، وهيئة المحكمة
المركزية المنعقدة فيها المحكمة الجنائية كأعضاء ، وفي قضايا الجرائم المعاقبة بالأعدام
اذا تساوت الآراء في الحكم يبرأ المتهم .

والمحكمة المركزية تتألف من رئيس انكليزي وعضوين وقاضيين وطنيين وترى
بداية الدعاوي الخارجة عن صلاحية محاكم الصلح واستئنافاً للأحكام الصادرة منها .
ويجوز لرئيس المحكمة أن يستعين في القضايا التجارية بمميزين اذا طلب منه التقاضيان
ذلك وتشكلت هذه المحاكم في القدس وحيفا ونابلس اما محكمة المركزية في بئر السبع
فتؤلف من رئيس انكليزي ومميزين ينتخبان من مشايخ القبائل والعشائر وتنتظر في
الدعاوي ضمن صلاحيتها في ذلك اللواء ومحكمة استئناف للأحكام الصادرة من
محكمة الصلح ومحكمة العشائر هناك .

اما محاكم الاراضي ومحاكم الصلح فلم تتغير تشكيلها بقيت صلاحيتها على ما كانت عليه



جنونيات الحب

نشرت جرائد لندن بعض تفاصيل مدهشة عن المستغرب في اعمار العرسان بلندن
سنة ١٩٣٤ فظهر ما يأتي :

فتى في العشرين تزوج امرأة في التسعين وآخر في السابعة والعشرين تزوج امرأة
في الخامسة والتسعين .

وبالعكس فان رجلاً في الثامنة والسبعين تزوج فتاة في الخامسة عشرة ، وآخر في
الواحدة والثمانين تزوج فتاة في الثامنة عشرة ، وثالث في الثالثة والثمانين تزوج فتاة في
العشرين ، ورابع في الثامنة والثمانين تزوج فتاة في الثانية والعشرين .

وفي التعديل ١٧ زواجاً وجد ان متوسط عمر كل زوجين منها ٩٥ سنة .

وقد ظهر ايضاً ان متوسط اقل زوجين عمراً في زواجات ١٩٣٤ ، ٢٣ سنة اي ان

كلاً من العروسين لم يبلغ السادسة عشرة .

شريعة اليابان

(اصحابها ، اقدم دساتير العقاب ، دستور الانظمة الحقوقية والادارية ، ملكية الارضين ، القروض ، الحقوق العمومية والادارية .)
اصل شريعة اليابان — : قد اخذ اليابان مدنيهم وشريعتهم عن الصينيين ولا يختلف الدستور الذي يتعامل به اليابان منذ القرن الثامن الميلادي عما يتعامل به الصينيون في هذه الايام .

وتقتصر الحقوق العقابية عندهم على الانتقام الدموي ويسمون قانونها « قانون الانتقام » kataki - uti ،
والانتقام يجري تبعاً لبعض القواعد فعلى من يطلب القاتل بدم ان يراجع الحكومة بذلك فيعطى اذاً بطلب ثأره اذا وجد محققاً ومتى قتل القاتل فعليه ان يراجع اقرب مخفر لمحل الحادث ويفضي بالخبر الى رجاله والداعي الذي قتله لأجله ويبرز التصريح الذي قتل به ذلك الرجل ولم يبلغ هذا القانون رسماً الا في ١٧ شباط ١٨٧٣ بارادة اصدرها الامبراطور . وقد انتشأ اليابان في العصر السابع محكمة للجنايات كان يجري فيها التعذيب بالماء والحديد اللذين بلغا اشد درجات الحرارة لاخذ افادة المتهم وبوضع الأيدي في وعاء مملوء بالحيات وهناك انواع اخرى كثيرة من التعذيب عدا عما ذكر وجزاء الزنا والقتل الاعدام . والسارق مجبر على اداء مبلغ كثير او قليل بالنسبة الى المال المسروق . واذا عجز السارق عن تأدية ذلك استعبد وعقاب الجنايات الاخرى الجلد ونحوه . واذا حكم على احد من السادة أو من الرجال العسكريين بالأعدام كان عليه ان يقر بظنه بسيفه .

اقدم دساتير العقاب — : كذب هذا القانون في سنة ٧٠١ ميلادي ونشر في سنة ٧١٨ وعلى ما يفهم ان "tai-ho-ritsu" هو الذي أصدره . وهذا الدستور ينقسم الى اثني عشر كتاباً ولم يحفظ منها الا اربعة واليك فيما يلي احكامها .
انواع الجنايات : تنقسم الجنايات الى قسمين كبرى . وعادية :
فالجنايات الكبرى تستلزم الاعدام ويحكم على اقارب المجرم بالنفي وليس للجنايات

الكبرى من عفو قط وليس لها من اسباب للتخفيف وهي كالموأمرات ضد الامبراطور والتعرض له بأذى واحتقار المقدسات وقتل الأقرباء وما إليها مما يوجد فيه اسباب مشددة.

الصلح : كان عقد الصلح في المسائل العقابية ممنوعاً . والعقاب إنما هو من الحكومة . ويجازى ولي القتل بالاشغال الشاقة مدى العمر عتقاً اذا تصالح مع المتهم في حوادث القتل واذا اخذ بدلاً نقدياً من القاتل عومل معاملة النصوص . ويستنتج من هذا ان الصلح كان في الزمن القديم في الامور الجزائية جائزاً الا انه قد منع اخيراً .

الاشتراك في الجرائم : ان العقاب في الجرائم العادية درجات متفاوتة وعلى هذه النسبة يعامل الشريك فيها الا ان الشريك اذا حضر اثناء ارتكاب الجرم مع الذي شوقه على ارتكاب الجريمة يعتبر كأنه فاعل مستقل .

انواع العقاب : قد ذكر دستور سنة ٧٠١ اربعة انواع للعقاب : الاعدام ، التعذيب ، والسكورك ، الجلد : ولا تزال هذه الاربعة انواع منصوصاً عليها في دستور الصين الحالي . والعقابات تنقسم بالنسبة الى كيفية اقتراف الجرم الى درجات فالاعدام احياناً يكون بقطع الرأس وآخر بالصلب وتعتبر الاسباب المشددة والخففة في ذلك بالنظر الى المجنى عليه ايضاً .

والانسان افتداء نفسه بدية يقدمها للحكومة كما في الصين لا لولى المجنى عليه وذلك بناء على خطر الصلح مع الخصم في جرائم القتل كما مر . واذا كان الجاني موظفاً فعزله من الوظيفة يعد من عناصر العقاب وللحكومة الحق في الصلح وعدمه وعلى كل من يطالع على جريمة ان يخبر الحكومة بها . ويجبر اقرباء المجنى عليه في الجرائم الكبرى ولا سيما القتل على اخبار الحكومة بها بمجرد وقوعها .

اما الان فلم يبق في اليابان اثر لذلك الانتقام الاما تجر به الحكومة وما تجر به الحكومة من العقاب والتعذيب تابع لبعض القواعد كما ذكرنا . والمجرم الذي يخبر الحكومة قبل اجراء التعقيبات يعفى من كل نوع من العقاب

دستور الانظمة الحقوقية والادارية : قد وضع " tai-ho-rei " في سنة ٧٠١ ميلادي دستور النظم الحقوقية والادارية في اليابان وفيه يظهر نفوذ الصين ظهوراً بيناً وذكر في

هذا الدستور النظم الإداريه مع تشكل العائلة وحقوق الملكية أيضاً.

حقوق العائلة والوراثة : ان ما يقال في العائلة قليل جداً ويكفي في ذلك مراجعة

حقوق الصين اذ لا يختلف قانون اليابان في الخطبة وعقد النكاح والزوجات الثانويات والجهاز، والطلاق، ونفوذ الاب عن قانون الصين في شي تقريباً اما مسألة الوراثة فمع محافظتهم على احكام قانون الصين الاصليه فيها فقد أدخلوا عليه ما ليس منه فينتقل ارث الزوج الذي لم يوصى لاحد بماله الى زوجته ولا ماله ولا اولادها على ان يلحق كل من الزوجة وامها واكبر اولادها حصتان ولكل ولد من الباقيين حصة واحدة اما البنات فنصف حصة والمعتنى ما للواحدة من البنات . وميراث النساء يوزع على طريقة اخري فيقسم بين الاولاد بالتساوي . وفي طبقة الاشراف يحجب الولد الاكبر باقي اخوته وليس للأصول وراثة وكذلك الخواشي . والذي يتوفى بدون خلف يصرف قسم من امواله في تشييع جنازته وتعتق عبيده . واذا بقي بعد ذلك شي من الاموال تقسم على خمس عائلات من عشيرته .

ملكية الاراضي : لا يمكننا ان نجزم بوجود ملكية الاراضي من عدمها في العصور

التاريخية الاولى عند اليابان اذ ان تلك الادوار غير معروفة تماماً وكل ما وصلنا عنها لا يشفي غليلاً ولا يقنع المؤرخ المحقق .

كانت الارضون تنقسم بين العائلات على عدد افرادها وكانوا في كل ست سنوات ينقصون القسمة ويدخلون عليها بعض التعديل وذلك بالنظر لما يحدث في العائلات من نقص او زيادة في افرادها . ومن بعد ارضاً عامرة فله الاستحصال على امتياز يتصرف به هو وبطنان من عقبه . وقد اخذت الحكومة من سنة ٧٤٣ تعتبر ذلك الامتياز دائماً .

وليس لاحد بيع شي من امواله غير المنقولة بدون اطلاع موظفي الحكومة على ذلك . وقد اتخذت ذلك الاحتياط محافظة على صغار المزارعين من ان يبيعوا اراضيهم فيسقطون في وهاد الحاجة وفقير . وقد خطر في سنة ٧٥١ بيع المساكن للفرض نفسه الا انه يجري فيما عدا ذلك من غير المنقول (الايبوتك) نوع من الرهن حتى انه اذا مر اجل الدين ولم يوفه المدين اصبح المال الرهون ملكاً للدائن حسب الاصول المذكورة .
القروض : الا قراض بالفائدة تابع لقواعد شديدة للغاية وفي الجملة يجب ان

لا تتجاوز الفائدة رأس المال في مدة شهرين وهذا يعادل مبلغاً باهظاً بالنسبة الى الدين وهو ٧٥ في المائة . وكما يفهم انه لا يجوز تحويل الفائدة الى رأس مال ولا طلب فائدة تربو على رأس المال . والمدين الذي يعجز عن تأدية ما عليه من الدين يصبح عبداً للدائن حتي يوفيه دينه . ويؤمن على جل العقود بكفالة مالية .

والطرق الاجرائية في الأموال كانت تطبق ايضاً على الأشخاص فكما ان للدائن ان يستولي على اموال المدين له ان يتخذ المدين عبداً وعدا عن ذلك فيعامل المدين معاملة المتهمين ويعاقب بالجلد .

وكان ينظر الى العبيد كما ينظر الى الحيوانات وانما هناك فرق واحد هو ان العبيد قد يمتقون والحيوانات لا تعتق وقد كان عتق العبيد محققاً اذا توفي سيده ولم يترك خلفاً . ولا تختلف معاملة عبيد البيوت عن معاملة ابناء العائلة في شيء بخلاف غيرهم .

الحقوق العمومية والادارية : يبحث الدستور فيما عدا ما ذكر من المباحث ما يمكننا ان نطلق عليه « الحقوق العمومية والادارية » ويدخل في هذا كل ما يتعلق بسراي الامبراطور ، والوكلاء . والموظفين . والاعيان ، والنباشك ، والراسم والضرائب ، والواردات .

فعلى كل انسان سالم ان يشتغل في العام عشرة ايام .

وضريبة الأموال الغير المنقولة اربعة ونصف في المائة من ثمنها الذي يخمنه المحضون . وتقسم ملكة اليايات الى ولايات واقضية والامبراطور هو الذي يعين مديري شئونها وفي ضمن هذا التقسيم تقسيم آخر وهو تقسيم الملكة الى عشار والعشيرة تتألف من خمسة بطون ولكل بطن رئيس منتخب يتولى شئونه ويعمل على منع الجرائم ويتحرى عنها عند وقوعها . وكان على من اراد الانفصال عن احد هذه البطون ان يخبر رئيسه ولذلك اذا اراد اجنيي الالتحاق به . وكل عضو مسئول عن عما يوقعه غيره من افراد البطن الذي ينتمي اليه من جرائم سوء الاستعمال في تأدية ضريبة الارضين وقد استندلت هذه الاصول الى الازمنة الاخيرة وهناك لكل خمسين عائلة رئيس يقصونه من بينهم .

قانون (ثاني هو) اساس لحقوق اليايات جميعها وقد ادخل عليه في سنة ١٨٦٨ كثير من التعديل .

وأصول الرعامة التي دامت في الصين ثمانية اعصر تأسست في اليابان في ابتداء
اقرن حادي عشر ولم تلغ الا منذ زمن قريب وفي هذه المدة لم يكن للامبراطور من
نفوذ حقيقي بل كان النفوذ لأولئك العمال الذين كانوا يعملون باسمه .

دستور (يوئه ي) : قد بقى من ذلك الدور دستور يدعى بدستور يوئه ي نشر
سنة ١٢٣٢ وهو يهبق على المحاربين ويحتوي على اثنين وخمسين مادة ويجعل للحكام
السلطة التامة على الاهلين وفيه بعض قواعد الحقوق المدنية وكل هذه الاشياء جديدة
الا انه بعدما خار التينى في المادة الرابعة والعشرين على النساء فقد اعطى للمرأة التي ليس
لها اولاد الحق في ان تورث اموالها من شئت وجعل للاب حق استرجاع ما يهبه
لاولاده من اموال وخصوصاً ما يجهز به بناته . وفي المادة الثامنة والعشرين قد جعل
للاب ان يقسم امواله بين ابنائه بالتساوي وعهد اليه في المادة الثانية والاربعين حل ما
ينبع من المشكلات والخصومة بين المذكور من ابنائه وعلى الام ان تحل ما يقع من ذلك
بين بناتها . وبذلك فقد تنظمت الاحوال البيئية عندهم . وفي المادة الثالثة والاربعين
الحرية التامة للزارعين فلمهم الحرية في ترك الارضين التي يتولون رزعاها وقد حظر اجبارهم
على البقاء فيها .

وقد حظر في المادة التاسعة والاربعين التفرغ في الارضين التي تمنح لبعض الافراد
من الحكومة لقاء بعض الخدمات ولا يحق لصاحبها القديم ان يدعى فيها بحق مطلقاً .
وهناك بعض الاحكام الذي يتعلق باصول المحاكمة ونجري الدعوة الى المحاكمة
بطاقات ترسل الى المدعي عليه فاذا لم يجب فتكرر له الدعوى ثلاث مرات وبعد ذلك
نجري محاكمته غياباً واذا ثبت عليه الدعوى يعد محكوماً حكماً نهائياً وقد جاء في المادة
السابعة والثلاثين انه اذا ظهر الجار الذي يقدم دعوى التجاوز على الحدود على جاره غير
محق في دعواه يعاقب ويحكم عليه فيها بعد اجراء الكشف بمعرفة اهل الخبرة وفي حال رد
هذه الدعوى يجبر على ترك مقدار من ارضه يساوي ما ادعى فيه على جاره وفي هذا الدور
قد وقع في اليابان مشكلات كثيرة لاجتماع كثير من الارضين في ايدي قليلة كما قد وقع
في غيرها من الاقطار في هذا الدور . وتقدم الدعاوي للحاكم ولا تقدم الدعوى ما لم
يكن الخصم قد استنكف عن احقاق الحق والحاكم الذي ترفه اليه الدعوى ولا يحكم فيها
في ظرف عشرين يوماً يعد مستنكفاً عن احقاق الحق ايضاً .

الصكوك الشرعية وتاريخها

الصكوك

"عدل في الأحكام ثم يتي بتجوي الصوب والتبصر الزائد مع نفوذ النظر حسب الاستدع وهذه أمور مندرجة ومطلوبة جداً من المحاكم ولا يكفي ان يكون حكمه موقفاً بصوب - ولو في نفس الامر - حتى يتجنى ذلك في الوثيقة التي تصدرها المحكمة فحكم - كما نه بالغ في الاحتراس وتوقي في امر الحق اتباعاً لما ورد في آية (واذا حكمتم بين الناس فاحكموا بعدل) وآية (واحكم بين الناس بالحق ولا تتبع أهوى) . - ينبغي ان يكون ذلك وضوحاً في حكمه . أو بالتعبير الاصح في الصك الذي يصدره .

فوثائق الصكوك مقياس العدل يعرف منها مقدار الاهتمام به . أو انها مظهر من مظاهره . وبقته لا يام من الوثائق مما هو مكتوب على الاحجار ، أو في بطون لا يرق ينهد عن درجة تبع الحق والتهاج سميته . فن املت المحاكم امرها ولم تعتمد عليهم كان ذلك تهاون وضعه بل عاراً وتذراً عليها . لا من جل انها اخلت بأمر العدل بأن انتهكت حقوق شخص فقط بل يعتبر ان جميع اعمالها ظلم وتعد على حقوق العموم فتكون لعنة الملعن وتائب المؤنب الى يوم الدين .

فلو بذات الجهد وكل ما تستطيع في امر احقاق الحق دفقت كل التدقيق وبرزت من الهرة كل ما يدرم واسكن مع هذا لتقن امر الوثائق . . . فلا يعول على عدلها ولا يعمل حسن نيتها اذا اظهر دليل الباطن . فذال يبال الحاكم في هذا الشأن كان كمن اسس بنياناً قوياً الا انه لم يعين بما رفع به ذلك البناء . فلهاون به بمثابة قول الحاكم : - اني (حكمت) حسب ما ظهري وبحق لدي (ولا ابالي) بتدبير من احد وان كنت قصرت في الاعتماد بتحرير الوثيقة - بصكها وسبكها - والحال ان الشبهة لا يرفع . اقتناع الخ ، كوحده وضئيمته من حكمه بل انتقصير دليل قوي على الشبهة .

انظر ان الصكوك التي تصدرها المحاكم المختلفة نجد لها متفاوتة ، بينها ما يكاد يبلغ

درجة السكال . وبينها ما هو منحل الى ما تحت تدون . فمنها المنسوب لرجل ان يزول
ويحل محل الاطراد والانتظام بان لا يبقى محل لا يتواءم متقد . يحزنني . وسيتاني جداً
ان ارى الصكوك خالية من الاتقان والاحكام تداعب فيها الأيدي بلا همى ولا صراط
مستقيم في حين انها اساس قضية احقق الحق .

بذل علماء - رحمهم الله تعالى - جهدهم فلم يدخروا وسعاً في مراعاة الحق
و تباع سبيلة وان يكون حكمهم خالياً من شبهة النقص وان يتجلى الصدق والاخلاص
فيه . فصحة الحكم نتيجة صحة المقدمات التي ابنت عليها . اما النقص فيه فهو نقص
في الاصول التي نهجها الحكم . وهذا مما يجعل في القلب شيئاً من قلة الاعتقاد بل زواله
والجرح في امر العدل .

كان الحرص على الحق والوصول اليه دعا العلماء ان يضعوا قواعد تعين الحكم
على حسن السير بتقاضيها ليزيد الاعتقاد وتقوى الطمأنينة . وهذا ما يسمى (بعلم الشروط
والسجلات) او ما نسميه (بالصكوك الشرعية) ويقال لمتقن هذا العلم (الشرطي)
وبعد ما استقى هذا العلم ووضع له القواعد نرى علماء نددوا كثيراً بمن زاغ عن
هذا السبيل فأوجعوه وشددوا الذكر عليه وبينوا اوجه الخطأ التي ارتكبها فكان هذا
داعية اصلاح . فطلقوا عليه (خال المحرمات) او ما ندعوه (خال الصكوك) .
وهذا لم تفرد به المحكم بالنقد وما يذكر في المرات تمييزاً ضمن الفواقص التي
يبينها مجلس التمييز . فهذا المجلس ينظر في غرار نواقص الاصول ومن جهتها خال
المخاضر والخلل في تطبيق نفس الشرع الشريف .

هـ لا تظن ايها امرئ . ان متقن هذا الفن يكون بمن عن خطأ وتظن في
حكمه الحقيقة نصفة لا شبهة فيها . وان اظهر لا يكون دليل البطلان دائماً . اد مراعاة
النظام والانتظام في هذه الوثائق توصل الى المطلوب فهي طريق بل مظهر من مظهره
فلا يزيد الوقوف عليها زيادة اتقان في صحة الحكم . فالحكم قد يكون بطلاً ومزوقاً
او مكسواً بكسوة الحق . فمن الضروري الوقوف على الاصول والشرع مع حب الحق
والعدل مقرونين بحسن النية والقناعة الصحيحة . والا فلا يخرج حينئذ اصك عن
درجة الانشاء العادي والسبك الفارغ .

ان السكال مبحث من مباحث الفقه شروطاً واحكاماً خاصة يجب مراعاتها . وهذه

لا يصح اعتبارها في الكل . فـلـصـكـوك تـبـحـث عن قـوـاعـد عامة لا يصح اغفالها بوجه مع الوقوف التام على الخصائص لكل باب من ابواب الفقه . فالصكوك لا يتقنها الا من اتقن الفقه بدقته . فلا طلاع والوقوف التام عليها امر محتم . فاذا لم يراع ذلك كن الصكوك اسبه بنقله في فن التفسير لا يعرف الا ان يأتي بمثل ما تاتي به متبوعه ويكون حله تبييناً بالتطبيب الذي قلده ابنه في مهنه الطيبة فكان اضحوكه المضحك وسخرية الساخر .

فـلـصـكـوك ودرس قواعدها معين لمن اتقن الفقه والاصول فهي طريق عملي . والا فلا يعد تقانها اتقاناً للصناعة . وانما المطلوب يتحقق بمراعاة الكل على ان لا يؤدي التوقي الرئد الى اطالة الدعوى وبطالة نيل الحق . وهذا لا يأتي الا بتحقيق جهات النقص في الاحكام وان تتوالى التنبيهات العامة للمحاكم عما يكثرفيها من الغلط ويحس من الخطيئات .

وهذه لا يشم منها رائحة ان الحكم حينئذ يتوقفون عن اصدار الاحكام للخوف والخشية من النقص والتنبيه . فان القانون هددهم من الجهة الاخرى بالشكوى عن التأخر في احقاق الحق فلا يسوء لهم التهور في النسبة ولا اغفل القانون شأنهم فكان متدبراً كل هذه الامور وملاحظاً لها .

ناريها :

ان الصكوك ولدتها المدنية . فالضرورة تقضي بمراجعة الوثائق بعد حين ، والاستناد عليها عند التجاحد . ولذا حدثت هذه الصكوك بوضعها المعروف في العراق اثر الفتح الاسلامي . فتمها كان لا يبالي بها كثيراً حتي انها لم تدون في سجلات الا بعد ان نبهت عليها . فوقع حينئذ صدوروا الى كتابة الصكوك ثم الى جهة تسجيلها . واول من احدثها في العراق بعد الفتح الفصي عبد الله بن شبرمة سنة ١٢٠ للهجرة زمن قضائه . ولا نعرض من هنا الى الصكوك التي كانت مرعية في العراق الى زمن الفتح ولا في الاقطار الاخرى من الصكوك القديمة فموضوع بحثنا يقتصر على الصكوك الشرعية ... وبعد ان دونت الصكوك الشرعية في السجلات وتداولتها الايدي ظهر فيها خلل من جهات متعددة فكان ذلك مما عيب على من دونها فوجبت من اجلها الائمة على

القضاة الذين اصدروها وما زالت تتوالى الانتقادات حتي اتقنت وتدرجت في الكمال فبلغت شأواً بعيداً في العصور الاسلامية اثناء تكاملها في اواخر الدولة العباسية اذ نضج فيها الفقه .

ثم سارت الى الانحطاط وامتلات من الالفاظ الفارغة مما يدل على المخفخة والتعظيم والاطراء الزائد الى ان خرجت من طورها فتجاوزت حدها فاقبلت الى ضدها .

هذا ولقهاء المراق اثر كبير في تقدم الصك . ويقصدون منه ثبت الاحكام الثابتة عند القاضي على وجه يصح الاحتجاج به عند الاقتضاء ويندرج فيه كل المعاملات تقريباً . فان القضاة آنذ يقومون بوظيفة كتب العدل ايضاً وتسمى الصكوك من هذا القبيل (بالحجج) وبوظيفة الحكم ونطلق على صكوكها (الاعلامات) . ومبادئ الصكوك مأخوذة من القواعد الفقهية ومن علم الانشاء ومن الرسوم والعادات المرعية وهذا المأخذ الاخير هو الذي دعا الى توسيع امر الصكوك .

واول من صنف في ضبط قواعد الصك واعتبره علماً مستقلاً هلال بن يحيى بن مسلم الرضى الحنفي المتوفي سنة ٢٤٥ هذا هو صاحب كتاب الوقف الذي اخذ عنه صاحب (الاسعاف في احكام الاوقاف) فانه تنمى افقه عن ابي يوسف وزفر . ولا ي زيد احمد بن زيد الشروطي الحنفي ثلاثة كتب كبير ومتوسط وصغير وليحيى بن بكر مؤلف . ولا ي جعفر احمد بن محمد الطحاوي المتوفي سنة ٣٢١ مؤلف في اربعين جزءاً وفي الفوائد البهية له كتاب الشروط الكبير والصغير والوسط والمخاض والسجلات . ولا ي نصر الدبوسي مؤلف ايضاً . وهو من ائمة الشروط . وكذا للحاكم ابي نصر احمد بن محمد اسمرقندي المتوفي سنة ٥٤٠ ونيفاً . ولقاضي ابي نصر جمال الدين احمد بن عبد الرحمن بن اسحاق لريفي المتوفي سنة ٤٩٣ . رتبته على اربعة وعشرين فصلاً . ولشمس الائمة عبد العزيز بن احمد الحلواني المتوفي سنة ٤٤٨ سماه البسيط . وجلال الدين بن محمد الهادي ونصاحب المحيط برهان الدين عمر بن مارن الحنفي ولجده الحاكم الشهيد والفقيه الدين الحسن بن علي المرغيناني وللخصاف احمد ابن عمر المتوفي سنة ٢٦١ ولمحمد بن فلاتون لرومي الشهير بفلاتون المتوفي سنة ٧٣٧ ذكر الشيخ الامام ركن الاسلام ابو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني المتوفي سنة ٣٩٧ في كتابه (ترجيح مذهب ابي حنيفة) ان الشروط لم يسبقه احد اي انه لم

يدون قواعد الصكوك ويجمعها في مستقلاً حد قبيل لا نه توحيد صكوك فوجدوها
كما توهم بعضهم .

واسمى محمد بن جرير الطبري التوفي سنة ٣١٠ الشروط في كتاب على
اصول الامام في وفي وسرق ابو جعفر الطحاوي من كتبه ما اودعه كتابه واخبرهم
انه نتيجة اهل الري ثم جاء بعده (شيخ الشروط والمواثيق) ابو بكر محمد بن عبد
الله التميمي في وفي التوفي سنة ٣٣٠ فتمصف في الشروط والمواثيق قال ابن خلكان
انه كان اعلم الناس بالاصول بعد الشافعي واشتهر بالخلق والنظر وهو اول من انتدب
من اصحابه (صاحب الشافعي المشروع في علم الشروط وصف فيه كتاباً احسن
فيه كل لاحد . ومن صنف في الشروط المزني التوفي سنة ٢٦٤ امل في كتاباً جامعاً
مبسوطاً . وابو علي الحسن بن علي الكرايسي التوفي سنة ٢٤٥ بين في تأليفه ما وقع
في بعض الكتب من الخلل في الشروط . وداود بن علي البغدادي الاصبهاني التوفي
سنة ٢٧٠ وشرح في كتابه اصول الشافعي وذكر ما عابه الائمة على القاضي يحيى بن
اكرم من الشروط وزاد ابنه ابو بكر محمد التوفي سنة ٢٩٧ فية ابواباً وفصولاً

ومن الكتب المؤلفة في هذا الباب (شروط ابن بهرام) وهو الشيخ ابو بكر
عبد الله بن محمد بن بهرام وهو مجلد حافل واسمه (منط الاحكام ومعين التمسك والحكام)
فرغ من تأليفه سنة ١٦٢ و (شروط الكندي) الف بتاريخ (٨٣٧) .

وهناك مؤلفات اخرى منها شروط الاكرمي . وشروط التبرية . وصكوك تركية وعربية
ذكر منها صاحب الكتب . صكوك درويش محمد بن فلاطون بن اكل الدين وصكوك
اقتني الادريوي بالتركية ترتيبها عشرة ابواب وهي مقبولة عند الروم وصكوك حاجب
زاده التوفي سنة (١١٠٠) وهذه ايضاً مقبولة بين الحكام وتسمى (ببضاعة الحكام) .
واخرها تداول طبعه وكثرت نسخه (در الصكوك) فانه طبع مراراً وهو مرغوب .
عندما ذكر ما ختم عن مؤلفات ابيية وكشف الضامن ومفتاح السعادة ومن خلكان
وغيرها من الكتب المعتبرة وقد نه صاحب الفتاح طاشكيري زاده الى ان الكتب
المؤلفة فيه كثيرة يجدها من يتطلب .

ومن الرسائل المفيدة في حال المحضر رسالة 'ستر نبالاي' ورسالة ابن نجيم . وفي
جامع الفضولين والهندية والتاريخية والمحيط الدرهمي من كتب التمه وكتب الفتاوي

كانت خيرية مباحة مهمة عن خلل المحاضر والسجلات وآخر من كتب في خلل المحاضر والسجلات السيد محمود افندي الخزاوي فان له رسالة موجودة مع رسائل المطبوعة كتبها سنة ١٢٩٠ .

بقي هذا الحال ولم يحصل تبدل في الصك الا من حيث اللغة فانها كانت عربية فصارت تركية في العراق اثر دخول العثمانيين كما يستفاد من بعض الوثائق والصكوك التي تبرز للمحكمة الشرعية ببغداد ما هو قبل سنة ١٢١٤ فان السجلات الى هذا التاريخ مفقودة والذي يبرز من الوثائق نجد مكتوباً باللغة التركية وقليل ما هو مكتوب باللغة العربية . هذا في بغداد . واما في الحلة وفي البصرة فان الغالب من صكوك الى الاوقات الاخيرة نراه مكتوباً باللغة العربية . وفي مكتبة المرحوم نعيان افندي الالوسي الموقوفة في مدرسة مرجان كتاب في الصكوك مكتوب في البصرة زمن قضاء ابي السعود . وكما يستفاد من السجل الموجود في المحكمة الشرعية المتضمن احكام بعض قضاة البصرة في اوائل القرن الماضي . وفي انكبة ايضاً كتاب صكوك على المذاهب الاربعة .

كان اتبدل قد حدث في اللغة ومع هذا حصل بمض اتغيرات الطفيفة فقد صدرت ارادة سنية بتاريخ ١ جمادي الاخرى لسنة ١٢٨٣ تتضمن لزوم ذكر اسماء مزكين في الاعلام وشهرتهم وان تكون التركية العلنية تمحضر الطرفين والشهود . كانت قبل هذا لا تراعي في تساهل فيها ويقال : ثبت بائينة المعدلة الشرعية . او بائينة على المنهج الشرعي فلم يصرح بما طلب التصريح فيه .

استمرت هذه الحالة الى ان صدرت الارادة السنية ١٢٩٦ فاحدثت تبديلاً مهما في اصول تنظيم الصكوك التي تصدرها المحاكم واعتبرت معمولاً بمضمونها بلايينه اذا كانت وفق هذه التعليمات . فذات المحاكم تقدماً وقوى الاعتماد على الصكوك الشرعية . وما زالت الاوامر تترى والتعليمات تنوارد في الاتفاق والتنبيه الى جهات النقص ، واهم ما ورد في هذا الباب مما هو مفسر لتعليمات السنية الامر الصادر من مجلس امتدقيقات الشرعية المؤرخ في سلخ ربيع الاول سنة ١٣٢٤ المتضمن ان تكون لغة الطرفين مكتوبة بلسان بسيط وان تضبط وتبين فيها الدعوى والدفع والافادات الاخرى التي لها علاقة في الحكم من سائر الافادات وان تختم او تمضي ممن لهم علاقة بها فتصدق وان يصدر

الحكم موضحاً فيه الاسباب الموجبة وان تدخل ضبط الدعوى كما هو مصرح في التعليمات السنية المذكورة فعدم مراعات هذه الجهات مخلف للنظام والاصول - والامر المؤرخ في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٢٧ المتضمن بعض النقائص الحاصلة في الاعلامات ، او التي تحدث دائماً مثل بيعة وضع اليد والوكالة وتعريف النساء وتعريف الغائب والميت والضراحة في التزكية سرّاً وعلناً ووضع التاريخ العربي وقته للصك الشرعي وعدم ارسال الوثائق والسندات المحكية في ضبط الدعوى ، ولاعلام الى مجلس التمييز ، وتاريخ التبليغ وتاريخ الاعتراض وهل هو في خلال المدة ام لا ؟ واذا كان قد اعترض ان يشار الى ذلك ويصدق بطعم الرسمي .. الى اخر ما ورد من التنبيهات وبعد صدور الجريدة العلمية بتاريخ ٣ رجب سنة ١٣٣٢ ونشر مقررات التمييز فيها اصلحت امور الصكوك اكثر بسبب التنبيه على الاغلاط فيه كما نبهت على الخدعيات الاخرى .

هذا وقد صدرت اصول المحكمات شرعية بتاريخ ٨ جمادي الاخرى سنة ١٣٣٢ تتضمن المادة (٧) منها : ان الاعلامات والوثائق الشرعية معتبرة ومرعية اذا ختمت بختم القاضي وختم المحكمة . والاسباب الموجبة لهذه المادة موضحة في اللائحة للقانون المذكور (ر . جريده عليه ج ١ ص ٢٣) . ولما كثرت الخطيئات من الحكم بعثت دار الفتوى مذكرة بتاريخ ٢٨ جمادي الاولى سنة ١٣٣٢ تتضمن تعاليم مهمة في صك الاعلامات (ر . جريده عليه ج ١ ص ٣٦) وكذا ورد الامر في ١٩ شعبان سنة ١٣٣٢ يتضمن ازوم متابعة الوصايا في الانموذج المذكور في (جريده عليه) في الجزء الثاني منها ثم افني هذا الامر بتحرير جعل ذيلاً للامر المذكور ويتضمن تنبيهات ايضاً (ر . جريده عليه ج ٣ ص ٧١٠) .

ثم خول للمفتشين مراقبة امور الصكوك في المادة « ٤ » من نظام المفتشين الصادر في ٢٠ جمادي الاولى سنة ١٣٣٣ وبعد هذا صدر قانون المرافعات الحالي بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٣٦ فحدث تبديلاً مهماً اكبر من كل ذلك فنه عين قيمة الوثائق الشرعية في مادة (٥ و ٦) وان يحتوي الحكم على الاسباب الموجبة وامضاء القاضي وختم المحكمة في مادة « ٣٨ » وعلى السجلات او المحاضر الشرعية بصورة واهمه في مادة « ٣٦ و ٦٢ » وعلى احكام مهمة في اتباع . والمجمل من هذه الامور يوضحه التفصيل الموجود في الاصول الحقوقية وكان هذا قبل صدور القانون المذكور اكبر ما تعاب به

الاعلامات الشرعية بعد ان كان مظلوماً ومذموماً في الاسلحة احقوقية . وبذلك زال النقص
خصوصاً بعد ان تقررت قضية الاختصاص كذا من ذي قبل وصارت الاعلامات
والصكوك شرعية نفاً من الاعلامات احقوقية لان الاعلام احقوقية عبارة عن
صورة مستنسخة من المحضر (ضبط) بلا تبديل كبير ولا اختصار منه مهم بخلاف
الاعلام الشرعي فانه مختصر المحضر (ضبط) ما لان في الاعلامات الحقوقية
تجاري الاعلامات شرعية لولا ان محضر المحققين ليس متقدماً كمحضر اشروعات
فانه في الحقوقيات خلل من الامتصاص ثم يمكن هذه كذا في سرعيت نرجوان
يتبته اليه يوماً ما . ولما قرنت بين نصك شرعي ونصك حقوقي موطن غير هذا
فكتفي بما تقدم والله اعلم .

الحامي
عباس الغزاوي

بغداد .

—

قسم عريب

حدث في اثناء تحقيق عن اربع ايام في اواسط شهر ايار في اواخر سنة ١٩٢٥ في فرنسا
حادث مضحك فان السيور في دوحس - ميوعي - واب لايزر انسبق دعي للشهادة
وكلف لحلف اليمين فقال : اني بصفتي كوني شيوعة صادقة لا يسعني الخلف الا على
رموز مذهبي ابي على المنجل والمرفقة - ان الرئيس المعض ولكن ليس لدينا هتان
الاداتان . فقال اشاهد لانهن هذه النساء في ستر كك كل ميء . قل هذا واخرج
من جيبه منجلاً ومطرقة متوسطة الحجم . وبذلك اوضح حديثه على شكل
صليب قال : احلف على هذا لرمز مدني في نزع عمه امدن وعنه الخنول بن اقول
الحقيقة دون سواها .

من كل مائة مجرم يحكم عليهم بالاعدام لا يزيد عدد النساء منهم على ثمان .

بحث في الشفعة وقانون التسجيل

على أثر صدور قانون الخاص بالتسجيل قضى بعض المحاكم بعدم قبول دعاوي الشفعة التي لم يسجل المشترون فيها عقودهم مع الزام رافعها بالمصاريف وحفظ الحق لهم في العودة الى الثأب في ظرف خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يسجل فيه المشتري عقده وهذا بحجة ان القانون المذكور نص على عدم انتقال الملكية حتى بالنسبة للمتعاقدين الا بالتسجيل وهذا رني خطأ معطل لحق شفعة الذي قرره شرع وقانون معاً ومخالف للمبادئ والمصوصبة نونية اعترجة ويظهر هذا للقرري: بجلى وضوح من البيوت الانية:

١ - ان البيع عي، وانتقال الملكية المشتري شيء آخر. فبيع هو اتفاق ارادتي البائع والمشتري احدهم على ايبي والاخر على شراء مع توافقهما على البيع ومنه. واما انتقال الملكية المشتري فهو نتيجة البيع الذي يتم بتوفر اركانه المذكورة اي انه ليس منه ولا ركناً فيه بل وذا شرط صحة وهذا متفق عليه من العلماء اجمع فصلاً عن النص عليه صراحة في المذتين (٢٣٦) (٢٦٦) مدني حيث بينت الاولى ركان البيع وصحت انية على ان انتقال الملكية المشتري انما هو نتيجة للبيع ومن هذا يظهر خطأ المحاكم المذكورة مجسماً في ما ذهبت اليه من تعليق الحكم بالشفعة على انتقال الملكية المشتري بتسجيله عقده لان الشفعة انما تترتب على البيع وتوجد بوجوده لا على نتيجته التي هي انتقال الملكية ولا على لاثنيين مجتمعين كما ستراه بعد ولو فرقت بينهما طبقاً لاحكام القانون - وللماديه المتفق عليها من علماء الدنيا تعرفت من طريق الشرع والقانون ان حق الشفعة يوجد من حيث يوجد البيع لا من حيث يوجد التسجيل الذي هو من عمل المشتري وحده لما وقعت في ما وقعت فيه من الخطأ.

ب - كان انتقال الملكية بالنسبة للمتعاقدين بمجرد العقد والنسبة للغير بالتسجيل فجاء قانون التسجيل مسوياً بين الجميع في الحكم حيث نص على عدم انتقال الملكية حتى بالنسبة للمتعاقدين الا بالتسجيل. وهذا نص لا يفهم منه البتة ان الشارع اراد ان يزيد على اركان البيع المعروف ركناً آخر حديداً لا يتم ولا يقع بدونه وهو التسجيل حتى كان يصح القول بعدم وجود حق شفعة لعدم وجود البيع بفقدانه ركناً

من أركانها . بل الذي ينهم منه هو ان اشارة أراد تعليق انتقال الملكية للمشتري على قيامه هو بتسجيل عقده اي انه أراد تعليق نتيجة البيع على التسجيل حتى للمشتري على التسجيل حتى تمتع المازعات التي كانت تنشأ من عدم التسجيل أو نقل . ويريد هذا من القانون المذكور انه لم يحدد موعداً للتسجيل بل ترك المشتري حراً في اختيار الوقت الذي يسجل فيه عقده ومعنى هذا ان البيع تام وحصل من قبل التسجيل والا ما اباح له التسجيل في الوقت الذي يختاره أو لحتم حصول التسجيل في مجلد . اعتد . على ان جواز التسجيل للمشتري في اي وقت شاء معناه ان التسجيل ليس ركناً في البيع وان انتقال الملكية بالتسجيل شيء غير البيع وإذاً تكون المحكم المذكورة مخدئة في رأيها لان الشفعة مترتبة كما تقدم على البيع لا على انتقال الملكية .

ج - ان تعليق حق الشفع على تسجيل المشتري خطأ لانه في حالة القضاء له بالشفعة يعتبر متلقياً للعين الشفوعة عن البائع لا عن المشتري وكل ماله من الضمانات القانونية يثبت له قانوناً على البائع دون المشتري ويكون حكمه بمثابة عقد بيع مبتدئ صادر له من البائع ومتى سجل هذا الحكم انتقلت الملكية اليه سواء كان المشتري سجل عقده او لم يسجله

د - ان في الاخذ برأي المحكم المذكورة تعطيلاً للشفعة لان تسجيل موكلو شئنة المشتري وهذا قد لا يسجل عقده حتى تمضي المواعيد المقررة لسقوط حق الشفعة وقد لا يسجل بالمرّة لثقتة بالبائع واكتفاء . وسع يده حتى تمضي سنوات الخمس المنصوص عليها في المادة « ٧٦ » مدني فتمتنع له الملكية من هذا الطريق بدلاً من طريق التسجيل في وكلتا الحاتين يكون حق الشفعة قد قضى له

وفي احكام المحاكم المذكورة مخالفه ظاهرة قانون الشفعة وقضاء عليها حيث حفظت الحق للشفيع في العودة الى الطالب في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التسجيل اذا حصل . ومفهوم ذلك انه لا شفعة اذا لم يحصل التسجيل . وهذا خطأ لان قانون التسجيل لم يشر الى تعديل قانون الشفعة او تقييده بقيد التسجيل كما انه لم يشر الى تعديله من جهة جمع الخمسة عشر يوماً الضرورة لابداء لرغبة وعرض ضمن مبدئة من تاريخ التسجيل بدلاً من ان تكون مبدئة من تاريخ العلم بالبيع كما قضت المادة « ١٩ » وفي مقدور المشتري في حالة رفع الدعوى الجديدة بعد التسجيل ان يدفع بسقوط حق

الشفيع في الشفعة مسمى خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالبيع ولا يحولن بينه وبين
 هذا بدو حمله في الشفعة من حكمه من رفع دعوى جديدة ومن الخطأ في
 هذه الأحكام أيضاً أنها زمت رافعة من ريف مع أنها مرتكزة الى عدم حصول
 التسجيل الذي هو من شرطه من يكتسب من الشفعة سبب زامه بجميع المصاريف
 حتى غير الرسمية .

هذا من غير أن في الشفعة عرق في حشرت الشغلين بالتناوب ليدوا
 ربه في فيتمين وحملات واثمة ولو توفيق

عبد الوهاب محمد المحامي

الشفعة

طالب الى امرة متبينة ان تدفع عن نفسه فبررت وهي تقول ان من يحاول الدفاع
 عن نفسه . وهو يستطيع النجاة بالهرب فهو مجنون

الشفعة

القاضي (النشال) : ان هذه شرة اراك واقفاً فيها موقف الاتهام

النشال : لم اتهم قط بنشل ساعة كما اتهمهم الآن

القاضي : وماذا كانت التهمة السابقة

النشال : نشل المحافظ

بلاهة طيب

طبيب (لرحل صدمة لا ترمي) هل آتتك صدمة ؟ وهل اضرت بك ؟

المصاب : لا . من صدمة "لومي" ان يغرب ويشمر كانه في فردوس النعيم ؟

الطلاق والزواج

واختلاف النظر فيهما بين الشرق والغرب

يرجع اختلاف النظر بين الشرق والغرب في مسائل لزواج والطلاق الى اختلافها في انظر المرأة . فليس من يشك في ضمة مقام المرأة في الشرق ورفعته في الغرب فان نظرة واحدة لحال النساء في اليابان والصين والهند وجميع الأقطار الشرقية تثبت صحة هذا القول . وليس الاسلام سبب هذه الحال لاننا لو قلنا ذلك لأعوزنا الدليل على علة ضمة المرأة في الشرق غير الاسلامي فضلاً عن توافر الأدلة على مكانة المرأة الرفيعة عند العرب .

ولكن الشرق اخذ ينزع نزعة غربية في رفع شأن المرأة ووضعها في مستوى مع زميلتها الغربية وذلك بفتح أبواب التعليم والمناصب العمومية لها وبجعل العائلة أساساً للنظام الاجتماعي . وربما كانت تركيا أبعد أمه تقدماً نحو هذه الغاية فقد فتحت لها أبواب الجامعات وعينت في مناصب عليا ونعتت المحاكم الشرعية وضم اختصاصها الى المحاكم العمومية حيث يحكم قض متشعب بالروح اعرابية العصرية اما في مصر فالرغبة تزداد كل يوم في النزوع نحو الغرب وقد وضعت الحكومة قانوناً للزواج يمنع الفتيات من التزوج دون السادسة عشرة ويمنع إفتيال دون ثامنة عشرة . ولا يخفى ان لفظة « عائلة » قد وضمت حديثاً في مصر منذ نحو عشرين او ثلاثين عاماً لتعبير عن معنى افرنجي غير موجود في اللغة العربية . ووضع هذه اللقظة يدل على ميل المصريين الى جعل العائلة بمعناها الافرنجي أساساً لنظامهم الاجتماعي وهذه خطوة كبيرة نحو التمدن بالمدينة الأوروبية . ومما يدل على هذه الروح أن أحمد النواب في مصر اقترح حديثاً ألا يعاقب الزوج او شقيق المرأة او ابوها اذا قتلها عند كشفه ارتكابها لجرمة الزنا فلم يقابل هذا الاقتراح الا بالاستهجان من جميع النواب والصحف . وقد اقترح الدكتور جور في الجمعية التشريعية في الهند حديثاً أن يمنع الزواج اذا كانت الفتاة دون الثانية عشرة وانفتى دون الرابعة عشرة .

والطلاق في البلاد الشرقية ليس أسير منه على الرجل وليس أعسر منه على المرأة لما قد مناه من ضعة مقام المرأة في الشرق فالرجل في جميع البلاد الإسلامية يستطيع ان يطلق زوجته بكلمة يخلق به في أي وقت وفي أي مكان وذلك كان احلاق كثيرًا في مصر وغير مصر من الاقدار الإسلامية ولا يمكن احصائه لان الرجل غير مقيد بان يذهب لمحكمة لكي يطلق . اما امرأة فلا تستطيع احلاق الا بحكم محكمة . وهي قوما تحصل على ذلك . ولكن من العوامل التي قوت الزنا في مصر قانون النفقة الذي يلزم الزوج المطلق بدفع نفقة زوجته حتى تخرج منه ثمنه . بل ليس كذلك . وكان قدره اذا امتنع عن الدفع او اذا لم يقدر عليه

وقد كان احلاق في اوروبا الى وقت قريب من اتفق الامور ولا تزال الكنيسة الكاثوليكية تحرمه ولا تبيحه الا بعد عشاء كبير . وقد حدث في شهر الماضي ان ذكرت الصحف الانجليزية دعوى طلاق بين مص لاسر مريم ومات ن لغات الدعوى قد بلغت ٨٠ ألف جنيه

وكثير الامم غربية . ومن احلاف هي الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لكل ولاية قانونًا خاصًا ولطلاق ثم يبيحه فتس في احدى الولايات فلا يبيحه قانون آخر في ولاية اخرى . وكثير ما يذهب من جراء ذلك رقبات كثيرة حتى لقد تحصل زوجان على احلاف من ولاية فوذ حرم على ولاية اخرى صدر هذا احلاف لاغيًا . وقد يتزوج احدهما بعد طلاق في احدى الولايات فوذ دخل ولاية اخرى لم تعترف بزواجه الجديد . وقد يكون له اولاد من الزوجتين تعترف بشرعيتهم ولاية دون اخرى . وقد عد بعضهم بمجموع اسباب طلاق في الحكم كما توجبها في الولايات المتحدة فوجدوا ٣٦٣ سببًا ووجدوا ان سبب طلاق في زواج كسمة ١ الى ٨ . وقد اقترح احد اعضاء مجلس الشيوخ وضع قانون من اجل منع طلاق سبب طلاق خمسة وهي : « ١ - الزنا » « ٢ - قسوة ممتدة والم غير سوية » « ٣ - هجران او معجز عن كفاية المعاش » « ٤ - الجنون الدائم » « ٥ - الحكم جرمية قسوة » وقد كان الاحلاف في السابق من اشرف الامور عليه . فمع زوجه لا تزال كذلك

في بعض الاحيان وغرض الانجائز من ذلك ان يمتنى ربط العائلة قوياً غير مفكك .
ولكن منذ سنوات سهلت احكام ومدة اطلاق لافتراء مزد عدد قضايا اطلاق بسبب هذا
اتسهيل من ٢٢٢٢ في سنة ١٩١٨ الى ٧٠٤٤ في سنة ١٩٢١ ووضع حديثاً في انجلترا
قانون يجعل اسباب اطلاق بالاسمة للرجل والمرأة واحدة فذا زنى زوج جاز ازواجه
ان تطالب طلاقه . وقد مدت من مدة قرينة ان اثار زوج طلاق زوجته . ويمكن بدفعه
قسياً ولا رانية ولا سكير ولا محرماً . وتفق مع احدي فتيات من اسرته على ان يدعي
امشق وشهد على نفسه بذلك في المحكمة شكت بدلاجه من زوجته فما حصل على هذا
اقرار آخر . وانزل احكاماً حتمية عند اقتضاها كانت مجلولة نصحك والسخرة من قانون
واكثر اقدواير في اوربا فحة في اتفاق هي قوانين الامم الاسكندناوية
(اسوي ونروج وده ركا) قد حروا على ابد اقل بأنه ليس هناك ضرورة لاثبات
سوء المالة او غير ذلك وانما يكفي ان الزوجين لا يرغبان في انقام معاويطلبان الفرة .
وطريقة ذلك ان يذهب الزوجان ويثبتا رغبتهم امة موصف خاص ثم يمتحن بعد ذلك
مهلة عام حتي اذا عرذمت له فرصة اصاح عد الى الحياة زوجية والا فنها بعد انتهاء
العام من الفرة يحصلان على قرار طلاق اما اذا رغب احدهما في اطلاق ولم يرغب
فيه الاخر فان المحكمة تنظر في الاسباب وعندها كثير منها مما يبرر اطلاق كلالهال البالغ
والادمان على المسكرات والمخدر مدة ثلاث سنوات والافتران بشخص اخر والامراض
الزهريية والجفون العضال

وعلى الحلة فن القوانين الغريبة تتجه نحو تسهيل اطلاق وحوادث الطلاق اخذة
في الزيادة بطراد حتى بات المفكرون يحشون على الاجتماع ان ينهار من اساسه . وبعبارة
اخرى ان الغرب متجه نحو لحلة التي يتكو منها الشرق والفرق بينهما الغرب يساوي
او يكاد يساوي بين الرجل والمرأة في امر اطلاق في حين لا يزال الرجل في الشرق
مميزاً على المرأة في هذا الشأن (الهلال)

بلاغه المحامي

المحامي لة ضي : انني ياسيدي اقتدي بحضرة وكيل النيابة واكتفي بعرض دفاعي من دون براهين

القانون (١)

القانون كلمة من استعمالها التي استعملها العرب لأول مرة وهي متداولة على اللسان في جميع فروع العلوم واصولها وشاعت جد في يومنا هذا ! ولما كان فلاسفة العرب قدماء قد درسوا الفلسفة في ذرية في الكتب السريانية وقلوا عن لغتها ما نقلوه ظنوا ان هذه الكلمة سريانية فنددوا بمرح اسماء عند تعريفه انطق عن كلمة القانون ما نصه : — قانون فظ سرياني روي الله به السطر باقته وفي الاصطلاح مرادف للأصل وقاعدة . . . الخ .

ففيهم من ذاب ان اسم السطر في سريانية بمعنى قانون فهو مرادف في الاصطلاح لكلمة الأصل والقاعدة

ان هذا التعريف صحيح ولكن نقول بان الكلمة سريانية غير صحيح كما ذكر لاروس في قاموسه الكبير والرحور شمس الدين سامي في قاموس الاعلام فقالا ان الكلمة يونانية ومعناها زقوف او طريق الضيق ثم اطلق على الجدول اي السطر كلمة (قانون) او (قنوتوس) ثم طغت على الآلة الموسيقية وقد كان عند اليونان القدماء آلة بسيطة وهي جدول من خشب طويل نصب عليه وتر طويل دقيق يتقدم من اوله الى آخره وعليه قفله كالاصبع متحركة تصعد وتنزل من فوق الى اسفل الى فوق كانوا يعينون بها المدرج الموسيقية وقد ظنوا عليها (قانون) ويسمونها ايضاً (كي باغويفس) وكذا نستعمل كلمة قانون ونريد بها ما طلق عليه في لغة الفرنجة (Loi) وهذا هو الخطأ بعينه واذا بحثنا عن استعمال العرب المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين نراهم يأتون بكلمة ناموس ترجمة الكلمة (Canon) . لان كلمة (Loi) كان يقابلها في اللغة اليونانية القديمة كلمة « ناموس » وكذلك كان العرب مثابرين على هذا الاستعمال .

اما العثمانيون المتقدمون فكانوا يستعملون كلمة قانون كما نستعملها اليوم حتى ان السلطان محمد الفاتح يقول في احدي اراداته المتعلقة بشأن المدارس « قانون اوزره شغل اولونه : » وكان يقصد بها الدروغرام او البرنامج .

ستان بين كلمتي « و » و « وشتن » بينهما من الواجب على الترجمة ونقله والمؤخرين في كتب الأفرنج ن ينمروا في ذلك ويحذرسوا من الوقوع في خطأ قلده تنبه اليه احدوان عدم مرعة فترق بينهما ليحدث جدلاً ونزاعاً عنيفاً بين المتناظرين والترجمة وقراء لانه يجر الى ذعلاط فاحشة وارتبذ المعاني المقصودة وفي قدرتنا ان ناتي بأمثلة عديدة واسكنه . كتحفي بذكر مثال من امثلة التي الواقعة وهو : — بعد وفاة اسر ويليام هاملتن نهض ستورتن ميل يفقد اراءه وينتقدنها وكان مما اقدمه عليه عند تقدمه ما يتعلق بمبحث المنطق استعمل كلمة « Law » في مكان كلمة « Canon » وكانت احدى نقاط التي حتم بها وطيس الجدل وفي الحقيقة ان السير ويليام كان من القائلين في تعريف المنطق « قوانين هي علم التفكير » فتكون على هذا قد مزج علم النفس بعلم المنطق بحيث يمكن تفريق احدهما عن الآخر باعتبار موضوع كل منهما بينما يرى ان هذا لم يدرى بمحت عن تفكير وقوانين الحوادث الزمنية هو علم النفس فتد حمل « ميل » حملته شعور على هاملتون وفقد ذلك التعريف قنلاً : ان « المنطق هو علم قواعد الاستدلال » وذاك كان الامر كذلك فينبغي ان يكون المنطق في المعنى الاصطلاحي صيغة « Law » لا علم وهكذا كان ادعاء « ميل » ولا يستطيع استعمال كلمة « Loi » في الصيغة ولم يكتب « Law » او « Loi » فيمكن استعمالها وذلك ناشيء من الفروق التي بين العلم والصناعة .

نضطر هنا الى ان نترجم كلمة « Loi » بكلمة « Rule » لا « Law » لان الطريقة الاستقرائية والاصول التجريبي ليست مرتكزة على قوانين ثابتة لا تتغير بل على تدقيق الحوادث اتباعاً لقواعد معتبرة . وكذلك يقول استوارت ميل ان القواعد الصحيحة لفلسفة هي القواعد الاستقرائية .

وهكذا استعمل الامام الغزالي في كتابه « القواعد المشرفة » كلمة « قواعد » بمعنى « Canon » .

والحاصل ان معنى « قانون الاصطلاح » هو دستور العمل « او » « خط الحركة » التي يجب اتباعها للوصول الى نتيجة معينة فلا يمكن ان تكون « Loi » بمعنى « قانون » ام اذ باننا يوم يستعملون كلمة « نموس » عوضاً عن كلمة « Law » وهم يفرقون بينهما

كل التفريق . و هو ادعاء لتركها منهم يستعملون كلمة ناموس ترجمة لكلمة (Honneur) ويقرون كلمة ناموس بكلمة (شرف) ، وفض هذا الاستعمال على الالسنه العامية ايضا فترك يقولون (موسى ادم) ويعنون الرجل العفيف صاحب الاستقامة ويجعلون كلمة القانون ترجمة (الام) وقد رجع لدى الفيلسوف (كانت) قبول هذا التعبير بمعناه اليوناني والكلمه غيره عن حقيقته القديمة بعض التعبير فقال (فينا بعض القابليات التي تعاون الادراك وتسهله ايضا وتتمتع بالبدني التي تجعلنا نحسن استعمالها وحسن التصرف فيها فحيثما اذهب من معنى القوانين اخيائه امامه المجتمعه اثلث المبادي المذكورة) فيفهم من هذا انه ارد قولنا عند الضرورة المنطق لان المنطق مستقل كل الاستقلال عن الاشياء التي تكون ونقف موضح الادراك ومرماه « Perception » ويعني بذلك ان هذه قواعد سميه مؤتمده الاستدلال فقط فواضوعات يمكن ان تطبق عليها — مهم كانت — وقد تكون هذه اقواله عديمه وتقيدها عقل شيئا آخر .

الاوضح يفرق ايضا بين (Loi) و (الام) في علوم الحقوق ويطلقون الاولى على الاحكام المنبثقة على اعدت وعندها هو عرق المهيمن بين القوانين المنظمة حسب مقتضيات المنطقية ولا يمكن ان يكون مثلا يرححون ان يقولوا (Canon of Dercint) يعنون قواعد حسب وسبب وورثه ولا يطلقون على هذه الكلمة اثنائية (Loi) لان ذلك تهمل حسب اعدت وهذا العريه في البلد الذي وضعت له هذه القواعد فيمكن مثلا ان نقول ان امة اعترفت في الكايد وفي غيره تنحصر وراثه العرش في الرجل فقط وتختلف مشد يرب في الكايد عن ايران عندنا فانها تختلف وتنوع الي حالات شتى في البنين والبنات

اما لاحكام متبديه فقد تواضعت فيها لافكار وتحدث الاراء فواضبت الضرورة ان تكون اقواله عديمه منها لاحكام منسبة منها شاملة للجميع وهذه نتيجة التنظيمات والتسميات ولا يمكن ان تختلف في البلاد وانما تنحصر فلذا يطلقون على هذه الاحكام قرة (Loi)

وفي صالاح الحكومة الرهبانية معنى خاص الكلمة « Canon » سواء كانت في الكتب الهندسه او في كتب المكتب المعتبره عند الكنيسه المعترف بها من قبلها او في رسائل قديسين ومحررينهم المسنده عندهم (الاصحاح) وهي تعد المرجع الوحيد للنقل

والرواية . ومن اجل ان هذه الكتب تتبدل حسب المذاهب المسيحية المختلفة سميت
(Canon)

ويشتق من هذه الكلمة فعل « (Canonize) » ويعتبر اصطلاحاً عرفياً ومعناه
التقديس اي الدخول في صنف القديسين فتمت باع لرحل درجة عظمى من الورع والزهد
والتقوى يمدحه الخبر الاعظم « البابا » لقب قديس اي راجل في جمعة القديسين .

اما في فن البديع فتستعمل هذه الكلمة ايضاً وقد اصطلح عليه فطانت على التواعد
الشرعية التي تضمن النجاح والقور في الصناعة فني الماهي (تيترو) تقديمه عند اليونان
كان يجب مراعاة الفعل والزمان والمكان وغذا من التواعد الاساسية . وكان بعض نوابغ
الفن مهتمون كل الاهتم بالبحث والتحقيق ليعتبر في معيار صحيح نحسن وتناسب
وقياس القامة وسوا ذلك المعيار « (Canon) » . حتى وضعت قاعدة ذات تناسب وهي
ان يكون باع الانسان مساوياً لقدمه ليكون مستقيم فيه .

ان كثيراً من نبغاء الفن وفي طليعتهم رافيل حاولوا ان يعثروا على معادلة هندسية
لهذا المناسبات ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى ذلك لان السلسلة تتناوب ولا تتشابه
وطبقوا عليها (Canon) ولو انها عثروا على دستور ناجح ونجح لما سمعوا قاعدة بل
سموه قانوناً (Loi)

وهنا كلمة اخرى مشتقة من هذا المصدر لا بد ان تكون قد رسي ان يعرفوا شيئاً
عنها وهي كلمة « Canonone » . وسنجد في « العدد الثاني » ان لها

عبد المجيد يوسف

بغداد - الكرخ

امام الضابط

شكا الشاويش الى ضابطه نقرأ يحكم تحت يده ودعى له لهبه . فامر الضابط
بحضار المنقر وسأله هل الشكوى حقيقة فقال المنقر : اني لم اعد قط امامة الشاويش
كل ما قلته له هو : ان يجب ان يقدم احدنا لآخره الخبه ان

جهنم) وفي الحديث (سباب المسلم فسق وقتاله كفر) وقال عليه الصلاة والسلام
 (لزوال الدنيا أهون على الله تعالى من قتل امرئ مسلم) وعليه انعقد الاجماع والقصاص
 عينا قوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى الا ان يعفى) اي الا ان يعفو ولي
 القصاص لو يصلح على شيء من ماله ولا كفارة فيه (قوله عليه الصلاة والسلام) خمس
 من الكبائر لا كفارة فيهن منها قتل النفس بعمد واما شبه عمد وهو ضربه اي القتل
 قصداً بغير ما ذكر في العمد مما لا يفرق الا جزئاً كاشجر مضافاً والحجر ايضاً ان كانا
 غير محددتين والوسط واليد هذا عند الامام خلافاً لغيره في التقييل العظيم على ما في القتل
 العمد وموجب اي شبه العمد الاثم لقصد ما هو محرم شرعاً والكفارة على القاتل
 لانه خطأ نظراً الى الآلة فدخل في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأً) والدية للمغضلة
 على العاقلة الناصرة لقاتل اما وجوبها فلقوله عليه الصلاة والسلام (الا ان قتل خطأً
 العمد قتيل الوسط والعصا والحجر فيه دية مغضلة مائة من الابل) (الحديث) لا القود
 عطف على الدية اي ليس فيه قود اشبهه في الخطأ وهو او شبه العمد فيما دون النفس من
 الاطراف ان عمد باعتبار الضرب والانلاف جميعاً يعني اذا جرح عفواً بالآلة الجارحة
 وجب فيه القصاص واما خطأ عطف على قوله اما عمد او شبه عمد وهو ان الخطأ قسمان اما
 خطأ في القصد بان يرمي شخصاً ظنه صيداً فاذا هو آدمي او يرمي بظنه حريداً فاذا
 هو آدمي معصوم الدم وانما سمي خطأ في القصد اي في الظن حيث ظن الآدمي صيداً
 او المسلم حريداً او في الفعل بان يرمي هدفاً آدمياً عرضاً فيصيب آدمياً فانه اخطأ في
 الفعل القصد فيكون معذوراً لاختلاف المحل بخلاف ما لو عمد ضرب موضع في جسده
 فصاب موضعاً في آخر فمات حيث يجب القصاص لان جميع البدن محل واحد فيما يرجع
 الى مقصوده فلا يقدر وما اجري مجرى الخطأ كما ثم الى شيء حتى يصير خطأ مقصوده
 وموجبها اي الخطأ مطلقاً وما اجري مجزؤه الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى (فتحرير
 رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله) وما قتل بسبب اي بكونه سبباً لآثم وهو اي قتل بسبب
 كمن يحفر بئراً او يضع حجراً في غير ملكه بلا اذن ممن له الاذن فيه لك به انسان نبه
 بقوله في غير ملكه على ان لو فعل في ملكه لا يضمن ما تلف به لانه مأذون في فعله فلم
 يكن معتدياً فيه وموجب اي كل واحد من الحفر والدية ووضع الحجر الدية على العاقلة
 لا سبب التالف وهو معتد فيه بالحفر ووضع الحجر فحمل كل مباشر لقتل فيجب فيه

الدية صيانة للأنفس ولا تجب الكفارة فيه وكلها اي ما ذكر من الانواع الخمسة للقتل كالعمد وشبه العمد واخطأ ما جرى مجراه وجب حرمان الارث الا هذا اي الا القتل بسبب .

العمد هو القصد والقصد عمل القالب لا يوقف عليه واستعمال آلة اعدت للقتل عادة دليل تعمده وتبرط اي شرط القتل العمد كون القاتل مكفراً اي عاقلاً بالغاً وكون المقتول معصوم الدم بان يكن مسلماً او ذمياً بالنظر الى القاتل وان لا يكون بينهما انت بين القاتل والمقتول شبهة ولاء ولا ميثاق لقوله عليه الصلوات والسلام (لا يقتل الوالد بولده ولا السيد بحبده) ويوجد بين العمد عموم وخصوص مطلق لان كل عمد فهو قصد وليس كل قصد فهو عمد وتعبير آخر كما تحقق عمد تحقق القصد وليس بالعكس يعنى بفعل القصد ليس بالعمد انتهى

امين السر العام بدمشق

رؤوف الايوني

احصاء عن انكثرا

يؤخذ من تقرير اذاعته دائرة الاكتتاب في انكثرا ان عدد المواليد فيها في سنة ١٩٢٣ كان ٧٥٠ ألفاً و ١٣١ وعدد لوفيات ٤٤٤ ألفاً و ٣٦٥ وعدد عقود الزواج ٢٩٢ ألفاً و ٤٠٨ وجاء في هذا التقرير ان اصغر المتزوجين في انكثرا عريس عمره ١٦ سنة وعروسة عمرها ١٥ وبينهم فتاة عمرها خمس عشرة سنة تزوجت شيخاً عمره سبعون . وبينهم شيخ عازب عمره ٩٢ سنة .

وجاء في التقرير المذكور ان العشرين سنة الاولى من احياء الزوجية عي اصعب سبباً فعدد الذين طلبوا الطلاق في انكثرا في السنة الماضية كان اثنين و ٨٣٤ بينهم ٣٢١ فقد جاوزوا العشرين من سنينهم .

وختم التقرير بقوله ان عدد سكان انكثرا في نهاية سنة ٩٢٣ بلغ ٤٧ مليون و ٧٤٧ ألفاً ومائة الانث منهم ٢٤ مليوناً و ٨٣٢ ألفاً و ٥١٣ اي بزيادة مليون و ٩١٧ ألفاً و ٩٢٦ على الذكور .

جمعية الامم

١

ليس في سكان البلاد العربية اليوم من يجهل اهمية عصبة الامم ومقدار علاقتنا بها نحن العرب فقد قيل لنا انها هي التي منحت الدول الانتداب على بلادنا وانها تناقشهم الحساب في كل سنة وان في وسعها ان ترفع الانتداب متى قنعت باقتدارنا على الحكم دونه فاذا كانت هذه علاقتنا بها فحري بنا ان نعرف اعمالها وشكلها الحاضر وغرضي في مقالي هذا ان اتي على الفكرة التاريخية القائلة : بنشاء تعاون دولي غرضه حفظ السلم العام وهذا ما تتوخاه عصبة الامم اليوم — وعلى عصبة الامم وشكلها الحاضر ثم اتبعه بمقال ثان عن اعمال العصبة منذ تشكيلها حتى الان .

فكرة انشاء تعاون دولي

في التاريخ مؤتمرات عديدة عقدت والقصد منها حفظ السلم بين الدول وتوطيد العلاقات وانهاء الحروب ولو الى حين فمؤتمر وستفاليا الذي عقد بعد حرب اثلاثين سنة ومؤتمرات الاتفاق المقدس وغيرها من المؤتمرات كلها كان القصد منها انهاء الحروب هذا ولا ينكر ان بين الدول المتعاقدة دولاً كان غرضها الحقيقي ليس منع الحروب بل حفظ كيانها كدولة النمسا في الاتفاقات المقدسة ولكن الفكرة العامة كانت انهاء الحروب التي كانت وما زالت بلية على الغالب والمغلوب معاً

عقد مؤتمر وستفاليا عقب حرب الثلاثين سنة الذي اشتركت به معظم الامم الاوربية . وكان من اهم مقرراته انهاء الحروب الخصوصية التي تقع بين الشعوب الواحدة كالمانيا مثلاً وتعهد الدول بضمان هذا الالفاء وتقرر به اصول السفارات الدائمة واحترامها لتأمين العلاقات بين الامم وكذلك حق تساوي الدول مع بعضها دون تمييز بين الملكية والجمهورية حرية الوجدان والاديان وعدم المداخلة بشؤون الدول الخاصة وهذه الامور نراها في برنامج جمعية الامم اليوم .

كذلك مؤتمرات الاتفاقات المقدسة والعهود التي قطعت بها معظمها عهود غايتها منع

الحروب وقمع الثورات

كان استندراش في قبضه لمرسوقو المعراف من كبلدين الميحية حتى ليعد متعصباً به وكان حين حصوره مؤتمراً فينة لذي عند على أثر حروب نابوليون به نيه امرأة ذات تأثير على فكره فدفعته ليعاب من اول المسيحية عقد اتفاق يتضمن الروابط المسيحية بين المتقنين والغاية منه منع الحروب التي تنبع في المستقبل فاجابه عاهل النمسا ملك بروسيا الى ما ضامه وسوا هذا لتفق بروحانية انشيت المقدس الذي لا يقبل لانقسام وانتموا نفهم اثر عضاه عله في لأم المسيحية ومنديوت من قبل الباري عز وجل لادارة ثلاثة امم مسيحية وتوطيد الأمن الداخلي والخارجي في ربوعها و جعلوا الدخول بهذا الاتفاق مباحاً لكل دولة مستقلة فدخله لويس الثالث عشر عاهل فرنسا وجورج الثالث ملك انكلترا وعددة وضع المتفقون المحرق لمنع الحروب وتأمين المصالح لودية وقرروا عقد مؤتمرات مختلفة لهذه الغاية ولكن مما يوص به هذا لاتفاق نه اذبح بعد عقده آلة في يد اوزير النموي مستر نيخ يسيره لقمع ثورات الامم اتموية طامها لحريتها وسعيها وراء حقها المهضوم .

من هذه الخلاصة التاريخية يذهب أن فكرة قمع الحروب بيجد نصان دولي كانت منذ القديم ولذلك رتباً عقب الحرب الكبرى الرئيس ويلسون يقترح انشاء هذه العصبة التي صدرت المنال بها وتوافقه الدول على انشاها .

جمعية الأمم وشكلها الحاضر

عقد مؤتمر فرساي للنظر في شؤون الصالح بين الدول الغالبة والمغلوبة فقدم حين انعقاده لرئيس ويلسون اقتراحاً باشاء جمعية الأمم وغايتها بث روح التعاون بين الأمم والمحافظة على السلم وجعل الحق سائداً في مبدء كل عمل من الأعمال فقبل اقتراحه وحصل القسم الأول من عهد فرساي انظم تلك العصبة وهذا ضمنوه ستا وعشرين مادة في هذه العصبة الدولية واتخذت سادت في المؤتمر نظريتان عند ما اقترح تشكيل هذه العصبة الأولى جعلها جمعية دولية غاية قمع الحروب واعضواً متفقون ولهم استعمال ما تسعوا من اقمى ضد كل من يخالفهم برية وانظرية انية تقضي بجعلها دولة تفوق الدول شأناً لها سلطتان تشريعية اعضؤها مندوبو الدول وتنفيذية تستند الى قوة

عسكرية وتضمن هذه القوة تنفيذ القوانين والعهود التي تضمنها الساطة التشريعية
ولا يستطيع المؤتمرون الاخذ باحدى نظريتين دون الاخرى فان الاولى تستلزم
التدخل بشؤون الامم وشأنية تستلزم قوتها الحرب التي ما اقترحت العصبة الالمنه
ولذلك اختاروا نظرية وسعى بين النظريتين وهي اعتبار جمعية الامم جمعية سياسية
ذات شخصية معنوية اعضاؤها مندوب الدول التي تقبل الدخول في الجمعية وتاجي الدول
لاحترام مقرراتها بتعهداتها المجردة دون قوة مادية تكفل تنفيذ هذه مهور جبراً ولعل
هذه النظرية الوسطى من اختيار الدول المعنوية التي لا توافق الساطة قوة للجمعية فوق قوتها
والجمعية من الجهة الحقوقية عبارة عن مجموعة دواية ذات شخص معنوي واعضاء
للمذاكرة والتشريع مع التنفيذ لها ميزانية خاصة وصلاحيات ان تقرر في مواضع شتى
واعضاؤها اصليون وهم الاثنتا والتلاتون دولة الموقعة على عهد فرساي مع ثلاث عشرة
دولة اخرى على شرط ان توافق على العهد والدول لاصاية هي

انكلترا . حكومة الولايات المتحدة قبل انسحابهم . فرنسا . باجيك . ايطاليا . اليونان
تشيكوسلوفاكيا . بولونيا . البرتغال . رومانيا . بلجيكا . البرازيل . فنلندا . اوستراليا
افريقيا الجنوبية . ريلندة الجديدة . الهند الصينية . كوبا . الكاميرون . غواتيمالا . هايتي
. الحجاز . - وهذه لم تقبل الدخول خير . ايرلاندا . اليابان . بيكارغوي . اياما
بيرو . اورغواي . هوندوراس . سيام

والثلاثة عشرة دولة المناقحة هي : شيلي . كولومبيا . بربواي . الأرجنتين . اسبانيا
نرويج . السويد . سويسرا . هولانده . العجم . سلف دور . فنزويلا . ١٢ .
وقد اباحوا حق الدخول لكل دولة مستقلة او مستعمرة تدبر شؤونها بنفسها ككندا
والهند وكما اباحوا الدخول اباحوا الانسحاب بشرط ان يكون العضو متما تنفيذ عهد
العصبة . والعصبة ان تخرج كل عضو يخالف تعهداتها وقرار الاخراج يتخذ المجلس
العام للجمعية

فروع جمعية الامم

تتألف الجمعية من ثلاث فروع التجمع والمجلس والديوان
فالجميع هو الهيئة العامة للعصبة اعضاؤه مندوبو الدول الداخلة في العصبة يجتمعون

في مركزها الذي هو جنيف وبحق لكل دولة أن توفد ثلاثة أعضاء وأقل لحضور هذا المجتمع يكون لهم صوت واحد

والجاس يتألف من تسعة أعضاء خمسة منهم مندوبو الدول أعطى الولايات المتحدة الأميركية قبل أن تنسحب بريسيدنسي فرانكلين ديلانو روزفلت واربعة مندوبون عن بقية الدول ينتخبهم المجتمع بالتصويت والنديون يؤلفون منهم كاتم الامرار وهم نص العبد اعليه وهو كاتب وزارة الخارجية لانكليزية وكتب وموظفون ينتخبهم كاتم الامرار ويصادق المجتمع على تعيينهم

برنامج جمعية الامم

يتخصص برنامج جمعية الامم في الأمور الآتية:

اولاً المحافظة على السلم ثم بحفظ اليهود المعقودة وبث روح التعاون بين الأمم ولقد تقرر المحافظة على السلم تخفيف التسلح العام والتعهد بالاحترام المتقابل وحسم الخلاف بالطرق السلمية فالتسليح لم يقرر ان يكون خفيفاً الى درجة يمكن معها حفظ الأمن دائماً وقيام بالواجبات الدولية وحركات عهد اعضاء الجمعية أن يطلع بعضهم بعضاً على ما يتفق في التسليح وعلى رعيته العسكرية والحربية ولقد انشأت اللجنة لهذا الامر ولكن بحجة لم تقم بعملها لم تقم الآن بعمل ايضاً بحجة التسليح الذي هو مقدمة للحروب والسبب في ذلك ان من صالح الدول القوية الاكثار من قنوي وذلك لتضع الجمعية عملاً بحجة رغبتها

محافظة اليهود

تقدم من برنامج عصبة المحوثة يهود وثلاثين هذه النتيجة اوجبوا اولاً ان يسجل في ديوان الجمعية كل عهد او اتفاق تعقده دولة من الدول مع الاخرى وان يستمر العهد ولا يكون نهائياً لا بعد تسجيله ثانياً اعطى الحق للمجتمع ان يستدعي اعضاءه لتدقيق في اهود العتيقة المعتودة منذ تقديم وشملت احكامها او في اهوداتي اصبحت حكماً مبرراً على الامم بحيث يفي بزمع العصبة فأعطى لها حق اقرار بانفاذ النافع واهل صدر. ثانياً اعتبر العهد ان جميع العقود التي عقدت بين دولة داخلية في عصبة واخرى والتي لا تنطبق على عهد جميع الامم ملغاة .

اما بت روح التعاون بين الأمم والتعهد بالاحترام المتقابل فقد اوجبوا لأجله على كل دولة ان تحترم تمام ملكية الاخرى واستقلالها مهما كانت الفوارق الدينية او العنصرية لا فرق في ذلك بين الدول الخورية والملكوية وغيرها .

حسم النزاع بالضرف السامية

لا يجد الباحث في برنامج العصبة امرًا خطيرًا يتوقف عليه مع الحروب نظير هذا الامر فما تخفف التسايح ولا بت روح التعاون ولا حق الاخوة ام الممالك بمجد نعمًا دالم تستطع العصبة حسم كل نزاع يقع بالطرق السامية وماذا يجد بها تحميم التسايح عند وقوع النزاع بين الدول الذي ينتهي بالتهديد ثم بالحرب وباقامة الحجاز لذلك ريثما في العهد اهتم ما بحسم النزاع ولا يسعد الا ان نذكر ان هذا الاهتمام لم تستطع معه العصبة حسم كل نزاع فقد وقع اختلاف بين ايطاليا وليونان لأجل قتل رجال البعثة الايطالية كاد يؤدي الى نسوب حرب فستجرت ليونان بالعصبة وقبلت العصبة التدخل في هذا لاختلاف وباغت الدولتين المتنازعتين قراره غير ان جواب ايطاليا على هذا القرار كان باحتلال جزيرة كورفو ذلك الاحتلال الذي اجبر اليونان على قبول انذار ايطاليا وشروطه بخدافيرها ولم تستطع العصبة عمل شيء ازاء تعدي ايطاليا ولذلك فوقف العصبة محفوف المضاعف عند هذا العمل والمتمتع بمجوبة لأجله للخلاف الذي يقع بين الدول . حالات ثلاث الأولى خلاف ينص بالحرب او التهديد بها فيعد الحرب موجهة ضد اعضاء الجمعية وهم يتحتم عليهم ان يتوسلوا بجميع الطرق لمنع وقوع الحرب واثنانية خلاف يقع بين عضوين من اعضاء الجمعية فعند ذلك يعرض الخلاف على لجنة تحكيمية او على مجاس الأمم فان استطاعت اللجنة التحكيمية او مجلس الأمم حل الخلاف فيها والا فان المجلس يذيع بيانًا يوضح به نقطة الخلاف والطريقة التي تتبع لحسمه ويتعهد كل عضو من اعضاء الجمعية ان لا يحارب من يقبل بقرار المجلس او اللجنة والثالثة خلاف يقع بين عضو من اعضاء الجمعية ودولة ليست منها او بين دولتين خارجيتين عن الجمعية فعند وقوع شيء من ذلك تدعى الدول المتخاصمة الى حسم النزاع بينها بان تعرضه على لجنة للتحكيم او على مجاس الامم فاذا وافقت على ذلك فيها والا فالمجلس يتخذ التدابير لحسم الاختلاف على الصورة السامية .

هذام جاء عن حسم النراج بالظرف السامية وعن اوجه الاختلاف قد مناه وقد
 رأينا العصبة تحجب عن الدخلة في احرب بين حكومة الحجاز وحكومة نجد مع ان
 برزجها يقتضي بالتدخل وان لم يكن احد المتحاربين من اعضاء الجمعية واعل السر في هذا
 ان دولة من الدول ذات الشأن او اكثر من دولة لا تؤذن بحسم هذا الخلاف سلبا
 وعد ما ذكر من لوازم الامامية فقد اثيرت بالجمعية امور كثيرة منها الوصاية
 والانتداب على الامم فتمردت عن درجة الحكم وتعيين نوع الانتداب والدولة التي يجب
 ان تتدب وبحسبة انتداب بلنكره ووجوب الجمعية بتقديم تقرير للعصبة عن نتائج اعماله
 كذلك حرية نقل الراسد والسعي تأمينه ومكثف لاؤينة السارية ومراقبة
 تجارة الافيون والحدود والرقابة ايضا على تجارة السلاح وتذخر الحربية
 هذا هو اشكل الدولي الذي حار به عصر اعترفت بفرعه وعهوده وهو وان
 لم يقع بالعمل المتعار الا ان المتقاتلين يتدرون له مستقبلا حسنا حين يصبح محترماً
 بنظر اري الامم في كل دونه وكون محنة قراءته حربية من الجرائم التي لا تغفر كما
 كانت مخالفة الاكايروس في القرون الوسطى

الحامي
 ابراهيم حبيحكي

في تحمسه

التمنى الشاهد : هل من عدة هذا الوجه ان يسكر عند ما يكون وحده ؟
 الشاهد : ما يتفق لي فقط ان يكون معه عند ما يكون وحده

تحمي والامام

كان محام يتدافع امام قاض مشهور بكناه . وفي اثناء مرافعته نهق حمار في
 الخارج . فقال القاضي للمحامي : على مهلك : ليتك ما كل في دوره . فصمت المحامي .
 وبعد هنيهة نهق الحمار مرة اخرى فقال المحامي للقاضي : يا ممر حضرة القاضي الحمار
 بالسكوت فقد حو دورني بكلام

اثر الثورة العالمية

في النظام الدولي العام

بقلم الاستاذ سامي الجريديني

كانت الحرب العالمية من أواسط سنة ١٩١٤ إلى وأخر سنة ١٩١٨ ثم عتبتها الهدنة. اما الثورة العالمية فبدأت في خنادق المتحاربين في سنة ١٩١٧ ولا تزال تعمل عملها في انحاء تارة وفي علانية تارة أخرى. فمن اكتساح من تبت على الدهر اجيالاً ثم أصبح كأن لم يكن بالأمس الى انقض على نظام رومانية كانت تحتها المس فيا مضى غاية البشرية العظمى الى دعوة ثبت في جميع انحاء العالم مستعينة بالاستياء العام على استبدال نظام باخر او مدنية بأخرى.

وانما ثورة فذة في التاريخ لانها لم تنع في يد واحد دون حرار في ثورة دون اخرى بل تناولات العالم كله في مجموعها.

وايست ثورة سلاح وتقتيل واستباحة - الا ما كان منها في روسيا وما جاورها - وانما ثورة فكرية يؤيدها ما وصلت اليه الشعوب من القوة

فالبحث في نظم الأمم وعلاقتها بالدولة لا يصح ان يسمى بحثاً في نتيجة الحرب وما بعد الحرب بل هو بحق بحث في هذه الثورة التي نعوم في بحرها مغمورين الى الى الرأس في مياهها وقد دعوناها الثورة العالمية لانها تحول سام في علاقات الأمم بعضها مع البعض الآخر في الغرب اولا وفي الشرق ثانياً.

•

ولا بد من نظارة الى اوراق نعرض بالي. بدء النظام لذي كان سائدا في العرب حتى الحرب ثم التغيير الذي طرأ عليه وغير خطة تجاهاه. ثم نظارة الى النظام لذي كان عليه الشرق - شرقنا الادنى - واتجاه مراميها لأن عسانا نجد ميلاً عاماً يستطيع ان شتمتي معه الى الوصول الى غاية الأمم من كل عام او قانون أعني اجتماع معظم الخير واتقاء أكثر الشر أثناء السير في الحياة.

كذلك لا بد من تقرير حقيقة تكاد تلمس باليد عند كل بحث في العلاقات الدولية - وبالأصح في العلاقات الشعبية - وهي ان العالم كله يسير الآن ميتدياً بهدي المدنية الاوربية ان خيراً أو شراً .

فلمدنية لاوربية الآن تفرض على كل شعوب غربية وشرقية نظاماً وشرائعها بل تكاد تفرض على الناس عقليته، ولأصطلاحاً لغة في عقول الناس من أثر باموس الرجاء . ذلك سيجعل مدار المحث عن النظام الدولي العام او النظام الاممي بحث في النظام الاوربي وأثره في النظام غير الاوربي .

يستوقف نظر القاريء التاريخ - تاريخ سياسة الشعوب الاوربية وتاريخ قانونها الدولي العام والدولي الخاص - تمر درز في اسطور كتاب من أوائل القرن التاسع عشر الى قبل هذا حتى الحرب الكبرى وهو ان وادي كيهها لايوب السياسي ولاقتصاد دي ولادي يركز على مبدأ قومية . بل ان تاريخ اوربا الحديث ليس في الواقع الا تاريخ تكون القوميات الاوربية .

وليس لثانون لدون العام و قانون لامي ان يحث في أصل الروح القومية ونشأتها بل يكفيه ان يدل على وجودها ويظهر أثرها في تكييف علاقات الامم الواحدة منها على الاخرى . فصور كانت جرثومتها في اندام الاقطاع في نفسه او كانت وايدة الثورة الانكليزية ثم الفرنسية واخرى نابوليونية فملا نراع فيه ان اوربا كانت تسعي من أوائل القرن التاسع عشر مسرعة الى تقرير النظام القومي فصدر قاعدة لرجال السياسة لدولية في حروبهم وفي مخلفهم وفي معاهدت صلحهم وأصبحت افرة الاوربية معار قوميات مختلفة في شيا أكثرية متجانسة في شيا قليلة متشبهة في اشيا اقل

وهانحن اولاء نرى لبلاد شرمية تنفي او تحاول ان تنفي هذا الامر .
وندون منذ الآن - عيب (بقومية) - يسموه بالفرنجية (Nationalism)
والذي عليه الكتاب ان كله (Nation) (ترجمه في العربية (امة) فكان يجب ان يقول (امية) عندما نعني (Nationalism) ولكن فضلاء (قومية) عليها قراراً من الالتباس الذي تدعو اليه (الامية) .

وترجمنا كلمة (Internationalism) بالنظام الدولي أو الاممي وهو الاصح وان كان معظم رجال القانون يصفونه بالدولي .

فصار حقاً للقاريء تعد ما تقدم ان يسأل قسلاً : وما القومية ؟ وعلى أي شيء ترتكز وبماذا تقوم ؟ نعم ما هي القومية : بل ما هي الامة .

الفاط تقرأها كل يوم في الصحافة اليومية وقليل من الكتاب او اقراء من يقف قليلاً ليتفهم مدلولها . ففي المطالبة بالقومية وفي الكلام عن انبدا القومي وفي القول ان اشرق نهض قومية مجل واسع للخيال قد يضعف فيه العقل .
فانهسر اقوالنا ولنحلل عقيلتنا ونحدد مراميها من كثير من الزل بل تبين لنا لامور كما هي لا كما تترجها عن غيرنا .

ربما كان اقرب تعريف لما ن قصد من « امة » القول بان « الامة » قوم يشعرون بوجود رابطة قوية وحقيقية فيما بينهم تشدهم بعضهم الى بعض فيرتاحون الى المعيشة معتنين ويستأقون اذ فسلو ولا ضيقة ن نلوع ذ قوم لا يت ركونهم هذه لربطه .
بقي علينا ان نعرف هذه لربطه التي تكون قومية . وحدة اللغة هي ام وحدة لدين : ام هي الجنس او المنصر كان تكون الاقوام التي تؤلف الامة من عصر واحد ؟ وهي وحدة جغرافية تضم بين حدودها قوماً صاروا امة بعرف النظام الدولي : ام هي رابطة اقتصادية تربط معاش الناس فتشد ما بينهم وتجعل منهم امة :

لا . ليست قومية رابطة من هذه الربط وحدها او كلها مجتمعة وهي لا تجتمع وما جتمعت قط في امة واحدة وان كانت بعض هذه الربط مما يدخل في اساس القومية .
فالوحدة الجغرافية تخذ بيد قوم ليكونوا امة ولكنها ليست مما لا غنى عنه في تكون لامة وايست الاصل الاساسي في هذا التكوين . فانه يصعب عليك كثيراً ان تضع حداً جغرافياً فارقاً بين الامة الفرنسية والامة الالمانية وهما امتان تامتان منفصلتان .

بل هذه بولونيا قد أعيت السنين والسياسة في تحديد تخومها وهي امة .
وهذه اليونان في القدم فانك لا تجد مثلاً اوقع في النفس منها امة مبعثرة في

وحدات جغرافية مختلفة طبعاً . وعلى النضد من ذلك ترى وحدة جغرافية اسمها هنغاريا ولكنها لا تنجأ امة هنغارية .

فلو وحدة جغرافية يستلزمها تأسيس اتي تقوم عليه قومية وان كان لها نصيب لا يذكر في تسهيل السبيل اليها .

اما وحدة العنصر فقد كثر خطأ الكتاب في تعريفها فتري اكثرهم يخلطون بين العنصرية او الجنسية Racial وبين القومية Nationalism ويجعلون هذه في محل تلك . ولا غرابة في ذلك فترى كبار من رجال القانون الدولي - والامان في مقدمتهم - يقولون بالجنسية او بالحري بالعنصرية وبوجوب جعلها الفارق بين شعب وشعب فما كان من عنصر واحد اتمد مكاناً يختلف عن مكان كان من عنصر آخر فقسّموا اوربا الى صقلية وتون ولاثين وم تسكل وقد اخذت نظريتهم هذه مقامها في الجامعات الالمانية قبل الحرب حتى انها لم تكن الا لاثين منهم وروجوا الحرب بتعاليمهم ايهاا . والنظرية سهلة ، اخذ على قليلي التفكير قرينة من ان الطبع الانساني الميل الى التعصب واسكنها خداعة مستحقة لتطبيق وغير حقيقية بالمرّة .

يصادفني ، حي لا اشرع فيه هو ان يس في العالم امة مجبولة من عنصر واحد قح ولم يتج عنصر واحد ان يصح في امة واحدة كل الشعوب التي تصاب اليه . بل ان قوى الامم قومية لا تسيطر على امة الى اكثر من عنصر واحد كالقومية الاسكندنافية والقومية الفرنسية والنومانية الامبركية بل كل القوميات في اوربا .

بل ان « العنصرية » او « الجنسية » تحمل جرثومة فناء القومية في ثناياها . فهي والقومية على طرفي تقيض .

ذلك القول « بالعنصرية » قول بوجود شعب يفصله عن جاره فواصل لا قبل الاقليم والحدود والشرائع على اراضيها بل هي متصلة في تركيب العنصر العالمي الفسيولوجي نفسه وهذا مخالف للعالم وللواقع .

ثم ان (العنصرية) تفرض حتماً تفوق عنصر على آخر فيصبح من المستحيل ان يتساوى في بلد واحد قوام من عنصرين فلا يندحجان ولا يكونان امة ويصبح العالم وقد حلت الفروق العنصرية او الجنسية محل الفوارق الدينية وينقسم الكون الى عناصر كما انقسم الى اديان ومتى وقع الانقسام وقع التنافر والحصام ومن ثم كانت

الحرب محتمة دائماً وهذا ما لا يتحول به الذين يرمون الى وضع نظام شامل يضم كل الامم ويقلل اسباب التراع فيما بينها . لانه كما لا يجوز للعراق ان يختصم جاره لاختلاف الدين كذلك لا يجوز له ذلك لاختلاف الجنس .

ثم ان نظرة واحدة الى خريطة اوربا تنمنا ان (العنصرية) مقضي عليها . فلان ما من ريمون الى وضع دغامة امراطورية حرمانية تشبه كل من كانت له عروق تتصل بالعنصر اتوتوني فسطدموا في التاريخ شعوب تمت بقسط ليس بالليل من النسب الى هذا العنصر والكنها اصبحت ذات قوميات خاصة منفصلة عن العنصرية كالدنرك وهولاندا والبلجيكا .

بل ان التاريخ ثبت شيئاً لا يقبل التحويل ان الامم تتكون من اجنس (عنصر) مختلفة والكنها امتزجت فذهبت (العنصرية) وبقيت (القومية) ومثل العنصرية والقومية مثل عنصرين كيمياويين مستقلين امتزجا فاذا بنا امام تركيب كيمياوي مستقل عن عنصرية الاستقلال كله .

فاذا اخذ الناس بالنعرة العنصرية صار الامتزاج بين العناصر صعباً بل مستحيلاً والكنهم ان تلصقهم سهل الاندماج ولذا كان لا بد في تكوين القومية من حرعة عنصرية ثم تسمى العنصرية بقاً والاكان لم يكونوا يصيروا مسة . المعني المعروف والمقصود الآن لو لم تذب عناصرهم وتضمحل بعضها في بعض .

ولم يتسن المجر ان يكونوا امة في اوليهم لاأخذهم النعرة العنصرية واستعلاهم عن الاندماج في العناصر الاخرى .

كذلك قل عن الترك والعرب فيما كان يطلق عليه اسم الامبراطورية العثمانية فن العنصرية وقفت حلالاً دون تكوين قومية عثمانية رعة الوحدة الدينية على ان لهذا الامر اسباباً اخرى سنأتي بها فيما بعد

وقد بطول الكلام كثيراً ان نحن حاولنا التمدل على هذا الرائي فكم يهتدي بهرير الواقع المشاهد في كثير من أنحاء العالم ليس في اوربا بحسب بل في اسيا ايضاً كتركيا والهند مما يؤيد بعد القومية عن العنصرية بعداً شاملاً

البوليس

التحقيقات العدلية

وظيفة قاضي التحقيق

٣

على المحقق ان يجمع نصب عينيه التوفيق فيما يتوهم به من التحقيق لاظهار حقائق الادعاء والسائل حتى يتولى اوراقها حتى يتمكن من اقيم بحقوق وظيفته ولا يتأخر له ذلك الا بالثبات على العمل بجزءه ونشاطه ولا يبقى مهم فروض وظيفته وواجبات مأموريته كالألة الصلبة قبل الاورق وبجملتها الى مراجعتها دور ان يحل حقيقة ومبسط عن اسرارها. ثم نحن لا نكر ان التوفيق الى ذلك لا يرافق المستغرق دوماً لان "الخفر بجمة" لا مورد لا يتبع اصولاً وحده ولا نقلي اذا قلنا ان الوصول الى كشف اسرار قصير العقدة هو من لا محبة يمكن فحدث بحجب على من يأخذ على عاتقه مسؤولية قاضي التحقيق ان يكون مدبر على وظيفته متفاد في سبيلها وان يجعل تمحيص الامور وحلاء العوض منه شعيرة من عن وان يدب في عمله الشاق الليل والنهار والا يدع الملل والتعب سبيلاً الى نفسه ويستحسن ان يكون المحقق من ذوي لا مزجة العصية. ثم ان قضية الاشتغال بالتحقيق لا يمكن ان تكون بحسب الدرجات ولا يعقل تسييرها على وتيرة واحدة في ضمن دائرة محدودة تبعة لاسلوب رتب قبل مباشرة العمل. اذ ان المحقق يكون دائماً عرضة حوادث فجائية ما يكن استظهارها او تخلفها في باله فيتختم عليه واحدة هذه اسعمل حكمة والدراية والتوسل بجميع الاسباب العقولة الفعالة ليستطيع النظر في شؤون السائل فمقصدة ويتسنى له حل رموزها فيفحص كلا منها على حيدة. لذلك من المهم ان يدطر بجزء من العمل المكلف به ويتروك الباقي. فهو في هذا الموقف امام مسألتين: الاولى ان يتوفق بعمله لاظهار حقيقة المسألة وشرحها بخدافيرها والثانية:

ان يخفق بسعيه ويفقد اتعابه ولا يعمل شيئاً وعلى المحقق ان يتوخى في انتقاء محل سعيه الابتعاد عن مواطن الصوضاء ويركن الى الهدوء والسكينة والا يقترب من كل ما من شأنه نشر الاشاعات والهيجات ويطلب منه ان يحصر جميع حواسه في نقطة واحدة معرفة الجاني او المحرم . وما التوفيق المطلوب سوى وضع يده على الحادثة الجرمية بما يمكن من السرعة والأحاطة بكافة فروعها وبذل الارادة والعزم الاكيد في سبيل اظهار خفاياها وكشف الحجاب عن غوامضها بحرمان نفسه الراحة واقبله على المتاعب بالصبر وضل الأمانة ولا يقتصر عن الاكتفاء بقوله « ها انني في عملي هذا قد تمكنت من ايضاح القصيدة » بل يترتب عليه المتابعة على التنقيب الى النهايه وفي كل لحظة يقول لنفسه - سأخطو خطوة جديدة الى الامام وان لا يعتد بعدم امكان التقدم في التحقيق اذ م من محال على وجه الارض الا ويستحيل الى الامكان امام قوة السعي العظيمة والمحقق عنى منضدة عمله كالرياضي في درسه متى طرحت بين يديه مسألة يأخذ ما ييسر له الوقوف عليه من المعلومات طفيفة كانت او مهمة قليلة او كثيرة فيرتبها حسب ما اوتيته من العلم والفهم بصورة منسقة ومنظمة حتى لا يلتبس عليه امرها ويصعب حياها ولا يغرب عن ابل ان للمحقق في كل زمن ومكان اعداء يسعون لاختراق مساعيه فأنهم او شهود الحادثة حتى والدلائل الطبيعية . كل هؤلاء الد اعدائه فلا يألو ن جهداً في افساد الطرق التي يتخذها في التحقيق فالظنون والتهم يسر الى نفسه بقوله سوف التخلص من هذا الذرق الحرج اذا ثابرت على خطة التجاهل ولم اتر لهم الطريق - .

الصعوبة شيء والمحال شيء اخر . هذه الحقيقة يجب ان تكون نبراس اعمال المحقق فلا يستولي عليه الوهن فيعتقد ان حل اعظم الاعمال لا يكون غير ممكن ويعلم ان السعي ابات وصبر ينياه مبعاه ويوصله الى جادة الحق والتوفيق ولا نرضى له احياء اصول ديوان التفقيش القديم . (انكريسيون) كما اننا نعرف بن التبات والاجتهاد ركنان عظيمان من اركان الوسائط انني تؤدي الى نجاح التحقيق وهكذا نرى المحقق على الاكثر غرقاً في بحار الافكار مكباً على درس المسائل الماثلة امامه . فعلم الحقوق حتى والمقامات الرسمية يوصونه بلزوم الاخذ باسباب الحليم والسائرة دون التظاهر بالمداخله وكشف الحوادث بلا استعمال الجبر والشدة .

انما اول من آمن باصابة هذه الالة ال وانطاق على العدل وقد اعد الانسانية ولكن

هل تصيب دائماً النظريات وما هي النتائج الحقيقية التي تحصل من تطبيقها : . الحلم ومسايرة الفرد اذا جعلها دستوراً في كل حين نضطر لطعن حقوق البعض ولا نغالي اذا قلنا حقوق الهيئة الاجتماعية ايضاً فلا يجدر بنا اذن التمسك بعاقبة الامور قبل التزام جانب الحلم ؟ . والحقيقة اننا اذا توصلنا الى حل بعض المسائل وتوقفاً لكشف الغامض منها فليس ذلك لاتباعنا وصية استذنتنا علماء حقوق بل نحن مدينون بذلك لنيات المحقق الحسنة وانتهازه الفرص المداخلية ورجوعه الى استعمال الاصول القديمة لان عدم المداخلة عند سئوح الفرصة تورث خذل وعدم الانتظام في مجرى التحقيق وبناء على ما تقدم ليس لدينا الآن سوى طريقة واحدة وهي التي تمهد لمحقق سبل النجاح . الانكباب على العمل بكل قوة ونشاط وعدم الاستسلام لليأس ووهن

وهل يتمكن المحقق من اكتشاف محل الجاني مستقلاً عليه بلائثار التي رسمتها اقدامه مكتفياً بالاستناد الى الوقوعات الثابتة لديه : . وهل يمكنه الاقتناع بان الظن هو الذي اقتراف ذلك الجرم او هل يستطيع الجزم بان المسألة وتفرعاتها البسيطة والجزائية هي كما تراءت له . ان لا ورو الاستنتاجية التي تنطبق على الفن او الاصول العلمية لمي اندر من كثريت الاحمر . والعثور على قاض يجمع في ذاته الصفات والمميزات الفطرية والمكتسبة غير سهل ومن اين لنا ذلك الرجل الذي يقف امام هيئة المحاكمة فيدافع عن سير تحقيقه ويشرح فلسفتها بمواد العلمية التي لا يمكن دحضها والاعتراض عليها . ان اكثر المستنطقين لا يراعون الانتظام والترتيب في تنظيم الاسئلة وترتيب التحقيقات فيحشرون المعلومات التي تصل اليهم في سجلاتهم وبعضها فوق بعض كأنها اكياس ذخيرة وبعد ان ينظروا الى هذه الاكياس المكسدة ويحاروا في امر الاسئلة والاجوبة يظنون ان مهمتهم قد انتهت واعمرى اذا وفق المحقق بتطبيق اصوله هذه السقيمة للوصول الى غايته يجب عليه ان يحدد الاتفاق الذي اناله هذا الخضر لانه اولا بعض الكلمات التي تصدر عفواً او سهواً عن انبياء او مشهود ومعاونة الفرصة تيسر لذلك المحقق ان يعمل عملاً او يكشف امر

مؤسسة طبية قضائية

« لا يخفى على كل من له مساس بالقضاء ما للاستشار الطبية في الحوادث القضائية من الأهمية وعلى الأخص إذا كانت صادرة من الاختصاصيين في الطب القضائي ». هذا ما فوه به النور دكتور القاضي الانكليزي الكبير في الحفلة السنوية لجمعية الطب القضائية التي يرأسها واستطرد في خطبه قائلاً ان تأسيس المؤسسة الطبية القضائية تعود بفائدة كبرى على القضاء والجمهور معاً اذ يتكون منها كتلة طبية قضائية تبحث في الطرق الموصلة الى معرفة نفسية المجرم الطبية ثناء المحاكمة اذ بتأسيس هذه المؤسسة يضاف علم آخر حديث الى العلوم العنصرية الدفعة وسيكون لهذا العلم أهمية كبرى في المستقبل ولم يجمل في خلد بشر أن الطب نصف القضاء وانما هو بمثابة ثلاثة لأن المجرم في هذا الزمان يمشى مع الطرق الحديثة للوصول الى غايته واخفاء أمر جنايته فيجب على اولي الأمر ان يعوقوا المجرم بكل علم حديث فيقل بذلك وقوع الجنايات لأنه اذا كل الحاكم عظاماً وذو خبرة قات الاجرام واستطلعت الاحوال .

وقد اشار السير برنارد (سيسليري) المتخصص البتسايوجي في وزارة الداخلية لانكليزية الى الاحتفاظ برفق المجنى عليه أثناء سير القضية وذلك بعد تخطيط الرجوع عليها اذ يلزم الأمر في أثناء محاكمة المجرم ذي يرمز الاحتفاظ بالرفق حتى يتم القضاء من انجائه واستعلاماته ووجود مثل هذه المؤسسة مدافع جمة للقضاء والجمهور وعلى الأخص الأبرياء من المتهمين عند مشاهدة جثة المجنى عليه

وعدا عن ذلك فالمؤسسة تأخذ على عاتقها الخوض في مسائل الطلاق لأن القضاء لانكليزي لا يجبر الزوجين بالرضوخ لكشف طبي وباطنهما فالطبيب الذي يعتقد بأنه لا يسمح نفسه بكل ارتياح ان يقدم نفسه لكشف الطبي بدون أي تردد

وفي الحوادث الجنائية (القتل) تقوم المؤسسة بتقديم اختصاصيين ترون اقوال الشهود وجاني معاً بيزان يشترك فيه الطب والقضاء اذا يتخصص قسم منهم المدافع وآخر للآثبات حتى اذا لم يقتنع احد الطرفين بحكم اعضاء المؤسسة فلها أن تستشير ذوي الخبرة من الاطباء القضائيين الخارجيين عن هيئة المؤسسة كحكم لها او عليها .

وهذه المؤسسة تكون من الوجهة اتصالية "الساعد الأكبر للمعالم" اذ بها يكون
يكون التي هي في حكمه وتخفف عنه بجهته الطوية في قضايا الجندية التي يحتاج
تة هي في الاستشارة الطبية .

نسبتي الامانة

عند الفرساويين

رسالت حرمه «رى سوار» الفرنسية التي تصدر بباريس مائة خطاب لثلاثة
شخص من مختلف المرات وقد انتخب هؤلاء من اشهر الرجال من محامين واغضاء
برلمان وطب. وحين وازست دخل كل خطاب مبلغ خمسة فرنكات وهذا نص الخطاب
مرسل من طيه مبلغ الخمسة فرنكات في سقلى ان افترضها منك ولك
مزيد اشكر

وَمَا انْ اَلَامَنَةُ تُخْضَى عَلَى مُرْسَلٍ نِيهِ رَدِّ الْمُبْعِ بِدَفْعِ الْخَطَا وَجَلَّتْ الْجَرِيدَةُ الَّتِي
رَدُّوا الْمُبْعَ ٣٠ فِي الْاَمَّةِ مِنْ شَرِّهِ مِنْ رَمَتْ لَهَا الْخَطَابَاتِ وَتَحَذَّرَتْ هَذِهِ نَسْبَةُ لِلْاَمَانَةِ
فِي السَّعْبِ وَقَدْ رَمَتْ خُطْبَتِ كَلَا نِي :

اعطى ربحاً ورجل رد منهم المبلغ ٦٠ في المائة .
الموظفون - مكبون ولائحة . وعمل المداخن رد منهم المبلغ ٦٠ في المائة .
رجل ندين والعلمين ورجال العلم والممثلين بنسبة ٤٠ في المائة .
وكان المحمول ورجل المتابع واصحاب العمل والحلاقون والبرزية والخياريون
وتجار النهر بنسبة ٢٠ في المائة .

فقبل هذه النتيجة يسع إليها القضاء وأهل الحل والعقد عند تحليل نفسية .

نباهة شرطي

لاحظ شرطي انه كلما مر بعيادة احد الاطباء يستلم منها رشيحة كريهة فربما ذلك
الحمل مدة واخيراً اشتبه في الامر فذهب لعيادة الطبيب مدعي المرض واخذ يفحص ما
يقع عليه نظره بكل دقة فلم يجد ما يثير شبهة واخيراً انتهز فرصة انشغال الدكتور واخذ
يدق على الجائط المغطى بالورق فتضح له ان هناك تجويفاً في الجائط فترع الاوراق
والاخشاب فظهرت له بقايا جثة صيرفي مغمورة منذ شهر مع بقايا جثث اخرى وكان
الصيرفي صديقاً صميمياً لذلك الطبيب في ان الحرب وزمن السوء وحين اختفائه كان
يحمل مقداراً عظيماً من امواله واعتاد ان يزور الطبيب في كل اسبوع لمرض اعتراه وعند
اختفائه لم يشتبه احد في الطبيب وعند اكتشاف الجثة عنده ادعى بأن صديقه الصيرفي
تحرر وهو في عيادته لما علم ان مرضه عضال فلا يشفى منه فأخفى جثته خوفاً من ان
يتهم بقتله وكاد ينجو من العقاب لانه توفر شهود لا يثبت الا ان الشرطي البصير وضع
عيادته تحت نطاق من المراقبة ولم يصدق قوله وتركه مدة من الزمن حتى حانت له
فرصة فقبض عليه وهو شرع في قتل حديقته خربت وقد ذهب اليه الطبيب
وباع منه خاتماً بمبلغ ٢٦ ألف فرنك ونحوه بحمد الله بذلك ثم رجع اليه في اليوم
الذي وادعى بأنه يريد تبادل الخاتم بحسن منه اذ لم يرض به زوجته فبدله له بخاتم اخر
قيمته ٣٨ ألف فرنك فظاب الطبيب من ثمن المجوهرات ان يحضر الى عيادته ليستقده
قيمة اتمن وعرفه بنده صديقة من اميرت لروم تريد بيع جواهرها وقد كلفته بذلك
لانهما تحب ان تبديها علناً في السوق وضرب له موعداً مقبلاً بالأميرة في عيادته فصدق
البيع الجواهر ذلك وفي الموعد المنصوب حصر اعيادة الدكتور ومعه كتابه فلما رأى
للككتور ان كتابه معه اعتذر بمرض الأميرة وضرب له موعداً اخر على ان يحضر معه
٥٠ ألف فرنك ثمناً للمجوهرات الأميرة

وبينما كان بائع المجوهرات يهيئ نفسه للذهاب الى الطبيب في الموعد المضروب ومعه
لدراهم حذره احد اصحابه من متبدي الدكتور لانه باع خاتماً ثمنه ٣٨ ألف فرنك بمبلغ
رهيد لا يزيد عن ١٤ ألف فرنك ولما رأى بائع الجواهر الخاتم عرف انه هو الذي ابتاعه

الطيب منه فاحجم على الذهاب اليه بعد ان علم ان الحوالة المالية التي اخذها منه لا قيمة لها ابداً الا ان الشرطي الواقف له بالمرصاد اقنعه بالذهاب في الموعد الذي خصصه له الطيب فذهب اليه والشرطي يراقبه عن بعد حتى اذا دخل وعلم الطيب ان كاتبه لم يحضر معه تاد الى غرفة اخرى وقدم له كأس خمر وفيه منوم وخرج الطيب ليراقب الباب فاعتنم الرجل الفرصة بخروجه ولم يشرب الخمر — بل قذف به الى الخارج بعد ان ابقى منه قليلاً وتظاهر بالنوم وبعد هنية حضر الطيب فعلم ان النوم اثر الرجل فابتدأ يسلمه اموله وقبل ان يقضي عليه بحقنة مسمومة هجم عليه المايس وهو متابس بالجناية فسيق الى المحكمة .

النساء والجمال

توفيت اخيراً في الولايات المتحدة امرأة غريبة الاطوار لم يرها احد منذ ثلاثين سنة لانها كانت في منزل بعيد عن المدينة لا مراكب فيه وقد انفلتت نوافذه اقفالا محكماً وكانت هذه المرأة تخرج في الليالي المظلمة لتتبرز في الغابات المجاورة بعد ما تتلم بطريقة لا تظهر منها سوى العينين

فهل كان السبب في ذلك كرها للعالم او شقاءها في الحب اورغبةها في التعمد والزهد او جنوناً طراً عليها ؟

كلاهما يمكن شي من ذلك هو السبب في غزلتها لانه وقع لها حادث قبل ثلاثين سنة شوه و بها الجميل فعزمت من ذلك الحين على ان لا تنظر المرأة وان لا تدع احداً يراها وقد توفيت في اواخر شهر شباط بعد ان نفذت عزمها

مساحة الاعضاء في اشعة رونتجن

« بحث في العالم لفون بريتون »

ان شعبة (الممريرات) (١) في علم الطب قد اوضحت على اصح قاعدة المشكلات التي تنشأ عند تطبيق اصول مساحة الاعضاء في جسم الانسان كما ان الاصول التي وضعها الاستاذ (بريتون) في هذا الباب تظهر ادق المقاييس بما يتخذ لقياس الطول المختلف والمتعدد بواسطة (المليمتر) غير ان بعض العلماء يقولون بمكان جعل مساحة الاعضاء بواسطة الاشعة الزرقاء Radiographie قضية رياضية لا تقبل النقض ولا يخفى اذا رسمت العظام التي يكون وضعها مثلاً او منحرفاً عن سطح العمود الفقري تظهر لنا النتائج المضمونة بلا ارباب .

لنضرب لذلك مثلاً : اننا اذا مددنا شخصاً على لوح زجاج شفاف ورسمنا عظم اخذنا باشعة رونتجن حصلنا على صورة ظل التي شكلها اللوح الزجاجي والطبقة الدهنية المتكونة في الاليتين بدلاً من ان نتمكن من تحديد طول العظم .

ثم ان ارتفاع البطن وانخفاضه على تطبيق هذه الاصول فيظهر تخلف غريب باعتبار الطول على ذلك العظم وكذلك اذا وضعنا قطعة محتوية على قسم من العظم بالموضع المذكور لا نحصل على فائدة البتة ولذلك قد استصوب (له وينسون) في برلين رأي الاستاذ « هنس غروس » مرجحاً تثبيت « مشط اقدم » و « مشط اليد » لرسم الفراغ الذي بين اصابع الايدي والاقدام في اشخاص ارباب الجرائم المتعددة اي ذي السوابق اذ تبين له ان هذه الاصول اصح من سواها .

ولاجل تطبيق هذه الاصول تؤخذ قطعة من الزجاج (الفوطوغرافي) فتلف باعثناء صمن ورقة سوداء ثم يؤتى بالجزم فيضع يده او قدمه عليها ويطلب ان يكون مركز الزجاج الذي ينشر الضياء وهو ما يسمونه « نقطة المحور » في نقطة ثابتة وبعد اتمام التجربة يباشر بأخذ المساحة ونجب الانتباه الى المساحة لانه لو فرضنا حدوث خطأ قليل بذلك بمقدار ثلاثة مليمترات في اشارة المليمترات لحسب خطأ عظيماً في القياس .

(١) اي الشعبة العائد لها النظر في الاعضاء

وبناء على ما تقدم من مؤنذات متفرقة من أصول رسم الشعرة ونتجنت تتوقف على حصول النتائج الدقيقة تكون صحة رسم اصابع لا يدي ولا اقدام سائمة من سائمة الخط ومع ذلك من جميع هذه لاصول تفحصي وقتاً طويلاً واثلاً فنية واعتماداً دقيقاً وهذا سنداً خاصاً فترات ضالة الامر الذي يعرقل تنفيذها .

نما ان دحل اصول سعة رونتجن على اصول (بريوت) لم يؤثر التأثير المطالب ولم يدفع عن الانسحاب قائمة بوجهها وفوق ذلك اذا شئنا تطبيق هذه الاصول على الاطفال نرى ان الضرورة تضطرنا — الاسباب المتقدمة — التحري « الفيش » دائماً مرتين . وانه في المكان الذي نخصص لأخذ مساحة الاعضاء بالشعرة رونتجن مضراً بديعاً — شرح — نفس — فيه من مشاهد الخلابة ولكن وأن كان اضحى من الضروري وجود مثل هذا مكان لاجراء تجارب في فو قوع والحواري الهامة الكبرى فانه لم تكن حتى الان وضع اصول عامة لتعريف بين جميع الليل والمنحل .

*

اثر الاصابع وحفظ اشكالها وعلاماتها ودرجة تحملها على المقاومة والمقاء

عندما يكون الجبين في بطن مه وهو من الشهر السادس تبدأ بالوضوح فيه علامت واسكال الاصابع ومنذ هذا التاريخ الى سن التمييزوخة الى ما بعد الوفاة الى حين تفسخ الجلثة تبقى هذه العلامات ولاسكال على ما كانت عليه . وقد أجرى الاستاذ هـ رسل تجارب عديدة في هذا الشأن على اشخاص عديدين وعلى نفسه ايضا خلال ثلاثين سنة وكان اثنانك الاشخاص يتفوتون في اعمارهم واجدادهم فكانت تلك التجارب حسنة النتيجة فرأى ان اثار الاصابع لم تختلف ولم يتغير شكلها في جميع ادوار الحياة .

وعندما رأى الاستاذ « غاتون » ان الاشكال والرسوم التي درجها في مؤلفه لم تكن كافية غرضه من ان يقرر سر القيسة بين تلك الصور المختلفة فرق وعدد رؤوس الاصابع وسككها وشرها . كلاً بفردة على حدة بالنسبة الى نقط الالتصاق والفواصل التي بين اثار تلك الاصابع ومقارنة جميع الخطوط والاثار المذكورة بعضها ببعض وبالنظر لما وجدته « غاتون » في الاصابع من نقطتي « خط وائر » يتراوح عددها بين « ٢٧ »

و « ٥٥ » فانه يظهر ان الان مقدار الاهتمام العظيم والدقة التامة التي تستوجبها هذه التجارب وقد جرى تدقيق اثار ونقاط اربع ثمانية اشخاص مدة طويلة فوجدت تبلغ « ٢٩٦ » نقطة اي « خط واث » ولا يسعد في كل تلك المدة الطويلة اي تباين بين النقط والاثار والخطوط اعني بقيت الفواصل و اثر التواء واشكال الخطوط والمسافات التي بينها على ما كانت عليه قبلا دون زيادة او نقصان .

والخلاصة ان اثر الاسباع مهما طال مدة بقائها فهي محفوظة على اشكالها انهم بعض شذوذ لا يعتد به .

ويقول الاستاذ غانجون : ان هذه الاثار تتكون مع ابتداء حس التنفس الى حين انفسح بعد موت ومن الغريب ان جميع اعضاء الانسان يطراً عليها التبدل والتغير وخصوصاً في سن الكهولة والشيب ما خلا الاربعة المدة فلا تسوء بها سائفة التبدل وتحفظ لنفسها شكل نخاعه الاول وبعد ان عمه من تدقيق الاربعة واثارها واسكانها قد جاء بهذه النتائج المفيدة فلما يبق للمجرمين من سبيل لانكار هويتهم واختلاف شخصيتهم .

حادثة عجيبة

حدثت في واسمذون حادثة من غريب الحوادث واعجبها . خلاصتها ان سيدة امريكية خرجت من منزلها وهي حقيبتها خمسة عشر ريالاً ومرت في خروجها بالجلس البلدي ولما خرجت من دائرة لمجلس الحاشية ن حقيبتها مفقودة فترتب في أن الحقيبة فقدت في دائرة لمجلس فمادت الى الدائرة وقصدت هناك مكتب المفقودات وهو مكان وضع فيه كل ما عثر عليه من لاشياء . وكانت حقيبة السيدة قد وقعت في يد صاحب الدائرة فسأها فوراً الى مدير ذلك المكتب فلما سألت السيدة عن حقيبتها طالب منها المدير ان تصفها له . فوصفتها اوصافاً تنطبق تمام الانطباق على اوصاف حقيبتها التي سلمت اليه . لان السيدة قالت ان في حقيبتها خمسة عشر ريالاً فقط . في حين ان المدير وجد فيها مائة ريال . ولهذا لما ابى المدير تسليم الحافظة . واصرت صاحبها على استلامها . ورفعت هذه القضية الغريبة عن اثر ذلك الى المحكمة تفصل فيها .

المحامي شارل شارمن

أو

زعيم اللصوص

حادثة واقعية نشرت في اطهر مكان في الصحف الانكليزية

في شهر حزيران ١٩٢٥

شارل كرك شارمن هو ذاك المحامي الحرم اطائر السميت الواسع الشهرة في المحاماة وخصها الجنائيات وقد اكتسب هذه الشهرة ثم دافعه عن تحديثها كين المعروف باسم (بايونز) حتى اصبح يشار اليه باسم ويدعى الى اقصى البلاد الانكليزية المرافعة امام اكبر محكمة عليا انكليزية

احترف هذه المهنة الشريفة منذ نعومة اظفاره اذ كان غلاماً لا يتجاوز الرابعة عشر ربيعاً فتم فيها نمو الشجرة الجديدة اشرف في الارض الخصبة فكتسب مالا كثيراً وجاهاً وشهرة وكانت اقضية تهر به في الدفوع وتنزل على ربه في غلب الاحايين فسلكه زملاؤه بأمانة حداد غير انه كان محترماً منهم اذ كان هادي الطبع حسن الخلق تخفي تميخوخته ما يحتاج به قلبه الكبير وكان حاد النظر ولذاكرة سريع الجواب ذاق اللسان لا ترد له حجة ولا يخيب له مطاب انتخب رئيساً لعدة نقابات وجمعيات كبرى واخيراً احد به سوء الطالع الى الوقوع في نقابة لصصوص اعتادت سرقة الاوراق المالية والحوالات من البريد فكان سعادته الاكبر ومستشارها الاعظم وانغمس في حياة التزييف والتزوير تحت ستر مهنته الشريفة فقد كان المبجل في المحاكم وسيد القضاة

كثرت الشكايات في البلاد من تعدد سرقات البريد فصاشرت الشرطة جميع ارباب السوابق بدون جدوى لان اللصوص كانوا يتنادون الرسائل لاسماء مستعارة ويبيعون ما يسرقونه على هذه الصورة ايضاً نصيب البوليس .

وحدثت اخيراً ان سرق من بريد تورب ٩٠ الف جنيه انكليزياً فضاقت رجل المواسيس السرى بذلك ذريعاً واصبحوا ككلاب الصيد يتنصسون كل من شتبته

فيه ولكن عاكسهم القدر وازداد حياهم تعقيداً غير ان ذلك الغشل لم يفت في عضدهم
فأبروا على البحث والتنقيب عن زعيم المصوص الذي هو حجر الزاوية اذ بواسطته
تداول الأوراق المالية قبل الاطلاع على الجرم أيام عديدة وقبل انذار الجمهور بعدم
قبضها فاهتدوا الى بعض أوراق مالية مشبوهة صرفت في (كندا) فتعقب البوايس
السري سير تلك الأوراق واثابر على البحث مدة سنتين بدون جدوى حتى اعيتهم
الحيل فآخذوا يستشيرون القضاة والمحامين عليهم ان يبتدوا الى طريقة ترشداهم الى
زعيم اوائك المصوص وحدا بعضهم الى استشارة المحامي سارمن ما عرف عنه من
الدهاء والسكر والحيل في الوصول الى احسن النتائج وهذا بعد ان استمع الجمهور رجال
البوايس تهكماً وسخرية حتى كاد رئيسهم يفقد صوابه لشدّة انتقاد الصحف لهم .

ولما تقابل الشرطي مع المحامي سارمن وعرض عليه الأمر استنط المحامي غضباً
وكاد يصصره ارضاً فاستعطفه البوايس حتى هدأ به واضمن خاطره بعد ان علم ان
الأمر مجرد استشارة فآخذ يسرح للشرطي بعض الخارق التي يتخذها رجال عصابات
البريد في الحصول على ضالتهم وكيفية تصريفها موجزاً في اقواله مامحاً الى بعض الطرق
التي وقف عليها حين دفاعه لثناء محاكمة امثال اوائك المحرمين وزاد على ذلك اختباراته
الشخصية فودعه الشرطي وخرج تسكراً فظنه وتتبع اقوال المحامي سارمن واتخذها
نبراساً له في اعماله ونسج على منواله وبها توصلت الحكومة الى القبض على أوراق
مالية سلبت من البريد .

اما سارمن فكان باطلع يعتقد كل الاعتقاد بأنه بعيد عن مثل هذه الشبهات وفي
حصن حصين منها اذ بارتداداته اهتدى البوايس السري الى اكتشافات بسيطة جداً
عن الحوالات المبروقة وبهذا العمل يكون اسدى الى دائرة الشرطة يد تجعله في مأمن
من كل شبهة تحوم حوله ولكن سى عليه ان اتاداته اثرت السبهة عليه ودأب
ذلك الشرطي السيط يتبع اتاده والوقوف على حركته وسكياته لتبيد ظنسه وخابر
رئيسه بذلك الامر فشاركه ظنه وبعث الى رئيس المفتشين وعرض عليه ابحت عن
منشأ المحامي سارمن وعن الطرق التي توصل بها الى الحصول على ثروته الهائلة مع
مراقبة اعماله مراقبة شديدة

ولم تكن دائرة الشرطة تعلم عن المصوص شيئاً سوى انها عرفت ان الأوراق

المالية المسروقة كانت تتداول بـ أسماء الناس لم تعثر الدائرة على شخص منهم اذ كانت اسماء على غير مسميات فكانوا يبحثون على (جريشون . . . برا - ستيفنس - مارتين) بيعت بـ أسماءهم الاوراق المالية المسروقة في ليفربول - جلاسكو - بلجيكا - كندا - غير انهم كانوا تراء بعد عين ولم يهتدوا الى قلامة ظفر من اصابعهم .

الا ان في ولاية كندا اهتدوا الى أثر بسيط دعي لاجل رؤس المفتشين في شرطة لندن للذهاب الى كندا لتتبع ذلك الأثر على ان ينتج منه نتيجة حسنة وبعد نذل مجهود كبير توصلوا الى بائع الثلاث اوراق المالية من قروض الحرب الدولية في كندا باسم مارتين ولدى التدقيق من هذا الاسم المستعار ظهر ان مارتين هو المحامي شارل شارمن . وقف شارمن المحامي الكبير في قفص المتهمين الذي طُح الخرج منه كثيراً من المجرمين بمخدقه وموارده وهو مسحى الرأس والظاهر منكسر القلب ينتظر الحكم في مصير شيخوخته بعد ان جرت حداثته هذه بذيل حوادث اخرى من تزوير وتزيف الخ

وما هي الا دقائق معدودات حتى خرج القاضي سوتر ويده ورقة الحكم موجهاً خطابه الى المحامي شارمن . . . بما ان شارل كراث شارمن ابلع من العمر ٧٥ عاماً المحامي لدى محاكم الجنايات العليا اقترف جرم المصوحية اذ ان الناس لا يعتبر ان تجارته رابحة الا اذا كان على افعال متين بعميل يقوم بتصريف ما يسرقه وأن مقتنع بانك (شارل شارمن) مهر محام وقف امام أعلى محكمة جنائية عليا وقد وضعت نفسك تحت طائلة اطلاق اسنراكك مع اجراء عصابة لصوص دولية اشتهرت بسرقة البريد وان رجال هذه العصابة السوداء ولا منهم يؤمنون بيع ما يسرقونه بواسطتكم لما كانوا تحرأوا على التهاجم على البريد وسرقته بصورة منتظمة ضجت له البلاد من اقاصم الى اقاصمها فساعدته لم كانت ذاقمة حقيقية ذللاً له لكان عليه (للصوص) عبثاً ولما استمروا في اعمالهم الشيطانية ذاهبهم يحزنون عن تصريف ما يسرقونه فهم في احتياج شديد الى رجل ذو مكانة واقدار وجده مثل يصرف لهم ما يفتنونه من الذهب والسلب فكان عليهم ان يسرقوا وعليات السب من صرف ما يسرقونه في اوربا واميركا بأسماء مستعارة وكنت على استعداد لا أقترف اي تزوير كان عند الضرورة وبالطبع لا يوجد أحد في هذا العلم يشك بانك كنت تساركنهم في الغنيمة .

وقد اخبرت اسماء التحقيق بان بعض اموالك التي ارسلت في البريد اخبراً سطناً

عليها المصوص (من عصابتك) وسابوها في ضمن ما سلبوا ولا يخلج صدري بشك ان
المصوص يسرقون بعضهم احياناً واني شديد لرغبة في عدم التطويل في هذه المسألة
المفجعة اذ أرى ان نفسي تتأثر بشيخوختك ولو كنت (شارمن) شاباً صغيراً لحكت
عليك سبع سنوات حبس مع التشغيل ولكنني اسفق على شيخوختك وسقوطك هذا
السقوط الادبي مع صبيح مكنتك العلمية ولادبية التي خسرتها البلاد فأخفف عنك
الحكم الى ثلاث سنوات مع دفع مصاريف الدعوى .

« واعتبر القاضي ان ابن سرل سرمن بريء من اعمل والده » .

في قضايا الطلاق

جرت العادة في كل البلاد التي اباحت الطلاق في محاكمها المدنية ان يلجأ الزوج والزوجة
عند ما يمل احدهما الآخر ويكره عشرته ان يعتمد الى ادعاء الخيانة الزوجية والاعتراف
من غير ان تكون الخيانة واقعة فعلاً . فكثيراً ما حدث ان زوجاً كره زوجته
هجرها ثم ارسل لها كتاباً منه يخبرها فيه انه خائن مع امرأة مجهولة فتعرض الكتاب
على محكمة الطلاق فتحكم بطلاقها ويتهي الأمر .

غير ان احدى محاكم الطلاق في نيويورك قد سنت خطة جديدة في قضايا الطلاق ،
فقد عرض عليها متر امريكي اسمه المستر سيمبفتون قضية اتهم فيها زوجته بارتكاب
نكر مع صديق له من الاغنياء أيضاً اسمه المستر شامبرس . فماتت المحكمة المدعي عليه
عترف بما اسند اليه . وعلى اثر ذلك طالب محامي الزوج من القاضي سجن المتهم لارتكابه
جريمة الزنى . لأن ذلك اقاضي واسمه المستر جون فورد كان وهو عضو في مجلس الشيوخ
منذ تسع وعشرين سنة من اقل ايام زواجه معاقبة كل من تثبت عليه تلك الجريمة في قضايا الطلاق
وقد ابى اقاضي طالب المحامي وامر بالقبض على المعترف وسجنه ، ولم يطلق
سراحه الا بكفالة مالية !

وقد حظ القصة الامريكي بذلك اعمل خطوة جديدة اذ تابعته فيها بقية الامم
قلت عدد قصاي الطلاق وخففت وطأته كثيراً .

فبعد ان بذر الدراهم التي كان قد اخذها من والده في باريس لم يبق في جيبه شيء منها يعود به الى قشلاقه ولذا ذهب توجاً الى منزل والدته احد اصدقاءه من العمال واسمها مادام وياشون فخفقها وسرق منها ساعة ذهبية صغيرة وخمسة عتير فرنكا مع صايب وبعض ازرار قميص عادية ويعرف عن شوماشر انه كان معروفاً لدى اهل المنزل . اما البواب فقد افاد انه رثى مراراً احد الجنود يزور غرفة المستحرة وان هذا الجندي نفسه حامهم حدوث الجريمة فمر امام غرفة البواب وقبضته في يده دلالة على انه يريد اخفاء رقبته المرفقة المسووب اليها على انه ما فعلت بها هذه التهمة حتى بعثنا لاجل القبط على الجاني اشهر مأموري التحري المعروف باسمه حينه والذي لم يلبث ان اكتشف ان الجندي الذي كان يتردد على مادام وياشون هو شوماشر ويمكن من القبط عليه في مساء اليوم ذاته . ان شوماشر لم ينكر الجناية التي ارتكبها بل اعترف بحرمه باكياً وموضحاً تفاصيل القضية وكيفية اجرامها وحكى بين التهنيدات والرفرات المتواصلة عن كيفية خنقه لها . واعتذر انه كان باحتياج شديد للدراهم كي يتمكن من السفر والالتحاق بفرقة حتى لا يعد فرارياً ولما لم يجد امامه غير هذا السبيل للحصول على النقود اقدم على الجناية . وتراى لي ان شوماشر في تلك اللحظة اسقط واذل مخاوق وجد على الارض للدرجة لم يتمكن من ان يمنع نفسه عن اظهار نفوري السيدو كرهى الذي لا يوصف لذلك المجرم فكان اثناء استجوابه في محكمة الجنائيات يرتجف كالريشة في مهب الريح ولسانه يتأرجح في الكلام بهذا المقدار حتى كان يتعذر على رجال التحقيق فهم اقواله . وفي اثناء تلاوة الورقة الاتهامية كان جالساً على كرسي العدالة دون حراك او ادراك كانه قطعة جماد ولما تمت قراءة قرار هيئة العدل وسمع حكم الاعدام على نفسه رفع رأسه بفتة فاستطرد رئيس القرائة قائلاً شوماشر : قام شوماشر عند سماع اسمه بسرعة خاصة بالجنود الدربة واجاب بصوت عال

— موجود :

— الرئيس المك ثلاثة ايام اخر يمكنك التمييز في اثنائها فاجاب شوماشر على ما قاله الرئيس بيرودة زائدة :
— جميل جداً يا حضرة الرئيس .

من مفكرات

مسيو غورو مدير الامن العام في باريس

٣

طعنا على هذا المسمى من مفكرات مسيو غورو رئيس الامن العام في باريس فاجيبنا اشرد لان على ان مابع نعرب هذه المفكرات ونشرها من حيث انتهيا فيها

قال الاستاذ النومي اليه كمت بحثت منياً عن كيفية القبض على الجناة الذين اعتادوا قتل النساء اللواتي يقعن باسراكن حبيهم والآن اريد ان ابحت عن صنف اخر من الجناة « اي الجنود القتلة » وقد اسمعني الحظ بن قبضت على ثلاثة مجرمين من هذا القبيل. الجندي سوم شهر . واعريف ثرغومي . واللامر الاسطاني . وهنا اعترف ان التحقيقات في هذه المسائل الثلاث كانت شاقة جداً .

ان نفسي دامة تتوق منة هذه جنود الافرنسية وهي مكتمسية البزة الرسمية واني اعتبر مشهدهم وهم في ري عسكري من المتهمة التي يتتهج بها ولذلك لما كلفت بان اقبض على جندي بدعوى انه قتل امرأة عجوراً وقف شعر راسي لهذا الحادث الفظيع الذي هو بظري اسمع جنسية يرتكبه جندي اندي هو سباح الامن وحارس الوطن وكيف به يقتل امرأة ان الاضطراب الذي ستجوز على عند مباحثتي التحقيق بهذه القضية لا يوصف ومع ذالك يجب لا يغرب عن افكاركم جميع الناس في هذه الايام يعدون من الجنود ولهذا سبب قد احتلظ حبال بابل فكثرت في الجيس الانراف كما تنوعت فيه الاسرار فحدثت من هذه جنسية لا تعد نقيصة في سرف الجندية . اما الجناية التي ارتكبوها سوء صدر فكالت على غية من البسطة لدرجة انه تمكن من القمض عليه في نفس ليلة الجندية وقد كن سوم شهر . بنأولين من العمل .

فما رأي ان ولدهم حدد عن حادثة القضية وانعس بالرزيلة اجبراه على الانخراط في سلك الجندية وفي ثناء وجوده في « قشلاق » يستي طلب برخصة شهرين وحضر الى باريس

ثم خرج سمع رس يسوع من هناك وكل وضوح على بساطته وشجاعته التي كانت قبل برهة خافية عي ويدار ان مشهد الموت قريب قد ترشح من قبلة الخوف فظهر الشجاع وبه قد تحقق لديه لا بد ان ينفذ ديمه بين يمين كن مسروراً ومرتاحاً لهذا الفكر وقد احاطت به جنود الممثلة من كل جانب واقتدتته الى ساحة لاعداء حيث كانت المتصدية تنتظره وكان حتى تلك الساعة كانت جنس قوي اجمن وكان تنفيذ حكم الاعداء في هذه مرة مؤثراً على مع في عتلت رؤية مثال هذه المشاهد ولم اكن اعلم قوة وفضيلة الروحانيين في مثل هذه المواقف وتأثيرهم الذي على المحكوم عليه الا في هذه المرة وكان يوم شهر معتمة المذهب البروتستانتى ولذا طلب قسيساً من هذه المدة وجره الى القسيس . فانس لروحاني المعروف في تلك الاصقاع فدعا المحكوم عليه بالاعداء الى التوبة الخيرية لما اوتيته من الفصاحة وذلاقة اللسان مرتين ، الاولى في مرسى واثنية اى وكنت انهم عقيب ذلك طلب القسيس اربو ان يعلموا يوم الاعداء يتمكن من الحضور في اليوم المذكور وكان كذلك

حاش القسيس ايلة الاعداء وطلب الي ان وصله لغرفة المحكوم عليه فذهبت وايامه ودخله « يوكرين » فكان يوم شهر رتاً مرتجاً لان المحامي كان وعده استجوابه الى نفسه الامل وشول الحياة ولكن لما ايقظه موسيو « يوكرين » وحمده كانت الاتية المعتاد ترداده في مثل شاد لاه ورحمت

قد ر الذي يمدني بدباب العفو . اذن يجب علينا ان تستعد شجاعتك وكان يوم شهر ينظر اليه تأهبة تارده كمنظرات المحمدين ومعتدين وم رئيس لروحاني . القس اربو هيرقت عيناها وقال بصوت خافت : لا كون شجاعاً

وبعد ان يتم من معونة رجال حرس الذين جاءوا ليعادوه في ارتدائه لباسه وتم كل ذلك بنفسه . وقد طلب اربو الروحي اذ ذلك مقابلته سرراً ليزوده في رحبته الاخير تميزمه من الاستعمر . فلي طلبه في خارج باب الغرفة حتي انتهت هذه القامدة المحزنة . ثم فوج الباب وخرج منه شوماشهر مستنداً الى ذراع

القس وقد خرت قواه ولكنه كان يذل جبهه لاخفاء اضطرابه وتقوية نفسه فثنى
مهرولا بمخضوات ثبته الى باب السجن الداخلى ونزل ذاك رفقاً به المأونه التي
قدمها له الخرس بينه كان يظهر ضعف في السطح حتى اقترب من موبسيو دوار الذي
كان بانتظاره لترتب له ليرة ثمانية ليرة لاختاره العادة

فبعد ان تمت جميع هذه المعاملات تقدم القس اربو وطلب من س. يتأبط ذراع
المحكوم عليه ليقوده بيده الى القفلة فكان تمهيداً من القس مسدداً على قدمه مكبراً بجاءه
من الاسرع وكان مستعلاً احد الخرس بالسجدة وكان وجهه ينظر اسد اسفراً را
من ذي قبل على ضوء السقف وخداه خيان من شعر ورأسه مضيق وشيخه الابيض
وخلاصة جميع هذه الاشكال كانت تراه ليرة مضحكاً ولكن حدث في هذه
الليلة ما ادهشي ولا تزل ذكراه في مخياقتي من كانت خنود تترد المحكوم الى القفلة
لاتمام فصل هذه ليرة ليرة ليرة ج. القس اربو ماضيه يدي على كنف شوه مهر وقل:
سومشهر. هل انت تستمر في الدائمة المحميحة عن ارتكبات حرم القس فجاء
المحكوم نفس ثابت وسمعت على

— نعم .

— وهل تطلب من الله والناس العفو والغفران ؟

— نعم .

فيهمفر ليد ذنوا . وليفس عيب بر كته ويرحم . بوجهته آيين
ما سمعت كذا . بين امان القس الامر ما اشد عذابه . ريب من بعد ان
ترك المحكوم عاد فارقه ثم طرح نفسه عليه وقبله قائلاً :
هذه عن والدك وهذه عن والدك اما المتفرجون فيبقى غممة يشاهدوا هذه
الأساة فصرخوا :

كفى ! . . . كفى ! . . . وفي هذه الفترة كان درس توم سهر يتقلب في ساسلة القفلة
والدماء تقطر منه واقعد أهموا القس اربو لانه اطل مدة عذاب المعلوم ووصفوه بالعار
وعديم البرؤوة اما القس فقد دافع عن نفسه بقوله :

ان ما احريته كان بطلب المحكوم وقد ختم نسيو غورو كلامه بقوله ان ما شاهدته
انساو دقيقة جنائية ذلك التاسع

سحرة العصر

لا ندري قاتل ام ساحر

لم ير قضية هنري ديزيرييه لا ندري فيه سوى المجرم العادي سوى القاتل يسفك دم فرانسه لیسد ظمائه الوسيعة من الاستيلاء على أموالهن وحليهن وما ملكت ايديهن. ولكن ذو النحية الزرقاء لم يعد كل نصير : ولم يقد كل عصف . فقد كان انباء المحاكمة يبعث بجواده وتجدعته واضمراره على سكار الجرائم الفظيعة المسندة اليه . وتشدته في الدفع عن نفسه الى كمبر من اعتقاله والمكر من شعور آخر هو ان لرحل رى الساحة دفعت به الى رثن العدة طويلا خلافة مدعة بل كان يبعث اليهم الاحترام والاعجاب فيرون فيه انه حقيقا . ووصفه به باحت كبير : « انسان مغلق لا تنفذ الاقواء اليه . وان هذا الشعور لدي يبيه يوم كل من دمات الحيدة اليومية » .

بل ان لا ندري لا يزال الى اليوم رغم ما يحوت ذكراه من وصيت العدالة واعانت العامة ينير حول شخصه وخفته كمبر من شروب الجدل والبحت العميق اذ يريد اولئك الذين اعتقدوا برأته ان يغفروا لجل لدان السر الخفي الذي ذهب بذهاب صاحبه . وقد تقدم احد اولئك الباحثين رأي جديد في ذلك الموضوع استخرجه من وقائع القضية ذاتها . واذعه في الصحف الفرنسية . واليك خلاصة هذا الرأي :

سقطت رأس لا ندري في ساحة سجن فرسي في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢ . تنفيذاً لحكم صادر عليه من محكمة جريت السين وواز لا دانت في ارتكاب عشرة جرائم قتل مع سبق الاصرار والتعمد على ان التحقيق رغم ما تحالاه من شديد التعقيب والبحث لم يظفر من آثار هذه اتصافيا العسر الا ببعض عظام صغيرة مكاسة ولم يثبت مع ذلك بصفة قاطعة انها من عظام القتلى .

كذلك لم يسر التحقيق مطابقاً عن أي دليل مادي مباشر يثبت احدي الجرائم العشرة . ولم يكشف مطابقاً عن مصير هذه البقايا البشرية وعن الظروف التي زهقت فيها هذه

الأنفس . هذا فضلاً عن ان هذه العظام المكسرة التي وجدت في منزل التهم بجمامية قد ثبت انها قد احترقت بعد الوفاة بمدة طويلة . فهل يعقل ان يدفن التهم فريسة بعد القضاء عليها . ثم يعود بعد زمن فيستخرج عظامها ليتلذذ بحرقه .

ام هل كان لاندرى يتنى بفرائسه الى الله : فقد صرف المحققون جهوداً كثيرة في تفتيش المستنقعات والياه القريبة فلم تسفر مباحثهم عن شيء

أم هل كانه يدفعها قد يمكن القتال انه يخفى جثة او اثنين ولكن ليس من الصعب ان من الاستحصال ان يخفى القتل عشر جثث لم يكتشف له عن قبر او حفرة . ولم ينفرد التحقيق الدقيق بشيء من اثارها المبهمة الا تلك العظام الضئيلة المكسرة :

وإذا فاي استمرار محوط ذلك القتال العجيب الذي تفيض اثار فرائسه على ذلك النحو للدهش ! كان لاندرى رجلاً متوسط القامة « يرجيئة الامام بستة كانوا بهم بالوثوب من وجهه ، ذا لحية سوداء . وحياء يعرب عن هيبة ووقار . ويبيع الى متاعه سحراً خفياً قد كانت نظراته اغرب ما في حياه . فقد كانت تعرب عن توفد وعزم وترسل اشعة جذابه . بل كانت تحتوي من ضروب التأثير والسحر ما لا يمكن ادراكه وشرحه وقد تسببها صاحب هذا الوصف بنظرات راسبوتين وذكر باحث آخر انها نظرات منوم بدع والواقع ان احدى شهود الاتبات قد ذكرت في شهادتها بان لاندرى اعتاد ان ينوم اختها وهي احدى الفرائس

واما عن صفاته المعنوية فقد كان لاندرى خارق في ملاحظاته . شديد الجود والرزانة جم الرقة والادب وهي خلال ترجع كلها الى نشأته الدينية . وقد حدث انه ساعة مشوله امام آلة الاعداد رفض دعوة الكاهن لحضور القداس قائلاً انه لا يريد ان يحمل او ذك السادة مؤونة الانتظار . يريد وكيل النيابة الجلال ومن معها . ولم تبد على ملامحة ذرة من التأثر او الارتباك

اذا كان لنا ان نستنتج من ظروف القصة وضامة الادلة التي قدمت على ادانة لاندرى انه لم يكن قاتلاً فأن لنا ان نستنتج انه كان بريئاً : وانه ذهب ضحية ظواهر

خدعة وكر العدم والصمت الابدي على ان يموح بسره .

واذا كان لاحد ان يسخر من ذلك لاني فنن يسخر منه اولئك الذين رأوا لاندرى وشهدوا محكمته . واعجبوا بشجاعته وبرزاته وقدروا احتجاجه وانكاره ووزنوا اقواله وتأثروا بحركاته ونظراته . فقد اجمع هؤلاء على ان كل عبارة او حركة تدرب من ذلك الرجل العجيب كانت تنبع عن الاخلاص والصدق . وان اصراره على انكار الجريمة كان مؤثراً لا يشوبه رياء او مواربة . لما يكن لاندرى يدعى بانكاره الى انقاذ حياته . ولو استطاع لعوقب بالنفي المؤبد وهو ما كان يروعه بكثير من الموت . فاذا كان مع ذلك قد اصر على الانكار حتى اخر لحظة فذلك لانه كان يقول الحقيقة ليس غير . وقد اجمع كل الذين اقتربوا منه على الايمان بصدقه . والاعتقاد ببرأته .

لما يقتل لاندرى اذاً . فالذي حذب لهاتين الضحايا العشر . لاولئك النسوة التسع والذات الفتى وقد تهمة لاندرى بقتله . جميعاً : قال لاندرى لمحامية الاستاذدي موروجافيري الذي بذل جهوداً خارقة لالة ذه من اعداءه : « اني اكون حيث هن . فمن على ما يرام . وسوف يعدن . » وحدثت بعد ذلك بين مفرهن الى امريكا الجنوبية ولكن ذلك الرئي كان يحتم وجود اثر هن في التفتور يتكون على لاقول من مفرهن التفتورية على ان هنالك رياءً معقولاً جداً . تمكك حد

كان لاندرى لا ارب منوماً بارعاً وفقر القدرة . وقد كان كباقي اولئك الذين يهتفون الى القوي سراً خلفاً . والاعتقاد في الامور الخارقة ولا يعتقد الا في القوى الطبيعية التي تخفى على العامة والتي تكون الحسن اذا احسن دركها وتسحبه ها اما يجعل من قوة هائلة . وقد قال عنه محمية : « قد كان لاندرى اخر حكمة اتسأل بين اسرار ائدة واخوة الشياطين » بل حدث عقب الحكم على لاندرى حدث مرعب هو ان لاندرى كتب الى النائب العمومي من : جنه في يومه الاخير كتاباً ضمنه قشرة سحرية عن قضائه . فتمضى على شهر ذات حتى توفي النسيو بو ان رئيس الهيئة التي قضت باعدامه وصعدت روحه لتلحق بروح المحكوم عليه .

كان لاندرى اذ يعرف ضرر وبامن السحر ويزاولها او بعبارة اخرى كان يستعمل التأثير على العقول باستزاع الارادة فلم يكن اهل عليه من ان ينوم قرائسه وجهاً لوجه . ثم يفتزع منهم كل اثر المداكر فينبعث بهن في عند شاسع يهمن فيه وذلك بانه يجعل منهم

ازواجاً ويسمع عليهن ارواحاً أخرى . فإذا ما جردهن من كل ما يملكن من المال القليل ،
والاثاث والحقى الضئيلة ولا حسس نفقة دفع بهن الى الجماهير فيندجن في سلكهن ،
وقد يكون من هذه الضحايا من يرزحن لان في مايجي من الملاحى او ينفين
في مستشفى المجين . او يستغاث في بلد . وقد سبب لهم اسيين شخصيتهم السابقة .
او قد يرون ما ضييع من خلال طامة حاككة ويدكرن حياة بعيدة تكمرت عليهن
اما الانسان لو حيد . ذات الذي عرف سرهن وهو سره ايضا وفي وسعه دون سواء
ان يعيدهن الى حياتهن السابقة . فقد دفع به اقتصار الى عالم الابدية . الى ذات ظلام
لذي ماشهدنا عثداً منه قط

يقول كاتب هذه السطور : وقد ذهبت الى جيبية لا تأمل كل هذه الخواطر في
لا مكنة التي كنت شاهد اصامة لا محلا لا تدري ومشاريعه وقد حيم اغسق على الاشجار
قصيرة تبي نفع فيها الربيع من بيانه واذا زهره وماتت اعواد الغاب كثيفة على اليه
راكة ساكنة

و كنت سمع شبه مدية تنفذ من خلال ادورق والاعنان المتشبك وقد ساد في هذا
الروح جرح كانه اخفى فتبعته ثرو واحد من هذه الاشباح وحتمى كانه بتبعته الاعنان
ولا عساب ومع ذات فقد شهدت ثرو قد عى لا ديم رطب ، فذهبت في اثر اخر
فابتلعت احدى الادغال

فسارعت بمغادرة هذا المكان الاهل بالاشباح آهل بالاشباح ومع ذات فقسم
بأنها لم تكن اشباح (خيالية)
المحفوفات المقصية

مذكرات نصابه

٢

قلت سابقاً ان نواصر لجة سنكات بين وبينه اسيل الى حد انه صرّح لا نستطيع
الافترق ساعة وكما نخرج كل ليلة بعد مشاء في السرة في قهوات (الهل) ونحضر
مراقص لاوبش ولا شك ان ترددي على تلك الاماكن في سلوكي وادابي
تأثيراً تدريجياً حتى اعتدت اتغوه بكلمات واقوال ما كنت اجرق على اتغوه بها لو كان
ابوي لا يزالان على قيد الحياة ولكن المعشرات الرديئة تفسد الاخلاق الجيدة واذا
فسدت اخلاق المرء صعب تقويمها .

وكان ثمه رسيل له حينئذ بجهتي اظهره من اصدقاته بتدبير النعمة والاراء لانه
من سرقة لها عند اصدقاته شيء من الخزعة والكرامة . على ان اهله كانوا يحبون عنه
المال خيفة ان يعودوه يتبدروا ولا تكن الاهلية التي يتقاضونها من البنك تكفي للقيام بنفقاته
ونفقاتي انا ايضاً . فكن لا بد له اذا اراد اقبلي معه ان يجد المال الملازم لنا . ولذلك
اخذ يفكر في وسائل عديدة للحصول على ذات المال واخفى عني ما كان يسامره من
الفاق بهذا الشأن وفي الواقع ان رسيل كان يخشى ان تعلمني قلّة المال على هجره
لاعتقاده ان الفتاة لا ترضى بمعاشرة شاب الا طمعاً بمولده وبان ينفق عليها . ولو انه
اضاعني على ما كان يساوره من افاق بسبب حاجته المالية الكفائي وكفى نفسه مؤونة
الحالة التي آل اليها امرنا ولكنه كان كمثل شاب منه ضعيف الرئي يخشى ان اهجره
بسبب امره الي . وقد دفعه ضعف ربه هذا الى دخول اندية المراهقات ولا سيما في
سباق الخيل وفي اكاديميت ابايردو . ولا حاجة الى القول ان حظه من تلك المراهقات
لم يكن احسن من حظ غيره فقد كان اذا ربح مرة خسر عشر مرات . ولم تكن الخسارة
التواليه الا تزيد توجعاً في حمة اليأس والدفعاً للسعي لاقتناص البخت . ولو انه
اكتفى بالتردد على اماكن المراهقات هانت ابيهة ولكنه ما عزم ان اراد تجريب بخفه
على موائد انيسر ايضاً وهذه نتيجة طبيعية لكل من كان في مركزه شديد الحاجة الى المال

وتوغل في ثلاث الخفة حتى بدأ يقرض المال سرّاً ولم اعلم هذه الحقيقة الا فيما بعد
عند ما وقفنا كما نرى به كما سيجي . واما يومئذ فقد استطاع كتمان كل شيء حتى
لا اضل على حقيقة حالته . وانا تراكت عليه الديون ولم يعد احد من اصحابه يقرضه
شيئاً من المال استولى عليه اناس وري انه لم يبق له الا سبيل واحد وهو ان يمد يده
الى البنك وقد كان كما تعلم صرفاً يستطيع ان يضع يده على ما يشاء من المال . وفي الواقع
انه بعد فشله في الوسائل التي استعملها للحصول على ما يلزمه من المال وضع يده على مبلغ
غير يسير من النقود وزور في التدفّر تزويراً ظناً على درجة من الاتقان لا يستطيع
احد معها ان يكتشفه . وفي الواقع ان التزوير ظل مستوراً وربما بقي كذلك لو لا ما
حدث بعد ذلك مما جعل رؤساء ياتون حوله الشك .

واستأجرنا بعد ذلك « شقة مفروشة » واتخذنا مقرّاً لنسكنه ونجتمع جميعنا فيه .
وكنت نعدو الصاحب والاصدقة لاسهرة عندنا . وكنت نقتضي اكثر سهراتنا بلعب البوكر
او البكاراه . ويظهر ان النجس اقسام الا ان يلزمه مارسيل كل ليلة فكانت خسارته
تتوالى بلا انقطاع . ولم يخاطر ببالي ان اسأله من اين كان يأتي بالنقود مع علمي بان
ماهية في البنك لم تكن تزيد عن الفين فرنك (نحو عشرين جنيهاً) في الشهر . ولعل
معرفتي بأنه من اسرة ميسورة الاحوال جعلتني تعاضى عن مثل ذلك السؤال . ولو
علمت ان النقود التي كان ينفقها كانت مسروقة من "بنك" ففرت على الاربع من
باريس وقطعت كل علاقة تربطني ببنك "العصابة" التي لا اذكرها اليوم الا وتعرفوني
قشعريرة . فقد كان لا يزال في بقية بقية من الشرف وهبة الامة وكان مارسيل
يعلم ذلك فكتم عني كل شيء .

ان الانسان متى بدأ بالانحدار الى هوية الرذائل لا ينف في سبيله شيء يحول دون
سقوطه . وكان مارسيل قد ودع النظيفة وبدأ يغطس في حمة الرذائل . ولم يكن مرور
الايام الا ليزيده توعلاً في تلك الحمة فمات ضمير دموثاً نهياً وصار همه الاعظم منصرفاً
الى الحصول على المال - لا لكي يذخره - بل لكي ينفقه في سبيل لذاته . وكان يعلم
انه من اموت مصيبة ايده شيء منه اعلمه بشدة بخل ايده . ويظهر انه كان في
لادة الاخيرة يفكر في طريقة يقتل بها اباه للحصول على امواله . ولم يقعه عن ارتكاب
تلك الجريمة الا عدم اهتدته الى طريقة يخفي بها جانيته وقد ثبت هذا من اعترافاته فيما بعد

في خوارق من ريش إلى طريقته أخرى للحصول على المال . وكان يخشى ان
يعيد الكرة على باب ويسرق منه . فترى الافضل ان يعمد الى الفش
حول هذه الميسرة . والتكررت طريقة خصلته تكن تخاطر بمال الشياطين . ومنذ
ذات يوم ذهب عبد حسن واقبل السعد فقصار يربح اربحاً متواليه وجميع الذين
يعبون معه مدعوته . وقد كان عده الاكبر انه سدة طعمه ظل يلجأ الى الغش
ويطعمه لا تقطع مع انه سلسل الى الحسرة احياناً . حامت الشكوك حول ارباحه .
لان انقلاب الحسد من ابعث قلوب شائبة لاذهان وجعل الجميع يرتبون في
الوسائل التي كان يستعملها .

وفي ذات ليلة تكومت فيه . ربح مارسيل تكوما غريباً ويظهر ان احد اللاعبين
درك الحيلة الجرمية التي كان مارسيل يستعملها لانتزاع اللاعبين فوقف اللعب فجأة .
وصح صيحات العجب صوت مبدع ولا تسل ذلك عما حصل من المرح والمزح
مع هؤلاء ومن وكاري حتى كدوا جل اليأس بدخلون بيتنا . واجلست المعركة
عن انفصال جميع اصدقائنا .

في يوم لا مزال . سئل كان يستعمل الفش في اللعب ولما سئل
في ذلك في عداوته . على انه خرافة اسنطع تشديد اليوم عليه لان جميع
الذين سئلوا في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته .
فعلمت طريقة مارسيل في الميسرة . هي لا بضعة ايام حتى تعرفنا باصدقاء جدد ودعونا
الى بيتنا . وكردوا اننا لم نكن نعلمهم . ثم عدنا الى تقطيع سهراتنا باللعب ولا حاجة
الى القول باننا ومارسيل . نحن في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته .
جددنا . كان منهم لان تكون في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته .
ارسلنا الفش في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته .
ثم سئلوا في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته . سئلوا في ذلك في عداوته .
مدفقة حتى ثبت له الحق . ولا تسل . حال في ومارسيل من الخجل والحزن عندما
وقفنا لهم تسعة . وكانت نتيجة - وار ذكرها بلا تفصيل - انه حكم على مارسيل
باسجن ستة اشهر . وعني باسجن ستين شهراً . وهذا عند اقضي الآن ايامي بين هذه
الحا ان الدالة في المكاء والحب وسكني لم ال ما نلته الا عن استحقاق .

محكمة الكونتس

بنهمة تعدد ازواجهها

منذ عهد غير بعيد نظرت المحكمة الانجليزية في قضية من اعرب تمهيد وصدقت فيها حكماً لا يقل عن اربعة وثمانين قضية. فوجدت ان بن مديون حرقون ابنى زوجته كاترين كوك التي ثبت له بعد تقرر انهما في رويته ارجس بحري يدعي ان سمعت تفصيل احكامية في كوكي. فورد ريس في كوكي من سرق اثار الانجليز التي يتصل نسبها بملوك الانجيز وكن والده الانجليز من اهل جراسون من اهل جراسون. ووجه شديد الخرس على سرف اسرته سفرة بحرية وولد له من قبله اهل يمسق من اهل سعة ولا ييخل عليه بشيء.

واتفق ان ابنه (اللورد يوسس) تعرف بضم حمة سيرة (كارمن كوك) اوهي فتاة لم تجاوز العقد الثاني من عمرها وكانت ذات جمال دهر يندر ان تقع عين على احسن منه. ولم تكن جميلة الوحة فقط بل كان مرعاً يفسد عن الخلاق رذيلة حتى كانت تسير بلفظها كل من يجري له حديث معها وتتمعه به لا فداً وشيعة ما يكن من المدهش ان يصبح اللورد يوسس اسير جانيه بحيث صار لا يجهل له عيس مديون.

على ان كارمن كوك لم تكن من سيرة شريفة ولا من اسرة متوسطة الحال. وليس ذلك فقط بل كان نصيبها من العدم والتهايب شديد جداً حتى انك كادت لثقل اداها حديث محاسن. ومع ذلك فان اللورد يوسس احبها وافق معها على ان يتزوجها سراً لعلمه ان والده واهله ان يرضوا عن زوجته وان يسمحوا بصعودها. كانت الفتاة تحاول الاصل المجردة من التهذيب والتعاليم عضواً في اسرة جرافتون التي بد بنسبها بملوك الانجيز واضطر اللورد يوسس ان يرفض اهله وعندهم ان يقرن بحبيبتهم سراً في احدى كنائس ورستر.

ان القلم يعجز عن وصف نفسيه العروس وهي خارجة من باب الكنيسة وقد اصبحت زوجة لاحد الاشراف. وفي الواقع انه لم يكن في انحصار اكلها فتاة الا وتفتخر ان تصبح عروساً ذات شارب الذي اشتهر سرته قديمه هراً. وقد كان

عروس اللورد يوستن من ابدانس . مطامع لا امنية لها في الحياة سوى ان تصبح دوقة جرافتون وهي امنية . كانت نظرها بعيدة التحقيق وقد اصبحت زوجة لورد يوستن لان لدوق جرافتون كان شيخاً متسماً في الايام ولا وارث له سوى زوجها الشاب ولا شك انها كانت تمنية ماهر . لعبت دورها ، تفن عظيم واستطاعت ان تكتم عن زوجها وعن جميع معارفها سر اخفائها . كل من خطر ببالها ان سيذبحها لاحد بعد زمن قصير . ذلك انها قبل زواجها بلورد يوستن بوضع سنوات كانت تطوف انجلترا واسكتلندا مع جوقة تمثيلية وما كان يعرف بها . حدثت جلاسجو واسمها ج . م . سميت حتى احبها واقترب منها . لانه هجره بعد ذلك ولم يعلم احد . بقرار الآخر . وفي الواقع انها عند اقترانها بالتاجر المذكور . لعبت بها باغت اوج المجد لانه رفعها من حضوض المنزل والسكنة الى مستوى ما كانت عليه ببلوغه . ولكنهما مكثت تسع ذات المستوى حتى استيقظت في المطامع التي تحولت . نفس كل من كانت على شاكلتها وحذاء الفرور الى التطلع الى مركز اعلى من اركانها . التي احبها فيه زوجها . ولو انها كانت على شيء من الحكمة ما جازفت باقترانها باللورد . سبق قبل خلاصها من زوجها التاجر . ولكن معامها جعلتها تتجاهل الروايات التي كانت تربطها به . وصدرهم الوحيد ان تصير زوجة لورد من انهم لوردات لانجلترا . وان تلبس سرة جرافتون التي تحت بنسبها الى ملوك الانجليز . ام زوجها الشاب فان حبه لها . جاء في اول الامر عن روية اخلاقها الحقيقية . ودفعه طيش الصبا الى ان وهبها جميع ممتلكاته ومقتنياته . ولم يعبر باحتياج اهله واسرته . بل صار اسيرها الخاضع لها .

الا ان اكلش الشاب حدث لا يدان بانتهى عنده . واللورد يوستن الذي كان في اول الامر يحب . وجهه محبة تقرب من العبادة . لم يلبث بعد مرور زمن قصير ان بدأ يشعر بامية وجهه . ولا سيما ان احاطت زوجته الحقيقية بدأت تمجلى بعينية انجلاء تاماً . وظهرت له تلك الامرأة بتوهم الحقة في قدمه . ولات ساعة مندم . واستشار محاميه سراً في طريقة يمكنه ان يتخلص بها من تلك الامرأة العذرية . ولحسن حظها كان ابوه قد عهد الى محاميه سراً ان يبحث عن ربيع كئنه لعله يستطيع ان يحمل ابنه على هجرها . وما كان اشد فرح الاسرة عندما اتضح ان كاترين كوك « زوجة اللورد يوستن » قد كانت زوجة آخر يدعى ج . م . سميت وللحال فاحاطها زوجها اللورد يوستن باقامة

الدعوى عليها طالباً الفاء زواجه بها .

وكان لهذه القضية شأن عظيم في بلاد الانجليز اذ شغلت اذهان الجمهور ردحاً من الزمن ودخل فيها اشهر المحامين وكثرت فيها المفجآت . وتمكن محامي اللورد يوستن من اثبات ما ادعاه وهو ان كاترين كوك كانت زوجة رجل تاجر يدعى ج . م . سمث على ان محامي الزوجة لم يكن اقل فطنة ودهاء فانه اثبت من دفتر احدى شركات الملاحه ان ج . م . سمث كان قد غرق بـ « باخرة » لندن » واذ كان ضاعف اللورد ايوستن واهله مجهوداتهم واستقدموا شهوداً عديدين من نيوزيلندا على نفقاتهم حتي ثبتوا ان المستر سمث الذي غرق كان يدعى جورج مسلين سمث حالة ان اسم زوج كاترين كوك كان جورج مانلي سمث

وظالت القضية مدة من الزمن واهل اللورد يوستن يبحثون في اربع جهات العالم عن زوج كاترين كوك الى ان عثروا عليه فاحضروه بعد ان انفقوا النفقات الطائلة واتبتوا المحكمة انه زوج المدعى عليها . وظن الناس ان القضية قد وقفت عند ذلك الحد وان اللورد يوستن قد فار على زوجته في الختام ولكن المفجأة الكبرى حدثت عندما اثبت محامي كاترين كوك ان زواجها بجورج مانلي سمث لم يكن صحيحاً لان الرجل كان متزوجاً قبل ذلك وكانت زوجته لا تزال حية .

تأمل اذ ذاك الدهشة التي استولت على الجميع بسبب تفاصيل هذه القضية الدهشة وقد انتهت يومئذ بفوز كاترين كوك وظالت زوجة اللورد يوستن واسكنها اصبحت منذ ذلك اليوم كمية مهلة اذ هجرها زوجها وعاش هموها زمناً طويلاً فلم يرث لقبه . واثرت تلك الحوادث فيها فماتت بعد بضع سنوات ميتة امرأة خاملة .

العروسة

القاضي للمتهم — هل لك محام يدافع عنك

المتهم — كلا

القاضي — الا تعلم ان تهمتك خطيرة ويترتب عليها اذا تبنت عقاب شديد فلماذا لم توكل عنك محامياً .

المتهم — لا بأس يا سيدي فان بين المحلفين اشخاصاً اصدقاء لي .

النساء المجرمات

«القائلة التي تستحق الترافة»

ليس ارتكاب الجرائم وقتاً على الرجال فقط بل كثيراً ما تشترك فيه النساء أيضاً . والتاريخ مملوء بذكر النساء اللواتي ارتكبن جنايات تقتل بسبب من الاسباب بل نكاد لا نتصفح جريدة من جرائد العرب الا ونجد فيها ما يحيل جدية المرأة فيها يد واضحة . ومعظم جرائم القتل التي يرتكبها النساء هي بسبب خب او الدفوع عن الشرف . وفي كات الحامين تستحق القاتلة الرقة لانها في حالة الحب تكون خاضعة لسلطة لا قوة لها على مقاومتها . وفي حالة الدفوع عن الشرف تكون مدفوعة بعاطفة سامية .

كانت مدام فارمن من اشهر نساء باريس في الربع الاخير من القرن الماضي حتى كان الملك ادور السابع يقول عنها انها ارقى وأجمل امرأة قبلها في حياته . وكانت منزلها مثابة للعطاء والكبراء .

تزوجت هذه السيدة وهي في - بعد عشرة من عمرها - وكان زوجها المسيو فرمن اكبر منها بعشرين سنة . ومع ذلك كانت تحبه محبة فائقة وقد عاشت معه عيشة هنيئة الى ان تعرفت بمصور يدعى ارست فوكله فاحبته حباً جنونياً وانكسرها كتمت ذلك في قلبها ولم تبج به الا لشخص واحد وهو صديقة حميمة لها تدعى مدام واريل . وبعد ان كتبت اليه مرة تقول انها منذ عرفت « ارست » أصبحت حياتها جحماً لا يطاق .

وتفق ان زوجها كان منه « بمرض عظمي » وكان طبيبه يعاجله بحقن المورفين والستركنين . وكان زوجته هي التي تحمله فيل ساعة بومه بقليل . ففي ذات يوم حرقته كات قاضية . واحبرت حبيبها ارست بذلك . الا انها ثابت بعدئذ الى رسدها وادركت فداة جربا . فاستعرت وكان لوفهم دوي عظيم .

والحوادث التي من هذا قبيل كثيرة جداً نذكر منها: حادثة المسز سترانجويين
لأنجليزية التي اقامت النجارتا واقعدتها منذ عهد غير بعيد وكانت معيشتها البتيسة في
الظاهر معيشة هادئة وزوجها يحبها محبة فائقة وكان من عادات زوجها ان يشرب النبيذ
على مائدة الاكل ففي ذات ليلة قدمت له المائدة على المائدة فمكاد يشربه حتى تغير
لون وجهه وسقطت الكأس من يده ثم سقط هو أيضاً عن كرسيه الى الارض .
فسرع الخدم واستدعوا له طبيباً ولكنه ساء الروح قبل حضور الطبيب ولم يخلصوا
الجنة وجدوا انه قد تناول بكأس النبيذ مما زعقاً يكفي لقتل عشرين شخصاً . فالتقي
القبض على زوجته واعترفت انها هي التي قتلتها والكتب لم تذكر السبب وبنت ان
تجيب عن الاسئلة العديدة التي وجبها اليها رجال القضاة واخيراً حكم عاينها بالاعدام
ونفذ الحكم . وبعد ذلك بمدة من الزمن ذهب الى نيابة شاب يدعى جيرالد ثورن
(وكان موظفاً في احدى دوائر الحكومة) واعترف بانه شريك في قتل المسز
سترانجويين . ثم ظهر من التحقيق ان المسز سترانجويين كانت تحبه محبة جنونية منذ
حداثتها ولها كانت قد عهده على الاقتران به ولكن اهلاً رغبوها على الاقتران
بزوجها الذي قتلتها والذي لم تكن تحبه .

على ان النيابة لم تجد في ادورف جيرالد ثورن ما يوجب اتهامه بشيء . فطاعت امره

- ٧٢ -

ومن اغرب جرائم النساء الجريمة التي ارتكبتها الرئيسيس ماري دي سزبورغ
وكانت من اميرات الاسرة النمساوية المالكية . وتفصيل ذلك انها اصبحت وهي في
السادسة عشرة من عمرها زوجة لكونت منسدورف (عم الكونت منسدورف
سفير النمسا سابقاً بلندن) وكان اكبر منها بخمسة عشر عاماً . وكانت زوجته تحبه
محبة فائقة . ففي ذات يوم عدا الكونت الى منزله مساً وعلى وجهه دلائل الهموم
والانزعاج فسأله زوجته عن السبب فأنى ان يصرح لها بتيء في اول الامر فالت
عليه فلم يجد بداً من اطلاعها على الحقيقة وخلاصتها انه كان قد تواطى مع البعض على
اغتيال البرنس رودلف عدو الحزب المالكي المتطرف ولا يعرف سر تواطئه هذا
سوى شخص واحد هو ابوها ولا بد ان ابها سيطلع الامبراطور على الامر فتكون

المتبعة موقعة لا محالة .

واتفق ان ليوم التالي كان يوم عيد ميلاد فرنس دي سلزبورغ والد البرنيس
ووم وليمة دعا بها جميع اولاد واهله وبعد الفراغ من العشاء تقدمت اليه البرنيس
مري اروحك السكوت بسندورف او قدمت اليه كاتبا من انبيذ كد يشربه حتى
سقطت سكاس من يده وسقط هو على الارض جثة لا حراك بها .

ووقف برنيس في مكانها هنيئة تنظر الى جثة ابيها . ثم هربت مذعورة وهي
تولول وتسيح وفقدت عقابها . الا ان اتملت شرف زحاما العروسة

جناية غريبة

حدث في جزيرة غريبة لم يسمق ان سمع مثله في عالم الخفيات ، خاضعتها ان
المدعو (هوجن لاسكر) تاجر لاس كل مسافر من فينا لي بودابست ومعه مبلغ
عشرين ألف فرنك وكيس صغير معه . حجاز من لاس بقيمة ثلاثين مليون فرنك وكان
يرافقه في الجزيرة رجل آخر يدعى لاس - فيس والسائق

وكان تاجر لاس قد احضر شرطة بودابست قبل سفره بالامر فحاصرت فخايته
وحماية اكبر اعظمه الذي يحمله معه ولكن الطائرة التي كان قادما فيها والتي كانوا ينتظرونها
لم تحضر ولا سمع بها احد اوراها .

وبعد خمسة يوم وجد بعض قرويس قرب اندرج جثة رجل مهشمة تمشا فظيما
ووجد بعد التفتيش في ثيابه انه هو نفس التاجر المفقود وكان المحققين لم يعثروا على دراهمه
وكبر الذي كان يحمله ولا على الجزيرة وساقها والرجل الذي كان يرافقه فيها .

ويظن ان التاجر قتل في الجو ورمي من الطائرة بعد ان جرد مما يحمله كما ان البعض
يعتقدون ان رفيق قتيل التاجر السائق على النزول الى الارض ومن ثم قتل الاثنين
و حرق الطائرة

ومن اغرب ما وصل اليه لتحقيق في هذه القضية ان جوهن سافيس المتهم بهذه
الجناية هو موجود حيا في «غراد ويقيم في (لوكدة صربيا) حيث دون اسمه الختافي
في سجل المسافرين .

باب القرارات

١٠ خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز بالاستئذنة

(القرار في ٦ نيسان ١٣٢٩ رقم ٢٢)

ما كان المستأنف عليه حق الاستئناف بمتابعة حتى ولو بعد انقضاء مدة الاستئناف كما هو مبين في المادة (١٨٥) من قانون المرافعات الحامية الذي يستفاد من هذه المادة ان دعوى الاستئناف بالمقابلة كما انها غير تابعة مدة كذلك لا تحتاج الى سائر شروط الاستئناف كالشتمينات التي يقتضيها بصورة مستقلة .

(القرار في ٦ نيسان ١٣٢٩ رقم ٢٣)

اذا طلب المستأنف عليه في الماتحة التي انطأها وابطأ على دعوى الاستئناف المقامة من قبل المحكوم عليه بداية - ان يضم له مبلغ الذي ترك محروماً منه سهواً بالحساب (في المحكمة الابتدائية) على المبلغ المحكوم له به يجوز بحسب الطلب الواقع لدى محكمة الاستئناف ان يضم ما حرم منه المستأنف عليه بداءة ويحكم له بمجموع المبلغ ولا يصح رد الطلب الواقع بداعي ان المحكوم له لم يكن مستأنفاً وانه لا يسوغ له استرجاع حقه الذي فقده في البداءة استثناءً .

(القرار في ٦ نيسان ١٣٢٩ رقم ٢٤)

ذا صدر القرار من محكمة البداءة برد الدعوى المقامة لديها من جهة مرور الزمان بدون اعطى حكم ما يحق اساس التضيعة وتبين بالتدقيق عند الاستئناف في جهة مرور زمان المقصودة بالحكم الابتدائي ان الزمان لم يمر عليها يجب اتخاذ قرار في هذا الشأن واحالة الدعوى لمحكمة البداءة لاجل المظرف فيها لان رؤية محكمة الاستئناف لدعوى جديدة لم تكن فصلت بداءة مخالف لقانون .

(القرار في ٢٥ نيسان ١٣٢٩ رقم ٣٠)

اذا أودع المستأنف اوراقه الاساسية للمحكمة خلال المدة القانونية يجب قبول

استدعاء الاستئناف اذ لا يتى محذر قانوني من اكمال التفرعات عنها بعد ذلك . ولا يسوغ اعتد . بقرار رد استدعاء الاستئناف من اجل عدم ربط الاوراق والموئج التي تبودات بدعاء او صور محاضر لدعوى بالاستدعاء المذكور .

(القرار في ٤ مائس ١٣٢٩ رقم ٤١)

حسب سندات السكفة — التي يجب اعطؤها لاجل استئناف الدعاوي من قبل الدوائر الرسمية — ان تكون جامعة لشروط القانونية ومختومة بختم المحاسبة الرسمي اذ تأتي موافقة قرار تودى لدولة احد در في هذا الشأن وان عدم احتوائها للختم من قبل امين الصندوق علاوة على ما ذكر — لا يكون سبباً في رد استدعاء الاستئناف .

(القرار في ١ م س ١٣٢٩ رقم ٢٥ و ٢ تشرين الاول ١٣٢٩ رقم ١١٣)

اذ كان مصرحاً في سند السكفة — المعطى لاجل استئناف الدعوى — بعبارة (انصاريف قانونية) كانت نص ريف سفريه داخلة في ضمنها ، ولذلك لا يصح اتخاذ عدم التصريح بهذه الجهة في سند السكفة سبباً في رد الاستدعاء .

(القرار في ١٠ مائس ١٣٢٩ رقم ٤٨)

اذا حوى علم (احدهم) حكماً على قسمين قسم له وقسم عليه فان طلبه انفذ انفسه ندي له لا يكون مراً لاستئناف القسم الذي عليه .

(القرار في ١٣ اغستوس ١٣٢٩ رقم ٩١)

اذ طالب المدعي استدعاء للدعوى مقداراً غير معين بأسم اجرتة عن ايام العطلة — علاوة على اربع المدعي به التعيين تكون الدعوى قابلة للاعتراض .

(القرار في ٢٧ اغستوس ١٣٢٩ رقم ٩٥)

اد سمعت بينه طرفين رجوع مدع حصور طرف لراجع بداءة واعطي الحكم بالدعوى غير على هذا الوجه وسد . بقرار بمرافعة حتى حرت بداءة على استئناف الطرف الراجع برد بينته وتصديق الحكم بدئي حمداً على مجب . في المادة (١٧٧٠) من المجلة (من عدم جوار اذ تمت تحت الطرف لراجع اذا اراد اقامة بينة بعد ان يكون الطرف الرجوع اقام بينته وحكم بموجبها) هو (اي القرار) غير صحيح . لان حرمان

الطرف الراجح من اقامة البينة — على ما جاء في المادة (١١٦٩) من المحلة مقيّد بشرط عجزه عن اثبات مدعاه وما لم تقع في المحكمة البدئية حكمة ككذبه وجب على محكمة الاستئناف ان تنظر الى هذه الجهة بعين الاعتبار وتتخذ القرار مقتضى على هذا الوجه .

(القرار في ٢ ايلول ١٣٢٩ رقم ٩٧)

(١) اذا فسخ الحكم الابتدائي من اجل اتخاذ المحكمة مدعية قراراً بعدم استماع الدعوى لعدم اجابة احد المدعين الدعوة الواقعة بين الواجب قانوني يقتضي عليها ان تكتفي باعطاء القرار بسقوط حق المحكمة — يجب ان تعد اوراق الدعوى الى محكمة البداءة .

(٢) عندما يفسخ القرار الذي هو في معرض عدم استماع الدعوى يقتضي ان تعد اوراق الدعوى الى المحكمة البدئية بالنظر الى ان ساس الدعوى لم يفصل بالدرجة الاولى ولذلك يكون النظر في الدعوى واحدة هذه صورة استنفائية وانجازها مخالفاً للقانون .

(القرار في ١٨ ايلول ١٣٢٩ رقم ١٠٨)

اذا كان العلم والخبر الناطق بتاريخ تبليغ الاعلام ، وجوداً وانضح للعيان منه ان الدعوى قد استؤنفت خلال المدة القانونية فن اعطاء القرار برد استدعاء الاستئناف مجرد عدم التصريح في مضمون التاريخ التبليغ بخلاف لعدالة ومذهب المقصداتون

(القرار في ١ تشرين الاول ١٣٢٩ رقم ١١٢)

اذا كان قد طلب — بالاستدعاء المتقدم الى محكمة البدئية المكافئة برؤية الدعوى استئنافاً — تدقيق الدعوى بصورة استنفائية فن رد المحكمة الاستدعاء من اجل خلوه من وصف المحكمة بالاستنفائية واستنكافاً بهذا السبب عن رؤية الدعوى وفصلها مغاير للعدل والقانون .

(القرار في ٢ تشرين الاول ١٣٢٩ رقم ١١٣)

اذا كان المقصد من التصريح في الاستدعاء بارسال طرفين وصلة واقعة بينهم واماكن اقامتهم هو تشكيل الطرفين وكان هذا مقصديهما اذا حضر الخصمون في يوم المرافعة فن

عدم التصريح في استدعاء الاستئناف المعطى من قبل الوكيل بلقب المستأنفة التي هي من طائفة المستأنفة وبصفة محل اقامة لا يوجب رد لاستدعاء المذكور .

(قرار في ٢ تشرين الاول ١٣٢٩ رقم ١٢١)

اذا رفعت دعوى استئناف لحكم ابتدائي يتعلق بحجز عتار المديون واملاكه تأميناً لاستيفاء القدر الباقي من دين زني عن تركته وموثق باعلام قطعي لا يمكن بالطبع اجراء التدقيقات والمرافعة في شأنه بنظر الى ان الدين مرتبط باعلام قطعي . غير انه لا بد للمحكمة من التدقيق في عرضات مستأنف ومدعياته المتعلقة بأنه لا يجوز الرجوع الى امواله واملاكه لانه قد ادى لدائنين ما قبضه من التركة وان محصول الاموال المحجوزة عن ثلاث سنوات يكفي وفاء لدين . وان العقار مسكن شرعي وغير ذلك من الاعتراضات ولا مع انه لا ينكر ان دائرة الاجراء مجبرة على اتقان الحكم المتعلق بالحجز والبيع فان اعطى اقراراً بان تصديق الاعلام الصادر في هذا الشأن من جهة وحسم الاعتراضات والندعيت لموقعة من جهة اخرى كلاهما عثدان لدائرة الاجراء -
مخالف للقانون -

(في ١٦ تشرين الثاني ١٣٢٩ رقم ١٢٣)

ان الادعاء بأن استدعاء الاستئناف غير جامع للشروط القانونية هو من المدافعات الابتدائية التي يجب ان يبسطها مستأنف عليه في اول مرافعة وعليه اذا لم يكن قد ورد اعتراض مبهذا الشأن وتمخضت لمحكمة قراراً برد الاستدعاء مباشرة لعدم احتوائه على فقرات قانونية المتعلقة بشأن ربط سند المكفولة به كان قرارها مخالفاً للقانون

(القرار في ٣٠ تشرين الثاني ١٣٢٩ رقم ١٣٠)

ان وظيفة محكمة الاستئناف هي عدم رفع عن جراء التدقيق بالشؤون المقررة في الاعلام الابتدائي والمتحققة بالفعل اثناء اتر فعة وعند امتطيم والافن اجراء التدقيق بشأن مرور الزمان الحداث بعد صدور الحكم الابتدائي وتفييمه للطرفين والقطع بذلك بداءة ليس من وظائف محكمة الاستئناف . بل ان التدقيق في حالات جديدة كهذه حدثت بعد التقاضي واتخذ التهورات شأنها عائد للمحاكم الابتدائية

قرارات صادرة من محكمة الاستئناف العليا بالقدس

(القرار في في ٠٧ شباط سنة ١٩٢٣ رقم ٣٠)

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة السامرة والجليل في ١٩ مايس سنة ١٩٢٢ يتضمن الحكم برد دعوى المستأنف المقامة ضد المستأنف عليه اقامته فسخ سند طابو ١٢٠٧ حصة من (٢٤) حصة في بستان واقع تحيفاو زمامه بقبض بدل الرهن الموع - ١٠٥٣٠ قرش ومصري قرار

لدى تدقيق الاوراق والنوائج الاستئنافية ومدافعات الطرفين الشفهية تقرر ما يأتي : بالنظر الى عدم وجود دليل تحريري انفي معاملة البيع الرسمية تقرر باكثرية الراء رد الاستئناف وتصديق الحكم البدائي .

(القرار في ٢٦ شباط سنة ١٩٢٣ رقم ٣١)

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة تملك السامرة في ١٧ تشرين اول سنة ١٩٢٢ يتضمن الحكم برد دعوى المدعين المستأنفين تتضمن طلبهم الارجحية على غيرهم في الاراضي المبيعة من المستأنف عليهم وقيدها على اسمائهم قرار

لدى تدقيق اوراق هذه الدعوى والنوائج الاستئنافية ومدافعات الطرفين الشفهية تبين ما يأتي :

١ - بالنظر الى المادة الأولى من منشور محكمة الاراضي لسنة ١٩٢٥ والامر المؤرخ سنة ١٩٢١ المنشور في الجريدة الرسمية في ١ حزيران تسكت محكمة الاملاك بصفة قانونية يوم اول حزيران ولذلك فان مدة السنة المصرح عنها في المادة - ٤٥ - من قانون الاراضي تبديء من هذا التاريخ والدعوى انقائمة على مقتضى احكام هذه المادة في اول حزيران تعتبر معاملة ضمن المدة القانونية .

٢ - ان ادعاء المستأنف عليهم عدم حصول البيع وادعاء المستأنفين عدم تمكنهم من اقامة الدعوى في المحاكم العثمانية في المدة التي مضت منذ وقوع البيع الى الاحتلال

خوفاً من تأثير المستأنف عليهم يشكأن مسألتين ماديتين على المحكمة الابتدائية اعطاء اقرار فيها وعليه فقد تقرر فسخ الحكم واعادة الاوراق للنظر المحكمة في الجاهات المذكورة

(القرار في ١ مارت سنة ١٢٣٠ رقم ٣٣)

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة اراضي ياف في ٣ مارت سنة ٩٢٢ يتضمن الحكم برد دعوى المستأنف المتضمن طلبها منع معارضة المستأنف عليهم لها بالتأئين في الدار المتزع فيه ائمين حدوده في الدعوى .

قرار

لدى تدقيق الاوراق ومرافعت الطرفين تبين ان القرار المستأنف المتضمن رد دعوى المدعية بالنظر الى سبق رد طلب دخول الشخص المذكور بصفته وصياً عن ابنتها روزينيد هذه القضية وما ان هذا السبب لا يصلح ان يكون سبباً كفاً لرد الدعوى فقد تقرر فسخ الحكم المذكور وعودة الاوراق الى محكمة الاراضي للنظر في اساس الدعوى .

(القرار في ١ مارت سنة ١٩٢٢ رقم ٣٠)

الحكم المستأنف : صادر من محكمة تيم ياف في ٢٨ حزيران سنة ٩٢٢ يتضمن الحكم بفسخ سندات البيع وعنده عتبره تموت كونه بيعاً وفائياً وتسجيل البيارة على اسم المستأنف عليه المدعى على ان يدفع قبل التسجيل للحكومة بدل الرهن وهو ٩٠٠ ليرامع ماضية وفي مقيدة على دمه ورثة موسى الدر والمداعي عليهم ان يراجعوا المحكمة الايجابية بطلب ما دفعوه للمداعي حكمه وجاهياً قبلاً للاستئناف بحق فروسو وغيايباً قبلاً للاعراض والامتناع بحق ادريب بركة .

قرار

لدى تدقيق الاوراق ومدافعات الطرفين تبين ان حكم محكمة الاراضي باعتبار البيع الواقع رهناً لم يكن مستنداً الى دليل قانوني فالمحكمة ترى ان المدعى عاجز عن اثبات كون الفراغ اخصل منه موسى الدر حصل بطريق الرهن لا بطريق البيع الذات تقرر فسخ الحكم الابتدائي ورد دعوى المدعي .

(القرار في ٥ مارس سنة ١٩٢٣ رقم ٥٢)

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة اراضي السمرة والجليل في ٢٢ حزيران

سنة ٩٢٢ يتضمن رد دعوى المستأنف المتضمن طلبه منع معارضة ادعي عليه بالاستة
قر ربط المبيعة منه من الاراضي المنزعة عليها مبين حدودها في ضبط الدعوى .

قرار

لدى المذاكرة في مخصوص المذكور رأت المحكمة ان الوكالة المذكورة لا تتضمن
سوى الفراغ في دائرة الطابو وبيع الخرجي الصادر من الوكيل بالسند المذكور لم
يكن من الصلاحية الممنوعة له بحسب احكام لوكانه المذكورة واسكن ما ان الموكل يعترف
تقبض ائمن فحكم الوكالة لم تزل بقيه حتى اعدته ولهذا ايس حكم المحكمة من جهة
رد دعوى المستأنف مخافة القانون نتيجة وان الاعتراض على الاستئناف ايس مما يوجب
فسخه ولذلك تقرر رد الاعتراض وتصديق الحكم

(القرار في ٦ مارس سنة ١٩٢٠ رقم ٣١)

الحكم المستأنف : وجهي صادر من محكمة اراضي السامرة والجليل في ١٤ حزيران
سنة ٩٢٢ يتضمن الحكم بتسجيل الحصة في الدار الواقعة في حيفا اشتراة من البائع على
اسم المستأنف عليه قاصر محمد بدر بحق الشفعة بمبلغ عشرون ليرا .

قرار

لدى المذاكرة تبين من نتيجة مرافعة الاستئنافية .

١ — ان الاسباب التي بنت عليها محكمة التمهت كون الحق مملكا كافية ومقبولة
٢ — ان ما ورد في اعتراض المستأنف من ان طالب الشفعة يبتديء من تاريخ
البيع العادي غير وارد وان طلب شفعة من مدة شهر من تاريخ تسجيل البيع في
الطابو قانوني فذلك تقرر رد الاستئناف وتصديق الحكم الابتدائي .

(القرار في ٢٨ مارس سنة ٩٢٣ رقم ٥٣)

الحكم المستأنف : وجهي صادر من محكمة تمهت السامرة سنة ٩٢٢ يتضمن
الحكم بان فراغ ارض معلومة النوع والحدود لم يشمل جميع الدور القائمة في
قطعة المذكورة وان الانتقال الاول لواقع المستأنف الاول ورفقائه رهن كما ان
الانتقال الثاني رهن ايضاً وليس بيعاً وبازوم دفع ٩٠ ليرا بانقنوط لمدعي عليهم جريس
والياس وايليا مع الفائض القانوني حسب سعر البانقنوط من طرف المدعين ودفع ١٠٠

ليرا الى المستأنف الثاني يوسف وخمسين ايرا ذهباً مع الفأض والمدعين استرجاع الملك
امرهم بعد دفع مبلغ مذكور مدعي عليهم والحكم بإبطال قيود التسجيل لاسماء
المدعي عليهم وقيد الدار والارض على اسم ورثة صوفيه بيقول احسب اعلام حصر الارث
مع حفظ حق المدعين في طلب بدل الايجار عن المدة التي اغتصب فيها الدار
قرار

ندي تدقيق لاورق تمين انه ليس فيه من دليل يتبع المحكمة بأن المعاملة التي كان
ظاهرها بيع كانت بالحققة رهن ولذلك تقرر فسخ الحكم والحكم بمنع معارضة ورثة
صوفيه المستأنف عليهم من حجة الارض والدار المسجلة على اسم المستأنف فقط دون
الدار الغير مسجلة التي لم تدخل في عقد البيع المذكور .

(القرار في ١١ نيسان سنة ١٩٢٣ رقم ١٦)

حكم مستأنف : وجهي صادر من محكمة اراضي باق في ٣ تشرين ثاني سنة ٩٢٢
يتضمن الحكم بقيد الدار والارض او قعين بمحبة المعجمي على اسم المستأنف عليها وعدم
معارضة المستأنفها بذلك تبوت كونها استرت الارض وبنت فيها الفرفة والبئر
والتخشيمية من مالها الخاص وتضمن المدعية المصاريف

قرار

ندي المذكورة نتج من مرفعة لاستئنافية تبين انه يوجد نقاط للقضية كان من
الضروري تحقيقها :

- ١ - تريح البيع وتاريخ الانشاء وتاريخ زواج مستأنف عليها
 - ٢ - المتحقق عن عدم ابراز السند الذي اعترفت المستأنفة عليها بوجوده عندها مراراً
 - ٣ - سماع البيئات الكافية لتوضيح حقيقة الامر
- ولذلك تقرر فسخ الحكم واعادة الاوراق الى مرجعها لاجراء الايجاب القانوني

في المحكمة

اتمضي - (شاهد) : انني لا اصدق كلمة واحدة من كلام زوجتك
الشاهد : في امكانك ان تكذب زوجتي ياسيدي واما انا فلا أجرو على ذلك .

قرارات صادرة من محكمة التمييز في الاتحاد السوري

دائرة الجراء

قرار رقم ٥٦٤

نقض حكم استثنائي جرى تمييزه أولاً ومن ثم عوقب به جاني بمقبوبة اشد من عقوبته في الحكم الاول وفيه بحث في المادة ٣٢٢ من الاصول الجزائية التي جرى تعاملاً بها بقرار التنكيات العدائية لانير

رفع لدائرة الجراء من محكمة تمييز الاتحاد السوري ببلاغ من المدعي العام لديها اعلام الحكم الصادر وجهاً بعد التقض في ٢٤ يول سنة ١٩٣٤ من محكمة الجنائيات في مدينة حلب مع ما تفرع عنه من الاوراق ايدقق تمييزاً بناء على طلب المحكوم عليه .

وقوف صالح بن دياب من قرية القوسية المقدم ضمن المادة الثانوية

وبعد ان قرئت الاوراق المؤردة دقق في سس الدعوى فظهر منها ان المحكمة يوم اليها كانت قررت باعلام صادر في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٣ تجريم كل من

تهمين صالح دياب مستدعي التمييز ورفيقته حبيب بن علي الشراقي المزار بجنائية قتل محمود بن الشيخ ابراهيم احمد وجرح خلف العتيبي . بقصد سلبه دون ان يعلم اي التهمين الفاعل المستقل والحكم بوضع كل منهما في سجن الاسفل لساقه خمس عشر سنة

عملاً بالمادة ١٨٠ من قانون الجراء بدلا من حرمان الاعدام المعين اساساً في الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ من هذا القانون وثارفع هذا الحكم لدقق الجهة الوجهية منه تمييزاً عملاً

بمادة ٣٢٢ التي لم تكن في ذلك الحين مانعة تقض لان المحكمة ذهلت عن تمام التحقيق لمعرفة القتال فلم تستوضح ذلك من المخرج خاف رفيق التمييز ولم تستحضر الشاهد محمد بن علو من قرية السفيرة التابعة قضاء البزريه رفيق المجني عليه وتستشهد بمواجهة المتهم الموقوف بل كفت بتلاوة ورقة دستوبه المتضمنة شهادته ودرجت خلاصتها في

الضبط بصورة مقتضية لقصة ومن مطاعها ظهر منها ان الشاهد المذكور يعين القاتل ويذكر وقوع الجرم بالتفصيل ولان تقرير الطبي المتعلق بالجروح خلف يشعر بوجوب معينة تيمية في عين المرة الثانية ويبتحصل على تقرير قطعي بشأن جرحه وبعد ان اعيدت الاوراق لحكمه الجزائي انموذها اقبعت النقض وقررت باعلامها الاخير بالبحوث عنه اعلاه تجريم المتهم صالح بحماية قتل محمود بقصد سلبه وجرح خلف العبد الله بالخدق وحكمت باعدام المجرم صالح وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من القانون الانف الذكر وتضمنيه مع ارفيف المحاكمة

وضبط تمييز يتضمن طلب تدقيق الحكم الواقع تمييزاً
والبالا يتضمن طلب تصديق حكم موافقته الاصول والقانون
ولدى التدقيق والمذكرة بمقتضى ذلك اتخذ القرار الآتي:

لما كان الحكم السابق المتضمن وضع المتهم في سجن الاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة قد نقض تمييزاً بناء على مقتضى المادة ٣٢٢ من اصول المحاكمات الجزائية التي لم تكن ملغاة وقتئذ دون طلب التمييز من المدعي العام

وكان موجب النقض التحقيق النقص فيما يتعلق باستماع الجروح والشاهد والحصول على بيان طبي قطعي مفاد

وكان اقبع محكمة الجنايات النقض لا يجب ان يخل بما ناله المتهم من الحق المكتسب وكان وجود هذا الحق المكتسب في هذه القضية يستتبع من تفسير مقصد الشارع من وضع المادة ٣٢٢ السابقة الذكر التي تنص على ان الاحكام الجزائية تمنع التمييز رأساً ورسمياً

ممكن دون الافرنسي ماخذ القوانين الجزائية العشرية لا يحوي مثل هذه المادة بل يعاقب حق التمييز على طلب احد ذوي العلاقة فاذا نقض الحكم تمييزاً فلا يمكن النقض سبباً لزيادة جزاء طالب التمييز كما لا يخفى

وكل الحق هذه المادة ٣٢٢ بالقانون العشري خلافاً للقانون الافرنسي وغيره من القوانين الاوروبية الجزائية يتضمن امر وقية المتهمين بالجنايات من الوقوع في حكم صارم قد يكون مبنياً على خطأ او تحقيق نقص اولئك المتهمين الذين يغلب ان يكونوا من الطبقة المنحطة التي تهمل حقوقها وواجباتها فلا يمتسر لها القيام بالدفاع عن نفسها ولا

سبياً في وقت لم يكن في البلاد العثمانية الواسعة الاطراف محامون يقومون بواجب
لن دفع عن المتهمين حق القيام مما دعا واضع القانون العثماني ان يحتاط لامرهم فلا يدعهم
عرضة للحكم قد لا يكون عادلاً

وكان هذا السبب لا يرد على القائمين بوظيفة الادعاء عدم لانهم من الطبقة المتعلمة
خاصة الحائزة على اوصاف الحكم فهم مكلفون بالقيام بواجباتهم وهي النيابة عن الحق
و... وعائدهم بمقتضى هذه الواجبات ان يضلوا نقص الاحكام التي يرونها مخالفة للقانون
فسخها واصلاحها على اختلاف انواعها ودرجاتها

وكان علما ما ذكر قرار التشكيلات العدلية الاخير المعروف برقم ١٤٢ يلغي المادة
٣٢٢ من اصول المحاكم الجزائية ويجعل تدقيق لاحكام الجزائية تمييزاً متوقفاً على طلب
من احد ذوي الصلاحية فيستفيد المتهم فيما يعود لتخفيف جزائه من هذا القرار وان
كان مرعي الاجراء من تاريخ ١ تموز سنة ١٩٢٣ بعد الحكم السابق لان القانون في
لاحوال المندعية تخفيف العقوبة يشمل ما قبله كما اجمعت على ذلك نظريات الحقوق
وصرحت به المادة الخامسة من القانون المتعلق بكيفية نشر القوانين والامارات مصادر
سنة ١٣٢٩

وكان والحالة هذه على محكمة الجنديت بعد ان تبعت المنقض ان تنزل جزاء معين
قانوناً وهو حكم الاعدام الى الجزاء السابق وهو خمس عشرة سنة بمقتضى الحق المكتسب
في احرازه انهم استناداً على ما ذكر فذهلت عن ذلك

ما كان الامر كذلك اجمعت الراء في ٢٧ جمادي الاول سنة ١٣٤٣ و ٢٣ كانون
يناير ١٩٢٤ خلاف ما جاء في البلاغ على نقض الحكم الاخير ايضاً وفقاً للمادة ٣١٤ من
صول المحاكمات الجزائية واعادة اوراق الدعوى كاهل محكمة الجنديت اموماً بها لاجراء
مقتضى القانون والخرج مع التضييعة حسب التعدادات لآخرية اربع مئة وخمسون
قرشاً سورياً على من يحكم عليه فيما بعد .

طالب الى امرأة متهمه ان تدافع عن نفسها فهربت وهي تقول ان من يحاول الدفع
عن نفسه وهو يستطيع النجاة بالهرب فهو مجنون .

تشويش العائلات والاشتغال بها عن شأنه في وقت تقيده لمؤور المدة بتاريخ اقرار
فيحصل ان لا غير من ذلك وقتا قد يعارضه عدم تصديق الرئاسة فيشكل الحال
بوجود الاعتراف من لدى لا يجوز توقيف سائر الاعمال بل يحل امره في مرجعه
وحيث ان هذا من شأنه ان يثبت في مرفق له ففي حقه الاولى
تختل الاحكام المتعلقة بحكمه فيكون دوائر العدلية قد صرفت همها
بأمور لا نتيجة لها

وحيث ان يتخلى جنس مثل هذه الامور التي تخرجها لاسواق الموضوعات لتسهيل
الاعمال العدلية لا يعيد لها من شأنه لانها في نفس الامر مذكورة سنداً لمادة
٣١٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية وفي المادة عرس حرج علامه من يظهر
غير محقق في نتيجة اقرار عدلى في ١٥ حزيران ١٩٢٢

قرارات المجلس العدلي

الذي تأسس في سوريا للاستئصال سافة اشقاوة

قرار مآله : ان رئيس المحكمة سبق في عدم تلبية طالب المدعي العام عن
القاء استئصال على الشهود وتلاوة بعض ورق في ذلك

القي النائب العام شكراً محكمة رؤوس المدعي شكراً بتهمة بقتل الخراج خدع عن
« امام المجلس العدلي » عن احد الشهود سنداً لمؤور الرئاسة محلاً لأمرها وطلبت اليه
ان يكف عن ذلك فاجاب ان ذلك لا يفي به في المحل في ذلك الجهة
تتبع المدعى وانسب له ورقيته وتتم وقت غيبه الرئاسة ذات وقصر على
طيه عندئذ خت هيئة المجلس مذكرة وأختت قراراً لا يفي :

« القرار »

كانت هيئة لا تتذكر لا عمد واحد لاشكال قصدي .
ولما كان الاشكال القضائي لم يقع لانه لم يحصل طالب الى الهيئة من احد الطرفين

بعد المناقشة بينها واخذها نتائج متناقضة يجب حلها .

النتيجة ١

تقرر الهيئة باتفاق الاربعين لا موجب قوئي للمذاكرة لعدم تكون الاشكال
انقضائي في ٢١ حزيران سنة ١٩٢٣
تم خرجت هيئة المجلس في قاعة المحكمة و بعد ان تلا الرئيس قرار الواقع على قرار
ما يأتي :

حيث ان الرئاسة باسطة تسمية من تمنع على احد اطرافين ان يقر اوراقا او
ياتي اسئلة على الشهود او على اطراف الامر لا تراها رئاسة تتبع بالمحكمة .
وحيث ان هذا الحق مسلم في حالة الدعوى الحاضرة وحالة الطلب المجرد بدون
اشكال قضائي لا يستتبع به .

وحيث ان متخصصي قاعة من واعيد ولا يجردوا بترددوا بامضاء هذا الحق الى
الرئاسة وحيث ان الرئاسة تمنع المدعي العمومي ولا تمنع وز صلاحيتها التسمية واتت
المحكمة بالاتفاق تصديق على عدم دكهم اعطاء قرار هذا الشأن في حالة الدعوى الحاضرة
لعدم حصول اشكال قضائي .

وحيث ان الرئاسة من جهة اخرى من ترجع عن قرار صدرها ذ رت ان
هناك منسوبة او فائدة .

وحيث ان الدعوى حاضرة في امر في ما جرياتها وظروفها قد يكون في كل
جديد يعار في شأنه فائدة قد لا يستلزم .

وحيث ان الرئاسة وثائق لا تنس نعم في حاية طابعية العامة الا انها مع ذلك
تري من جهة اخرى ان في الاصرار على منع التسمية مع اتية طابعية شديدة تخديش على
اذهان الخلق

وحيث بهج العمل ان يكون رتب عدم مرة حكمة الارتيح الى العمل هذا المجلس
المنع لاسباب

فوني باسطة تسمية ربح من ارسل على المنع وسمي بتمتنع نفس توك
السلطة التسمية الى التسمية عدم ان تكون ردت قرعته في هذا الشأن

في ٢١ حزيران سنة ١٩٢٣

مقررات صادرة من محكمتي الاستئناف والتمييز ببغداد

الخلاصة : ١ لا يشترط السماع شكوى شكوى تمييز لشكواه
٢ كلمة موهبة لا تمدد بحدود على المادة ٢٥٢ لانها ليست بمادة معينة
٦ : ان حكم الحرام في البصرة في حاسته المتقدمة ٢٨ كانون الثاني ٩٣٤ قد اصدر
حكمه تتضمن محكوميه شيخ نجيب فتدي فخر الحبس البسيط لمدة شهر واحد وفقاً
للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات بعدلدي ان على موت ونكاح حرمة تقدم ضد
المستكية رانية لرخصة لافرنسية وذلك في جريدة الاوقات العراقية في البصرة والزامه
بدفع ١٠٠٠ ربية تعميمات معنوية الى الزبورة رانية وعدم عدم المدفع فبالحبس لمدة
شهرين والايباء بابعاده عن العرق بعد اكمال مدة محكوميته . وقد ارسل هذا الحكم
مع كفه اوراق ندعوى وتفرعاتها لاجراء تدفيعات تمييزية بناء على وقوع طلب
التمييز من قبل المحكوم نجيب وسي . ولدي التدقيق طهر انه وان كانت الزبورة رانية
قد وجهت شكواه ضد شخص مدعو عبد السيد لانه انظر المادة ١٤٤ من اصول
المحاكمات الجزائية لا مانع لحكام اجراء من يميزوا في هكذا جرائم بعد ان تسبق
شكوى من المجنى عليها حيث لا يشترط ذلك تعين الخائن من قبل المجني عليها بل كل
ما جاء في هذه المادة هو تأجيل طر محاكم من مثل هذه الدعوى على سبق مراجعة
من قبل الشخص المتصور من جريمة ثم كان انتم يعترف بانه هو المحرر للقسم
العربي في هذه الجريدة التي وقعت خربة فيها وله انيط به ان يقبل ما يشاء من الامالات
الواردة اليها ويرفض ما يشاء منها فصبح والحالة هذه لا بد له المسئول فعمه مؤخذاً
من هذه الجريمة كان مؤقداً في المادة ١١ من قانون مطبوعات العثماني فمن ثم
تبين ان اعتراضات المحكوم عليه على هاتين الشهادتين غير واردة الا انه انكار انتم قد
استعمل ضد مستكية كاه (موهبة) ونها اشكت من هذه الجهة فقط فبذه الكلمة لا
تطبق على المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات البغدادي لانها ليست بمادة معينة تحط من
قدر المجنى عليها ، وذلك ان الجريمة المذكورة تنطبق على احكام المادة ٢٥٥ من قانون
العقوبات البغدادي فتطبيق المحكمة ٢٥٢ ونجرتها ايه بتمتضي المادة ٢٥٣ كان غير صواب

ولذا قرر بالاكثرية نقض قراري التجريم وتحديد العقوبة من وجه التطبيق واعادة الاوراق الى حاكم الجزاء في البصرة للنظر فيها على الوجه المشروح على ان يلاحظ مقدار العقوبة وجوار الايضاء بالنفي وعدمه بالنظر الى افقرة المذلة للمادة ٣٢ من قانون العقوبات البغدادي وقرر ايضاً تحرير برقية لحاكم جزاء البصرة لاطلاق سراح المتهم نجيب افندي بكفالة الى نتيجة هذه الدعوى ان لم يكن موقوفاً لسبب آخر في ١٧ شباط ٩٢٤

الخلاصة: ١- اذا لم تكن للمميز صفة تؤهله الى التمييز يرد استدعاء التمييز.
٢- ليس لمحكمة الجزاء ان تنظر في دعوى اليمين الكاذبة لاسد اذن من محكمة الحقوق التي جرى التعديل لديها.

٢٧: ان المحكمة الكبرى المتراء الموصل في جاستها المتقدمة بتاريخ ٨ كانون الاول ٩٢٣ بصفتها محكمة استئناف قد اصدرت حكماً تتضمن محكمة المرقوم ذنون بمرامة قدرها مائتي روبية وفقاً للمادة ١٢٢ من قانون العقوبات البغدادي بناء على ثبوت استعماله في دأحه استثنائية قدمها الى المحكمة الكبرى الفاظاً تخل بشرف حاكم الجزاء. وذلك بعد ما قررت فسخ قراري الجزائية والحكم الصادرين من حاكم الجزاء بتاريخ ٢ كانون الاول ٩٣٢ تتضمن محكمة المرقوم ذنون بمرامة ٧٠٠ روبية وبرائة المتهم مما اتهم به وهو حلفه اليمين الكاذبة امام محكمة الحقوق في الموصل وقد ارسل هذا الحكم مع كافة اوراق الدعوى وتفرعاتها لاجراء التدقيقات التمييزية عليه بناء على وقوع طاب التمييز من قبل المشتكي مجيد ولدى التدقيق ظهر انه لما كان لا يوجد المستدعي مجيد صفة تؤهله من تمييز الحكم الصادر قرر رد استدعاءه المقدم بهذا الشأن الا انه كان قد ظهر من تدقيق الاوراق ان حاكم الجزاء قد شرع بجراء التعقيبات عن جريمة توافقت احكام المادة ١٥٠ من قانون العقوبات البغدادي وحدد عقوبة المتهم عنها. وان المحكمة الكبرى نظرت في هذا الحكم استثنافاً وقررت فسخ قرار الجزائية الصادر بهذا الشأن وبرائة المتهم مع انه لم يلاحظ من قبها اعطاء الاذن الواجب استحصله من محكمة الحقوق الذي وقع اليمين امامها. وذلك بالنظر للمادة ١٤٤ من الاصول الجزائية فعليه لما كانت التعقيبات المذكورة قد اجريت خلافاً للاصول قرر التداخل في القرارين الصادرين بهذا الشأن والامتناع عن تصديتها ولدى تحويل البحث الى العقوبة المفروضة

على تقديم ورقة ١٢٢ من جدول متبوت بعددي وجد ان المحكمة الكبرى
وقد اقرت المحكمة الكبرى على الحكم السابق الذكر وجدت ان اللائحة
لاستيفاء من قبل صاحب ما تحتوي على الفاظ مخلة بشرف الحاكم
فكان لا بد ان يقرر ان يقرر اجراء التعقيبات القانونية ضده من هذا
لوحده وتوقع تصديقه كمنحصر في حذره قرر تجريمه وتحديد العقوبة مباشرة كمن
شاور من قبل المحكمة الكبرى في حكم المذكور والامتنع من تصديقه
وعدة لاوزق الى المحكمة الكبرى على حسم تقدم وصدر في ١٩ كانون ثاني ٩٢٤

فقرارات البحاكم المصرية

مقررات حکمة النقض والایرام :

حکم تاریخہ ۷ فبرایر سنہ ۱۹۲۴

نقض • رفض سؤال الشهد • سلطة المحكمة

القاعدة التأسيسية

ایس من خرج علی حکمتہ حرمین ترفض توجیہ سوال لتاھد لاق الحکمتہ من
حقہا عند صرح کل سورہ ن یجب ان کن ملتمعا بالموضوع وجائز القبول فتأمر
بتوجیہ او ترفضہ .

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

حدم نهائي من محكمة الجنجح • اعتبار الواقعة جنائية • فاضي الاحالة • تقييده

$$+ \frac{1}{6} = \frac{7}{6}$$

في صدر حكمه يفتي من حكمه، شرح بطلان الاختصاص بذهاب على ان الحادثة جسيمة
وحيث ان قاضي الزمان قد يفتي في حكمه، حيث لا يمكن فيه مطالبة وليس له ان
يعترف في وصف مهم من حديد رطله، بل يجب له ان يدعى ان تحكم فيها
ما تراه بحسب.

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

ربا • تعدد الدفع • تعدد الدين • العدة

القاعدة القانونية

إذا ثبت أن التمتع قد بين المحزر على قرض واحد لا يتجزأ رغمًا عن كونه استقلم مبالغ الدين على دفعتين • فتعددت • في • يكون العدة المنصوص عليه في الفقرة الناشئة من المادة ٢٩٤ عقوبات • وإذا اتفق ركن العدة ينتمى أحدها كل لحرمة وكان الفعل غير معاقب عليه قانوناً

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نزوير • رسمي • كاتب مجلس ملي • موظف عمومي

القاعدة القانونية

انه بحسب لائحة أحكام لمجلس المالية الاقصاد الارثوذكس يعتبر كاتب المجلس انبي موظفًا في مضاجعة عمومية بناء عليه يكون التمتع في دفتر التمدد مختص بوظيفته نزويراً رسمياً صادراً من موظف عمومي .

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض • تعذيب • اذني • اذني • حوار •

القاعدة القانونية

ليس في القانون مانع يمنع المحكمة الجنائية من تعذيب المذني بلحق المذني اليمين قانونية • بناء عليه لا يترتب على حلف اليمين بطلان • في • حكم •

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض • الأبنات امام المحاكم الجنائية • في •

القاعدة القانونية

يجب على المحاكم الجنائية اتباع القواعد المدنية خاصة ما يتعلق به توقيف فصل في لدعوى مدنية في فصل في • في • من • من • توصل • لاحتلال • الاستيلاء • على مبلغ معين من شخص • أن تصرف الطريق • من • في • اطين • است • ملكا • له • حق • تصرف • فها وادعى • الذي • من • لاطين • ملك • فارتكبت • محكمة • الجنائية • في • شهادة • اشهود • الحكم • به • غ • ملك • وكانت • شهادة • في • غ • في • اثبت • مدنياً • كان • حكم • المحكمة • الجنائية • باطلاً • وتعين • نقضه •

مقررات محكمة الاستئناف الاهلية

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

قانون الخمسة افدنة • مزارع • من هو

القاعدة القانونية

لا يعتبر مزارعاً بالمعنى المقصود بالذكريتو الصادر بتاريخ اول مارس سنة ١٩١٣ من كز مدرساً ثم شغل مستخدماً في محل قطن ثم انضم تاجراً في الاقطان . بناءً عليه لا يسري على ملكه قطن خمسة افدنة .
الحكمة :-

« حيث انه قد ثبت من الاوراق التي تقدمت ان الخواجة لميب سعيد لم يكن مزارعاً بالمعنى المقصود بالذكريتو الصادر بتاريخ اول مارس سنة ١٩١٣ اذ انه زادت من حيث الاوراق انه كان مدرساً ثم كان مستخدماً في محل قطن ثم تاجراً في الاقطان وهذا يدل على ان المستأنف عليه لم يترك الزراعة بنفسه كما يقصد بذلك للذكريتو المشار اليه ولا يمكن ان يتصف بأنه مزارع . وعلى ذلك لا يمكن ان تمنح له مساحة قانونية ما »
« وحيث ان ذكره في بعض الاوراق انه مزارع لا يكون حجة على ما سبق وتقدم من الاوراق اثبت فيها انه غير ذلك خصوصاً وانه اقام في اطيانه عصابة قصب بالاستعانة مع اخرين لتشييدها . وقضت المحكمة الابتدائية خطأ بانها تابعة للخمسة افدنة . ولا يجوز ضمها »
وحيث لذلك يكون الحكم الاتي في غير محله ويجب الغاؤه »

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

من اعادة النظر • غش • مرفقة • حجر • قرار مجلس ملي فرعي

القاعدة القانونية

١ - من التورط وحده لا يفي لذي يجهز التمس اعادة النظر ويكون داعياً الي
نقض الحكم هو الغش الذي يكون العامل الوحيد الذي اثر على اتخاذ في الحكم

٢ - القرار القاضي بالحجر الذي يصدر من احد المجالس المالية الفرعية للاقباط الارثوذكس هو من الاجراءات الوقفية الواجبة التنفيذ في الحال دوما لاستمرار لاضرار من تصرفات شخص قد لا تكون فيه كفاءة لمباشرتها ومن الصالح العام ايقاف تيارها قطعا لعبت العائنين واستمر مثل هذا القرار نافذ المنعول حتى يصدر قرار من السلطة العليا لتصديق عياد او بالغاثة

المحكمة : -

« حيث ان رافع الاتماس استند في قبوله على حصول غش من الخصم اثر في الحكم وقل ان هذا الغش ينحصر اولاً في كيد الخصم ان هذا قرار من هيئة مختصة نافذة المفعول بتوقيع الحجر على عبد الملك تاووسروس والثاني ان الخصم قرر واقعة مكشوفة بقوله ان عقد البيع تم اول كل ما كان مما كيد عبد الملك تاووسروس واعتقدت المحكمة صدق الرواية - وثالث انكار الخصم سبق تصرف عبد الملك تاووسروس للغير في ماضي حياته بقتل الميوس انه دره منه ان رافع الاتماس

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه قضى بتأييد لحكم الابتدائي الصادر بعلان تم صرفت الخاضعة من عبد الملك تاووسروس الى سيد ميخائيل عن نفسه ووصفته وياً على ولديه القاسم من بناء على ما قرره المجلس اني الفرعي للاقباط الارثوذكس بناحية صنبو في ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ بتوقيع الحجر على عبد الملك تاووسروس لضعف في قواه العقلية ولصدور هذا القرار من سلطة مختصة احته محل الاعتبار القانوني واتخذته اساساً في تقدير التصرفات التي حصلت من تحجور عياد رافع الاتماس قبل ذلك ورأت من ظروف الدعوى وقرائن اسريان هذا القرار على التصرفات السابقة وقضت ببطالانها بناء على ما جاء بالحكم المنعول فيه والحكم المستأنف من الاسباب

وحيث ان هذا القرار حجة على التماس وغيره تاج فيه ما دام نهائياً من السلطة

العليا ذات الاختصاص في ذلك

« وحيث ان التماس ما كان يندى اية سيرة الى بطلان هذا القرار دام المحكمة عند نظر الاستئناف وقد اتى في الاتماس بشيء جديد وهو القول بن لا مفعول لهذا القرار لعدم التصديق عليه من المجلس المالي العالي

« وحيث ان هذا القرار هو من الاجراءات الوقتية الواجبة التنفيذ في الحال دفعا لاستمرار الاضرار من تصرفات تمحصل قد لا تكون فيه الكفاءة لمبشرتها ومن الصالح العام إيقاف تيارها قدام أعين العاقلين ويستمر زوال المفعول حتى يصدر قرار من السلطة العليا بالتصديق عليه أو الغائه

« وحيث انه بناء على ذلك يكون غير مجد قول رافع الاتهام ان استناد الملتزم صامد على هذا قرار يعد غشاً على المحكمة في الحكم لأن القرار المذكور صادر من سلطة مختصة بوقاؤه، وقد المفعول وهو محل الاحترام وواجب العمل به ما دام لم تنقضه سلطة اعلى .

« وحيث انما جاء بعد ذلك من اسباب الغش بالقول بأن الخصم اثر على المحكمة فقامت ان المحجور عليه تصرف الملتزم في كل ما كان له من امواله - ببق له عياله لا يفيد الملتزم فائدة في ادعائه ضمه لأن ثبت في الحكم ان المحكمة بينت من ادوار وقرائن الدعوى ان الملتزم قد حصل بتأثيره على المحجور عليه على ان باع له كل ما كان مكافاً عليه لاكل ما خالفه كدعوى الملتزم وكوف ما حصل التصرف فيه سبق له مثيل او لم يسبق لايه وحده سبب صحيح دلت الغش من الخصم بطريقة خفية ثرت على القضاة في الحكم هو ثابت من اوراق الدعوى ان دفع كل من الطرفين كان مكشوفاً للآخر . وكل كل يسعى بتأييد حججه واستحاضت المحكمة بعد ذلك نتيجة الحكم . ومن ثم فلا قرار ولا وجود لغش الذي يستند عليه رافع الاتهام

« وحيث انه فصلاً عن ذلك فانه من المقرر عملاً ان لا يكون الغش داعياً الى نقض الحكم الا اذا كان هو افعال الوحيد الذي اثر على القضاة في الحكم

« وحيث ان اثنين من احكام المضمون فيه انه بالرغم من عدم كفاءة المنسوب له المتصرف فقد بينت محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية عدم وجود سبب صحيح للعقود مما كان سبباً حقيقياً لاعتلائها ولا يقل رافع الاتهام شيئاً عن هذا الوجه المهم انني كن سبباً من الاسباب الداعية لابطال ما تمت به من التصرفات بغير سبب صحيح « وحيث انه متى تقرر ذلك يصح الاتهام خيراً من السبب القانوني الصحيح الذي يأذن بقوله ويجب رفضه »

مقررات المحاكم الكلية راجزنية

محكمة الارباب الجرنبة الالهية

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

عملة اجنبية • طريقة الوفاء • عملة البلد الشروط فيه الوفاء

القاعدة التفرعية

من المقرر في قانون الدولي الخاص ان تحديد طريقة الوفاء ونوع عملة الواجب دفعها لوفاء الدين يرجع فيه الى قانون البلد الذي يحصل فيه الوفاء . وان الدفع يجب ان يكون بالعملة المتداولة قانوناً في هذا البلد بحسب قيمتها الرسمية

المحكمة : —

« حيث انه ثبت من كشف الحساب المقدم من المدعي المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩١٤ ان له في ذمة المدعى عليه مبلغ ٨٥١٦ قرناً عثمانيّاً تعهد بدفعه له في اول آب (اغسطس سنة ١٩١٤)

« وحيث ان المدعي يطالب الزام المدعى عليه بدفع هذا المبلغ نقوداً مصرية بحسب ما كانت تساويه الليرة العثمانية في تاريخ التعهد قبل نشوب الحرب العظمى والمدعى عليه يعرض عليه دفعه حسب سعر القسط الحالي :

« وحيث انه بالرجوع الى عقد الانفاق رقم ١٦ آب سنة ١٩٠٣ وكشف الحساب لرقيم ١٨ آيار سنة ١٩١٢ تبين ان المتروكين تعهدوا على الدفع بالتمه والعمانية

« وحيث انه لا محل للرجوع الى النوازل السورية المعروفة ببيع ومقدار العملة لوفاء لانه وان كان المتروك قد نشأ في تلك المبلاد ان محدد الوفاء

من المقرر في قانون مدني خاص بتحديد طريقة الوفاء ونوع العملة الواجب دفعها لوفاء الدين يرجع فيه الى قانون البلد الذي يحصل فيه الوفاء ون

الدفع يجب ان يكون بالعملة المتداولة قانوناً في هذا البلد بحسب قيمتها الرسمية (يراجع في ذلك مختصر دسبانيه في القانون الدولي الخامس صحيفة ٦٥٠ نذرة ٢٣١١) فيجب ان يكون الدفع وفقاً لقانون المصري والعملة المصرية

وحيث انه لا نزاع في ان مبلغ ٨٥١٦ قرشاً عثمانياً لا يوزي في تاريخ رفع الدعوى اكثر من مبالغ الـ ٢٧ سبعة وعشرين جنيهاً مصرياً الذي عرضه المدعى عليه على المدعى في اول جلسة وادعاه على ذمته في خزانة المحكمة لرفضه استلامه

« وحيث انه لم ينص صراحة على وجوب دفع نفوذه من تاريخ الاستحقاق فلا محل اذن للحكم بالفوائد

وحيث لا يخبر من ظروف الدعوى ان مدعى عليه كان على استعداد لدفع الدين بحسب قيمته الحالية وان المدعي هو الذي رفض استلامه مما اضطره لايداعه في خزانة المحكمة ولذا ترى المحكمة الزام المدعي بمصاريف ندعوي وتدريج له بصرف المبلغ المدوع على ذمته »

فتاوى شرعية.

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩١٦

هـ • الهبة للصغير • شروع • القبض •

القاعدة الشرعية

ان النصوص عليه شروعاً ان الهبة تتم بالقبض. ولكن هبة من اه ولاية على الطفل الصغير تتم بالعقد ولو كان الموهوب معلوماً وكن في يده وفي يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه فمن قر بأنه تابع متبغ كذا على ذمة جهاز بنده القاصرة ثم مات قبل تجهيز البنت كان المبلغ حقاً للبنت يورث عنها شرعاً

السؤال

سئل في رجل اودع عند احد التجار على ذمة جهاز بنته القاصرة ميائاً من المال بموجب خطاب بالصورة الاتية : (بالنسبة لوجود بنت قاصرة الي تسمى فلانة قد تبرعت وأوهبت لها مبلغ كذا للذمة جهاز تأهيلها ان لم يطل جلي وذلك الجهاز يكون بمعرفة اولادي فلان وفلان الاوصياء عليها من بعد وفاتي ان طال اجلها وثقتي بصداقة وحسن ذمة حضرتم لحفظ الأمانات خصوصاً حقوق القصر قد استحسنتم ايداع هذا المبلغ تحت يدكم لذمتها على الوجه المشرح) ثم بعد ذلك توفي المودع ومن بعده توفيت البنت القاصرة وهي صغير السن ولم تتاهل ولم تتجهز - فهل والحالة هذه يعتبر هذا المبلغ تركة للمودع ام تركة للمودع على ذمتها وفي الحالة الاولى من الذين يرثون هذا المبلغ ورثة المودع الموجودين عند وفاته . ام ورثته الموجودين عند وفاة البنت القاصرة المودع ثم ذمتها المبلغ ؟ اقبلوا .

الجواب

نفيد ان المنصوص عليه شرعاً ان الهبة تتم بالقبض وان هبة من له ولاية على الطفل في الهبة تتم بالمعقد لو الموهوب معلوماً وكان في يد او يد مودعه . لان قبض الولي ينوب عنه - ومن ذلك يعلم الحكم في هذه الحادثة . وهو ان هبة الاب المذكور لبنته المذكورة المبلغ المذكور هبة صحيحة شرعاً تصبح بمجرد الايجاب منه ويقوم ذلك مقام القبول منها حيث كانت قاصرة وكانت ذلك المبلغ الموهوب معلوماً وفي يده . وقبض الاب ينوب عن قبضها ويكون ايداع الاب هذا المبلغ تحت يد ذلك الامين بطريق ولايته عليها بالنيابة عنها بعد تمام الهبة ودخول الموهوب في ملك البنت القاصرة وبناء على ذلك بوفاتها يكون المبلغ المذكور تركة عنها لورثتها الشرعيين

مفتي الديار المصرية

محمد بن حيت

فتوى شرعية صادرة بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩١٧

وقف • اخذ المشروط عيناً او نقداً • الخيار للمستحقين

القاعدة الشرعية

اذا شرط الواقف ان يصرف الناظر لاشخاص فقراء عينهم كسوتي الشتاء والصيف واراد الناظر دفع قيمة الكسوي ثم نقداً فليس له ذلك ، انما الخيار للمستحقين في طلب حقهم العين عيناً ولهم طلب قيمته نقداً .

السؤال

سأل الشيخ عبد الرزق انماضي الحامي في ان المرحوم احمد منشاوي باشا وقف اعياناً يملكها على نفسه ثم من بعده على وجوه عينها بكتاب تغييره الصادر منه بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣١٣ بتغيير الوقف الصادر منه بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٠٠ بماله من شرطي الادخال والاخراج ادخل في وقفه ائذ كور مائتي شخص من الناس المسلمين الفقراء والمستغنين ولايتام الفقراء من اهل البلاد السكاكن بها الاطيان الموقوفة ذكوراً وانثاءً يكسون في كل سنة هلاية كسوتي الشتاء والصيف على النحو الذي نص وشرح بكتاب التغيير ائذ كور فهل اذا طلب هؤلاء الفقراء المنقطعون والايتام الفقراء ثمن الكسوة التي وجبت لهم يحجبهم الناظر الى طلبهم او لا بد من شراء تلك الكسوة وتوزيعها عليهم افيدوا ؟

الجواب

اطنعه على هذا السؤال وعلى كتاب التغيير المذكور ونفيد انه نص بالمادة ١١٥ من قانون العدل والانصاف اخذاً من رد المختار انه اذا شرط المستحقين خبزاً ولحماً معيناً كل يوم او شهر • واراد القيم دفع قيمة لهم نقداً فليس له ذلك انما الخيار للمستحقين في طلب حقهم العين عيناً ولهم طلب قيمته نقداً - ومن ذلك يعلم انه من بعد ان يختار الناظر مئة شخص من الناس المسلمين الفقراء المنقطعين البالغين ذكوراً وانثاءً من اهل البلاد السكاكن بها الاطيان الموقوفة المذكورة ومئة شخص من الايتام الفقراء

ذكوراً واناثاً كذلك بخيرهم بين ان يأخذوا قيمة الكسوة من الاصناف التي عينها
واقف او يأخذوا اعيان الكسوة التي عينها فمضى اختاروا شيئاً من القيمة أو العين صرفه
لناظر عملاً اليهم بما ذكر .

مفتي الديار المصرية
محمد بن حيت

قضاء المحاكم الشرعية

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . ناظر . قاضي . سراجة القاض

القاعدة الشرعية

سبق الحكم باسهار افلاس شخص لا يتمتع في المستقبل من تعيينه ناظراً على وقف
ولا سيما اذا كان اشهار الافلاس قديماً يرجع عهده الى مد بعيد
المحكمة : —

« حيث ان ما قدمه المستأنف في سند اشهار تفليس المستأنف عليه ورجوع بعض
المنتخبين له لا يؤثر على القرار المستأنف لان اشهار التفليس قديم يرجع عهده الى سنة
١٩١٠ والذين رجعوا من المنتخبين عادوا اخيراً الى انتخاب المستأنف عليه مع علمهم
بمحاكاة التفليس »

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . ناظرين . وفاة احدهما . سراجة القاض

القاعدة الشرعية

النصوص عليه شرعاً انه اذا عين الواقف ناظرين ومات احدهما كان للقاضي ان
يعين بدل الميت أو يفرد الحي ان اراد .

المحكمة : —

« حيث ان شرط الواقف لا يقضي بانفراد حضرة بسيوني بك الخطيب بالنظر والنصوص عليه شرعاً انه اذا عين الواقف اثنين ومات احدهما كان للقاضي ان يعين بدل الميت أو يفرد الحي ان اراد »
« وحيث ان المحكمة ارادت ان تعين بدل الميت وعينت استأنف عليه فعلاً ولا يوجد ما يدل على عدم اهليته »

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤

ونب . حراسة قضائية . حكم مختلط

الناعدة الشرعية

اذا اقامت المحكمة المختلطة حارساً قضائياً على وقف ما لادارته وايداع ريمه في خزانة المحكمة المختلطة على ذمة اصحاب الشأن وجب على المحاكم الشرعية ان تحترم حكمها ولا يجوز لها ان تحكم على هذا الحارس بكف يده عن ادارة الأتيان الموقوفة

المحكمة : —

« من حيث ان وكيل المدعي طلب الحكم بما طلبه وقد اجاب المقام عن المدعى عليه الاول بانكار الدعوى

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على صورة حكم الحراسة ان المدعى عليه عين حارساً قضائياً لادارة واستغلال ريع الاطيان وايداع الصافي بخزانة محكمة مصر المختلطة تحت طلب من يكون له شأن

« وحيث انه والحالة هذه لاحق المدعي في ان يطالب من الحارس ان يسلمه ما استغله من ريع الاطيان امصرفه على المتحقيقين اذ هذا نقض لحكم المحكمة المختلطة »

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

دعوى شرعية . شرائط صحتها . عرق . دعوى على عتقة

الناعدة الشرعية

اذا اكتفى المدعي بقوله في دعواه ان فلانة هي عتقة وجب رفض دعواه بحالتها

التي هي عليها لأن مجرد ذكره ان فلانة عتيقة لا يكفي في جر الولاء الى عصبة المعتق بل لا بد من ذكر ان معتقها اعتقها وهو يملكها .
المحكمة : —

« من حيث ان وكيل المدعية طلب الحكم بوفاة النفوة وانحصار ارثها في ورثتها الذين ذكرهم بدعواه والدعي عليها اجابا بما اجابا به
« ومن حيث ان المدعية صمم وكيها على الدعوى بجأتها التي هي عليها ولم يرد الزيادة عليها حسبما هو ثابت بمحاضر القضية
« ومن حيث ان الدعوى بشكائها التي هي عليه تستحق الرضى لعدم صحتها شرعاً لأن مجرد ذكره ان والده عثمان باشا غالب عتيقة لا يكفي في جر الولاء الى عصبة معتق والده بل لا بد من ذكر ان معتقها اعتقها وهو يملكها »

قضاء المحاكم المختلطة

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤

القضية : ملتهام في تقرير المستندات . الحكم : بزيورها وصحتها غير تحقيق

القاعدة القانونية

القضاة لهم السلطة التامة في تقدير الاوراق والمستندات التي تقدم لهم فكما انه يجوز لهم ان يحكموا برفض أو ببطالان أي ورقة يتحقق لهم انها مزورة ولو لم تقدم اليهم دعوى بتزوير تلك الورقة فكذلك يجوز لهم ان يحكموا فوراً بصحة الورقة بدون الاحالة على التحقيق متى تحقق لهم ان الورقة صحيحة لا شائبة فيها

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤

وضف : حالة الانكار . منع سماع الدعوى غير اشهاد

القاعدة القانونية

١ — ان لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٣ يوايه سنة ١٩١٠ لا تمنع

سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه عند عدم وجود ا شاهد شرعي مقيد بدقت احدى المحاكم الشرعية الا في حالة الانكار فقط . بناء عليه اذا لم يكن ثمة انكار جاز سماع الدعوى ولو لم يوجد ا شاهد شرعي مقيد بدقت احدى المحاكم الشرعية كما اذا بنيت الدعوى على ورقة عرفية .

٢ - يجوز المستحقين ان يراضوا على قسمة الاطيان الموقوفة بينهم بطريق التهايا والتناوب .

حكم تاريخه ١٩ مارس سنة ١٩٢٤

حراسة شرط البيع . المستأجر ا لارض المؤجرة . ضرورة الهيئة الزراعية

القاعدة القانونية

ان طلب تعيين حارس قضائي بدعوى ترفع امام قاضي الأمور المستعجلة ليس قاصراً على حالة ما تكون الاشياء متنازعة فيها أو موضوعة تحت القضاء وانما يجوز ان يؤمر بها اذا اقتضتها الضرورة منعاً عما عساه ان يصيب احد الخصمين من الخسارة وعلى الخصوص يقضي بها في حالة ما اذا ترك المستأجر الاطيان المؤجرة له وكانت الضرورة تقضي بهيأة الارض للزراعة حالاً

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

سمعة . اعلان البيع والمصري . اصداف . اطلاق في اعمام لا يها لعملة غير مقول شكلاً

القاعدة القانونية

١ - في مواد الشفعة يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة ان يعلن البائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر في الميعاد القانوني والا سقط حقه في الشفعة . وكذلك الامر عند استئناف حكم الشفعة . فن الاستئناف يجب ان يكون مقبولا شكلاً ان يعلن لكل من البائع والمشتري في ميعاد الاستئناف والا كان باطلا .

٢ - اذا اعمل استئناف اعلان استئناف في الميعاد القانوني لجميع الاشخاص الذين كانوا خصوماً اصليين امام محكمة أول درجة ورتب على عدم ادخالهم في الاستئناف في الميعاد القانوني سقوط حق الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف تقرير ادخال الخصم الذي لم يعلن في الميعاد في الدعوى تصحيحاً لشكل الاستئناف .

قضا المحاكم الاجنبية

محكمة تيم

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٣

الاعلانات المنصقة على الجدران • عدم جواز تزيينها • وجوب اصدار حكم بأمرها

القاعدة القانونية

لا يجوز تزيين الاعلانات التي تعلق على الجدران او على الالواح التي تقام في الشوارع من مزقها بغير حكم كان مسئولاً عن عمله . حتى الاعلانات التي تتضمن اهانة في حق الحكومة او في حق موظفين عموميين يجب ان تبقى وللنيابة العمومية ان تحاكم الفاعل وتستصدر حكماً بالادانة والعقوبة والازالة .

محكمة بيزاد سون بفرنسا

حكم تاريخه ٤ يونيه سنة ١٩٢٣

هبة • سبب غير مشروع، بطلان

القاعدة القانونية

١ — ان الهبات التي تعقد بين رجل وامرأة بقصد تسهيل معاشرة غير مشروعة أو بقصد استعادتها هي هبات باطلة وكذلك الهبات التي تحصل ثمتاً لهذه الصلات الغير المشروعة .

٢ — اما الهبات التي يثبت من ظروف وقرائن الدعوى ان الواهب وهبها بقصد مكافأة الموهوب له عن العناية التي بذلها له في اثناء مرضه الطويل فانها تكون صحيحة نافذة

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٤ يونية سنة ١٩٢٣

ضيب مسؤوليته عند الخطأ تقدير الحاكم للنظريات العلمية

القاعدة القانونية

انه وان كانت المحاكم ليس لها السلطة المطلقة في تقدير قيمة النظريات العلمية المحضة عند ما يطالب منها تقدير مسؤولية طبيب نشأ عن كفاية معالجة المريض ضرر ما الا انه اذا ثبت للمحكمة ان الضرر الذي اصاب المريض كان نتيجة خطأ الطبيب خطأ جسيماً او نتيجة اهماله اهمالاً فاحشاً او نتيجة عدم احتياطة وتحرزه او نتيجة جهله الاصول واقواعد يتعين على كل طبيب الاثام بها حتى فن المحاكم ان تحكم بمسؤولية الطبيب وان تحكم عليه بتعويض الضرر الذي اصاب المريض او انه من الخطأ ومن الظالم الأخذ بمبدأ عدم مسؤولية الاطباء بطريقة مطلقة

محكمة بريف

حكم تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

المدعى عليه . تجاوز حد الدفاع المشروع . مسؤوليه امام المدعى

القاعدة القانونية

اذا جاوز المدعى عليه حد الدفاع المشروع قانوناً بأن نسب الى خصمه اموراً كاذبة او اتهمه بتهم باطلة بقصد التأثير في افكار القضاة تضليلاً لهم كان مسؤولاً مدنياً عن تعويض الضرر الادبي او المادي الذي يلحق بخصمه ولو خسر خصمه للدعوى الأصلية لأي سبب من الاسباب . فاذا رفعت فتاة دعوى على فتى اغواها بعد ان وعدها بالزواج ثم هجرها فادعي الفتى بأن الفتاة كانت من بنات الهوى وانها اعتادت من قبل معاشرته اياها على الفسق والمجون وكان يعلم بأن هذه التهم لا اصل لها وانما دفعه لنسبتها الى الفتاة الهرب من المسؤولية المدنية التي نشأت عن استهواء الفتاة المذكورة وجب الحكم عليه بتعويض الضرر الادبي الذي نال الفتاة من هذه التهم الباطلة حتى ولو قضى القضاء برفض دعوى الفتاة الأصلية .

دفاعان

لصاحب الحقوق في قضيتين ههنا الأولى قصة اربعه فيها ثلاثة اشخاص تمتد محمد شمر من ههنا كبره وهما من يدعي برأيههم ومحمد الاستاذ من اهلى اعاد راجعاً حثته في دعائه الثانية اقيمت على اثنين من عمال اليهود بتهمة توزيع منشورات سودية خص اهلى فلسطين على الميرة سد الصلحون من الامانة راجحاً كومة وهي القضية الاولى من وسعها في فلسطين من سنة ١٩٤٠ الى في القضية الاولى بالسجن خمسة عشرة سنة على المتهم الاول والثاني وحكم على المتهم الثالث بسبع سنوات لانه كان من يدعي بخرائه مع الرابع الثامن عشر من عمره من يدعي بخرائه مع الخامس عشر من يدعي بالاستئناف اديرت بحكمه الاستئناف اديرت من يدعي بخرائه معهم المتهمين الثلاثة لانهم رأيت دلائل في ردهم معهم غير كافية لاست برأيتهم في الحرية اما القضية الثانية فمديرت بحكمه مكرره مع المتهمين وهما محمد بن ادم من قدس من يدعي واحد من حراند فلسطين وقد اثبتا زهما هنا ليطلع عليه قراؤنا

صورة الدفاع الاول :

ايها القضاة المحترمون

كلمة من افواهكم فيها الحية فهو لاء شين ثلاثة كومة من افواهكم فيها الموت الرهيب لهم . كلمة منكم تسكمهم ظلمات اقبور فتيمة طمعه وتوكل نسمة وتكمل امهاتهم وتبكي اقرباءهم . كلمة منكم تهدم بناء الله وتترج الحية التي هي اعز منحة منجها الله للبشر . ان مهمتكم ايها القضاة الخطيرة ومولايها امم الله وامام الشعب وامام ضميركم الحي لعظيمة جداً . ان الخطأ في العقاب وخصوصاً في عقاب الاعدام لا يمس بالخطأ بالبراءة وفولات الف مجرم خير من الحكم خطأ على شخص بالاعدام ان الحكم بموت على ابري لهو جريمة قتل فعيذك ايها القضاة من ان تكونوا قتلة . من ان تحكموا على موكلي بالشبهة

ان موكل قد قسوا اهلوا في السجن فيه بؤساء ولكن بعد ان تمثلوا امام محكمةكم العادلة وبعد ان نالوا حرية الدفع وبعد ان اصغت محكمةكم لشكوههم زال عنهم البؤس والشقاء في اعتقادهم ان هذه القضية التي يحصرها - معادة قصي القضاة ستفيد عدل فائدة كبرى .
 اذ به سيعلم من هذه القصيدة ان الاصول المتبعة في الوقت الحاضر في اخذ اعترافات المتهمين هي اصول لا تؤمن اعدالة فيدلها بغيرها فلا يصحط بعد الان عتراف متهم الا بعد ان ينحس المتهمة من طبيب ويميت عدم وجود اي اثر من آثار التعذيب في جسمه وبعد ان يحضر ذلك الاعتراف محمداً او محاميان يشهدان على وقوع ذلك الاعتراف من انهم طوعاً . اما اذا كنت لا تنحس تسوق الى الاعداد بالاعترافات التي يمتزهاضابط البويس كمل افندي وامتن كمل افندي من رجال البوايس فلا شك ان ذلك لضربة قاضية على العدالة في فلسطين .

ان نيابة تطالب اعدام المتهمين الثلاثة كان الاعداد امر سهل كان الاعداد سجن شهر .
 كلاً لا حصرة الذنب العام فلا اعدام وهدم بناء الله وزرع حياة بشر وحرمان ثلاثة سجن من جديتهم الغاية ويتم اطفالهم وترميل نسائهم وامته آبائهم وامهاتهم موتاً معنوياً لا يكون بشر . ان لو هيه تقي قدمته في هذه القضية والتي هي عبارة عن كمل افندي وعن كمل افندي والتي ليس فيها اي دليل مادي بل انما يكون الاعداد بدلائل قاطعة قوية لا يحتاج الوجدان اقل شك بصحتها .

لا يجوز ان يصدر حكم الاعداد في هذه القضية الا اذا ثبت الذنب العام المنقط الآتية:

(١) ان الجثة التي وجدت هي جثة محمد محمود المزعوم قتله

٢ « ان موت المذكور كان موتاً جنائياً وليس موتاً طبيعياً

٣ « ان القتل وقع من احد المتهمين او من اثنين منهم او من المتهمين الثلاثة

٤ « ان القتل وقع عن عمد او تسهلاً لا ارتكاب جريمة اخرى

٥ « ان يثبت ان المتهمين كانوا في السن القانوني الذي يجعلهم يستحقون عقوبة الاعداد

ذاً فنصدق ما هي ابيئات التي قدمها النائب العام لاثبات هذه النقاط .

ولا . ان الميئات التي قدمها النائب العام لا تثبت ان الجثة التي وجدت هي جثة محمد محمود لان الشهودين « ق . م . » اللذين شهدا البت قبل كل انسان واللذين تمكنا ان يعلم ما كان يلبسه البت اكثر من كل انسان شهدا ان ملبوس الميت الخارجي هو خلاف

اللبوس الذي يشهد به والد المقتول واثنان من اهالي بلد المقتول انه كان يلبسه يوم القتل المزعوم . ومع ذلك لو كان ولدا المقتول والشاهدان المذكوران صادقين في افادتهم من محمد محمود كان لا بأساً ذلك الشكل من اللبوس والتكبة فلا يكون ذلك دليلاً على ان ذلك الميت هو نفس محمد محمود لان تلك اللبوسات هي ملبوسات عامة يلبسها محمد محمود وغيره من سكان تلك الاحياء وكذلك تكبة هي من التلك التي يستعملها كل فلاح وليس عليها « ماركة » مخصوصة لمحمد محمود . ومع ذلك لا يجوز لاعتماد على تلك الشهادات لان الانسان لا يذكر عادة ما لبسه قبل اسبوع او شهر او وحصر انكم في اعتقاد انكم لا تتذكرون ما لبستمود قبل اسبوع . فكيف يعقل ان والد محمد يتذكر بعد سنتين نوع القميص الذي لبسه ابنه وكيف يعقل ان الشاهدين المذكورين تذكر ما كان يلبسه رفيقهما محمد محمود مع انها لم يستطيعا ان يتذكرا ما كان يلبسه نه نفس في ذلك اليوم ولم يستطع احدهم ان يتذكر ما اكله قبل اسبوع كان والد المقتول والشاهدين المذكورين علموا بانهم سيسألون بعد سنتين هذا السؤال فكتبوا في مفكراتهم ما كان يلبسه محمد محمود واستطاعوا لذلك البيان عندما سئلوا فاذا لا يوجد في الحقيقة اي دليل يربط اليه ثبت ان تلك الجثة هي جثة محمد محمود . ثم اذا علمنا ان محمد المذكور خرج غضباً من بيت ابيه وان غيابه طول هذه المدة لم يجعل اية في شبهة يثبت لنا ان محمد محمود فارق والده على ان لا يعود اليه فلا يستبعد ان يكون محمد المذكور قد سافر من هذه الجهات الى جهات اخرى كشرقي الاردن او حوران او الى محل آخر بعيد وهو يتمتع بالسرات في البلد التي يوجد فيها بين ثلاثة شبان قد عذبوا وسجنوا بتهمة قتله . ان لم يكن لم يعمل اي تدبير للتفتيش عن هذا الشخص ولم يمان عن فقمده فاذا قبلت المحكمة تلك الدلائل الواهية التي قدمها النائب العام لاثبات شخصية محمد الغائب وحكمت بالإعدام على هؤلاء الاشخاص واعدموا بانفعل ثم بعد مدة قريبة او بعيدة ظهر محمد المذكور قبل يؤمننا حضرة النائب العام ان يعيد الحياة الى موكلتي وهل في استطاعته ان يزيل اللطخة الكبيرة التي ستصيب القضاء في فلسطين من جراء اعدام ثلاثة اشخاص ابرياء .

فيا ايها القضاة ان النائب العام لم يستطيع ان يثبت لكم ان تلك الجثة هي جثة محمد فلا يجوز لكم ان تصدقوا ان تلك الجثة هي جثة محمد محمود

ثانياً : لم يستطع النائب العام ان يثبت النقطة الثانية وهو ان موت محمد كان موثقاً

جناياً هذا على فرض ثبوت ان تلك الجريمة هي حجة محمد لان الشهود الذين شاهدوا الجريمة لم يشهد احد منهم انه قد اعترف على الملأ بما فعله في الموت كان موجاً جدياً كما ان الطبيب ذكر في رايه وشهادته انه لم ير شي من الموت كان جناياً فكل شخص معرض للموت في كل سنة وموت سبب عليه من كثير من الذين يموتون بسبب قلبية او نوبة عصبية وهم يشعرون فدا كانت تلك - تهمة - محمد او جريمة غيره فلو اذا لا يكون محمد مات موتاً طبيعياً دون في دائرة سبب عامه وفي دائرة كل مدعى عام كثير من الملفات التي وجد فيها في اطراف اسماواتهم سيرهم موتاً طبيعياً.

وما ادرانا ان تلك الجريمة ليست جريمة احد من الذين يدعىهم اقرباؤهم اينما حلوا فبات الوحوش بريئة وبشت حقيقته ونهائياً وان اليهود ليست ناقص الاعضاء لم يؤيد صحة هذا الاحتمال

ثانياً وهو ان قاتل محمد محمد علي فرض ان تلك الجريمة هي حجة محمد محمود وان الموت كان حقيقياً هل هم احد التهمين ثروا التهمين محمد و ابراهيم او التهمين الثلاثة والاستدراك هو على الدلائل التي تقدمت لثبوت احدى هذه الصور التي هي عبارة عن افادات الثلاثة التهمين لاستنطاقية وزعم كامل افندي من ان التهمين اروه موقع الجرم وشهادة حسن شادي التي تقول ان احد التهمين ابراهيم نادى محمد محمود من بيته وافادات الشهود في كل من التهمين ابراهيم و محمد محمود وب دكان التهم محمد وشهادة تاهد الدفوع ان التهم ابراهيم حذره وجود مقتول في الكرم

فالاول المدقق قد ثبت ان التهمين لا استنطاقية هل هي شهادة او اعتراف . فلا شك ان الشهادة لا يمكن ان يعرف احد التهمين تلك الافادات عن شيء عمله هو فلو فرضنا كما يقول كامل افندي ان تلك الشهادة صدرت منهم بكل رغبة وشوق وانه عندما سئلوا لم يتوقفوا بل سردوا الحادثة كما سمعوا بدون توقف . فهذه الافادات ليس لها اي قيمة قانونية لان شهادة سرك التهمة ضد سرك لا تثبت الا اذا حصلت تلك الشهادة في المحكمة ومحت التهمين فلو لم يوافقوا عن التهم لم يشهدوا في المحكمة تلك الشهادة فقد نفوا صحة تلك الشهادة وحلفوا بحسن نية رغبوا ارغماً على اعظامها . فما دام ان تلك الافادة شهادة فصحت لاعية . وكانت النيابة تريد ان تعتبرها اقراراً مع انه ليس فيها ما يجوز تسميته اقراراً فلا يمكن محكمة تلك الافادات ان تعين المفاعل الحقيقي منها

لان كل فريق من المتهمين يرمي "فريق الآخر" بتهمة ولا يوجد اي سبب يجعل المحكمة ترحح احدي هاتين الافدين كما انه لا يجوز المحكمة ان تعتبر اثلاثة قتلة بسبب عدم تمكنها من معرفة قتال الحقيقي منهم بل على المحكمة ان تصدر قرار البراءة بحق المتهمين اثلاثة لعدم تعيين ائمة ولا يمكن المحكمة ان تطبق حكم المادة ١٨٠ من قانون الجزاء لان تلك المادة تطبق في حالة ثبوت سائر جميع المتهمين في العمل الذي ادى الى القتل وعدم تعيين فعل اي منهم نتج حرم القتل هذا على فرض ان تلك الافادات اعطيت من المتهمين برضاء ورغبة منهم كما زعم كامل افندي

والحال ان الافادات المذكورة لم تصدر من المتهمين برضاء لان هذه الحادثة وقعت من مدة طويلة ولم يعترف احد من المتهمين بها ولا اخبر المحكمة وهذا كان اما خوفاً منهم بعضهم من بعض كما هو المذكور بافادتهم او لعدم ان خيارهم بذلك يضرهم . فما الذي اكد اثنين منهم بعد هذا الخوف او هذا الخذر لي اعترف اثنين منهم فوراً ان كامل افندي يعترف به انه لم يستحصل على اداة هذه الجريمة الا بعد ان التقى قبض على المتهمين واعترفوا له بالجريمة . فليتهم لا يعترف بجريمة عادة وخصوصاً اذا كانت جريمة كبيرة كهذه يعاقب عليها بالموت الا لاسباب معتدلة كان تظهر اخرتها ظاهراً واضحاً فلا يرى للمتهم فائدة من الانكار والحال ان كامل افندي يقول عدم ذلك . فاذ بدون ان تثبت ان تلك الافادات انتزعت انتر عاد يجوز المحكمة ان تعتبر تلك الافادات انها اعطيت برضاء ورغبة وقد اصدرت محكمة جنائيات باس في حكمها في دعوى طولكرم الشهيرة قراراً بعدم قبول الاعتراف لعدم وجود دلائل يثير سبب وقوة هذا الاعتراف

هل تصدقوا يا حضرات اقتضاه ان كامل افندي خاطب المتهمين عندما استجوبهم كما يفرضه عليه القانون فقال لهم انتم احرار في اعطاء الجواب وعدمه فسر دوا عليه تلك الجريمة التي عرصها عليهم وتلك الافادة هل سمعتمكم الخي يقع بذلك ؟ ان الله يتهد وجميع سكان احياء المجدل يشهدون « واكن بعد نقل كامل افندي من وظيفته في المجدل » ان هذه الافادات قد اغتصمت غصصها با . اغتصمت بطرق بررية فظيعة تماثل فظاعة محاكم التفتيش في القرون الوسطى . ان كامل افندي ينكر بالجميع انتزاعه تلك الافادات وهو محقق في ككارة فلا يسمعه الاعتراف بجريمة يعاقبه عليها قانون باتشد العقاب ان كامل افندي استعمل خديعة مع احد اء المتهمين حسن الاستاذ الذي كان

فلو كانت هذه الافادات حقيقية وقعت هذه الاختلافات في افاداتهم ومن وقوع هذا الاختلاف لدليل على صدق قول المتهمين ان كمال فندي كان يلقيهم اياها تلقينا فكانوا يسهون حين اعطى الافادات امام حاكم سلاح عن لامور التي تلتوها . اما وصف المتهمين بالابس اليهم فهو دليل آخر على انهم ثبت الافادات و ان كمال فندي لقنهم هذه الاوصاف من دفتر كل معه لانه لا يمكن ان المتهمين يستمعون وصف ما بوسات اشخص الذي قتلوه قبل سنتين هذا الوصف الدقيق ولو كان حاضرة المدعي العام او كفت ازال ان اصف الملبوسات التي كسرت . لان هذا الوصف الدقيق خصم على كل من هذا الوصف اما شاهدان اللذان شهدان بانهم شهدا المقتول على ذلك موكل محمدية . دهر هذه ولا تكذب الافادات المصبوطة من المتهمين من اهل اجتماعهم معا في مكان ولا شك ان هذه الافادات كاذبة لانها يقولان فيه شيئا غير معقول ويصفان ملابس المقتول مع كونها عجزا عن وصف البسته التي كان يرتدي . في ذات اليوم ومع ذلك لا تثبت هذه الافادة اي شيء لان وقوف احد الاشخاص امام حوت لا يكون دليلا على ان صاحب الحوت هو القاتل لذلك الشخص ، و اذا كان كل صاحب حوت وقف امامه او كل شخص اجتمع به محمد محمود وكما يكون دليلا على ان القاتل محمد محمود لوجب على ان تب العلم ان يتهم مائة شخص على الاقل وعلى راسهم شهداء المذكورين الذين صاحبوا المقتول اكثر من غيرها اما افادة حسن سكي وانه شهد احد المتهمين ابراهيم تكلم مع المقتول فهذه ايضا شهادة مغتصبة اعتصبت من هذا الشاهد غشوا كما غشيب غيرها من الشهادات والافادات واكثر دليل على ذلك ان حسن المذكور يقول فيها انه ترك بيته السابقة مع محمد محمود الساب في غرفة واحدة وخرج . هل يمكن ان كان ذلك واقعا حقيقيا ان يقوله ويشهد به هذا الشاهد ولو دفعه وده بيته مضمومة التي قررت المحكمة عدم استشهدا ريتهم بانهم يقولون ان الذي جاء هو ثم روي كل بعد ان افاد هذا الشاهد في افادته الاستنصافية انه لم يحضر احد الى بيته ولم يخذ المقتول محمد محمود فقتلوه بعد ذلك بعكس هذه الافادة الصريحة غير معتبر قانونا

اما شهادة شاهد سماعيل طوطح من شهود المدعي الذي يريد النيابة ان تمنخذه شاهد حق عام فيحب خد قواه كل وليس لنيابة ان تحب خضار منها وتترك له دفع لاسيا والنيابة استمدت على شهادته وزكمتها فالشاهد المذكور يشهد اولا بضربه من طرف

كامل افندي ثانياً يتهدد بصراعه صوت ضرب واستغثة في غرف السجن لينقذ القبط
على المتهمين ثمة يعني نومه المتهمين في كرمه يد واقعه . فبعد ان تقبل المحكمة جميع
اودته هذه فافوته من ان احد المتهمين ابراهيم اخبره بوجود ميت في الكرم الذي يقرب
من كرم ابراهيم لا تكون دليلاً صدق هذا التهمة لان تلك الرمة كانت موجودة في الكرم
الذي يمر عنه التهمة المذكور كرمه ورمة كانت مكتومة ومتمسكة في رمالها كل من يمر
عن تلك الجهة ولا بد ان يراه ذلك الشخص من سكان تلك الجهة وان كان كل
من رأى تلك الرمة يكون هو القاتل وحب منهم صاحب كرم بمن رؤوه وحموها
وصاروا ينقبونها من مكان الى اخر ووجب انهاء مثل الاشخاص بمن نظروها .

ان النيابة تريد ان تتحد اودته حاكم الصالح تههد للدفع الذي نفى شكك المتهمين
اليه دليلاً ضدك والحال انه لا يجوز ان يتحد ديت صدق لانه لا يعقل انه ندعو حاكم
الصالح شاهد دفع مع كون المتهمين لم يسكروا به هذه الشكوى . ان حاكم الصالح ليس
من الاشخاص الاعلى دين حتى يضمن انه ضامن انه يشهد بالصدق فدعوا ان يشهد بشهادة
لاحقيقة لها بل ما دعوا شاهد لا بعد ان كسبوا من هم شكوا اليه تعذيب كامل افندي
لهم ولكن حاكم الصالح معرض في تهمة لانه لا يصرح بان يعترف بوقوع هذه الشكوى اليه
فيظهر لسعادة قاضي القضاة نقصه في وظيفته فيرضي بهذه الشهادة ضميره واما ان يكتم
لامر خوفاً من ان يظار رئيسه نقصه في واجبه . ان لا يريد ان اعن بحكم الصالح انه
تم شهادته للسبب الاخير واظن ان كثرة اشغاله تبي جعلته ينسى الامر الذي استشهدنا عليه

رابعاً : ان يشبث النائب العام ان القتل وقع عمداً وبلا لا يبقا جرم آخر فتالا ارى ضرورة
بحث في هذه الحجة بعد ان تمت الدابة على مرة المتهمين وعلمه وحودى دليل بحكمه يوجب
دانهم ولكني حتى لو كان مقصراً بواجب لدفع عن موكله فسبحر في هذه المقصة ايضاً
ذكرت النيابة سببين مختلفين لهذه الجريمة السبب الاول النسبة انسانية ما الى
مسئلة ارتكبت فعل القاحشة وهاتان التهمة التي ديت السبب الاول بل قد وردت
دلائل تنفي صحة هذا السبب لان والد المتقول نفسه كذب وجود سي من ذات و ذكر
في اودته انه لم يسمع بوجود علاقات بين ولده وبين منظومة المذكورة وقد ايد هذه
لافادة الشاهدان اللذان هم من اهلي قرية مقتول كون العادات المحلية تقضى بان تكون
الواقعة عكس ذلك لو فرض صحة تلك العلاقات لان من العادات المحلية قتل المرأة او

[illegible]

صورة الدفاع الثاني

عن المتهمين الشيوعيين

ان الحزب الشيوعي في فلسطين ليس بالحزب الجديد الذي ظهر الان بل من سنين عديدة هو عامل على نشر اشتوريات من قبل الاخرى في الصحف ونشائج عليها ومنها وهو اند لهجة من هذه الاشياء ان كان قد عرفت بطبوليس (قل اييب) بأنه القى القبض مراراً على أشخاص من كتائبه على امتداد المسار والحق سبيلهم ومنعتهم عن كتمهم لعدم وجود دلائل كافية لادانهم من غير أشخاص تخلص عليهم وهم متلبسون بعمل فيحق سبيلهم ويتركون وتتمح محكمهم يدعى عدم وجود دلائل كافية لادانتهم ونخاص لا يوجب اي دليل عليهم فيسجنهم من جهة حفظ مناسير قصد ذريعها .

والحقيقة ان هذين النجسين لم يأتا تمسك عبيد الكون المذموم وحلت في المكان
في كانهما لان فيه ان عوملا هذه النعمت سيئات لان التستر في غير عبيد الله ليس في
هذه المرة كانت تتمتع حرمة نفس حريري في الله في العنوة واولا
به هذان التمسك لان الله لا يملك من عبيده وادق اصح تقبيح
كك الحرمة حرمة وادق الحرمة حرمة

ولان بيان هذين الشئين من تبيين الامر حكما في المستورات قصدين اذا عتبارها
و رعايا بل باها اذا عتبار العمل فيجب ولا بد من تبيين المستورات وهل
تختص على امور يعاقب المتأخرين عليها فحرمهم معا في تكميل خصوص من قنوت
الغيب من اولها الى آخرها لا تنطبق احدا على هذا المستور .

أما قول السائب العام بن هند مفسر يحرض على اغتيال المسلمين الاسامي في فلسطين
دعاء غريب فمن اين جاء السائب العام ذلك ومن بن استدلال عليه والمفسر لا يوجد
فيه اقل تلويح على ذلك فصلاً عن تصريح به .

الحق في ان كل احد له دور في التغيير

نم لو فرضنا ان هذه المناشير تحتوي على امور يعاقب عليها القانون فاين الدليل على ان المتهمين هما المذان نشر تلك المناشير او انها حفظا تلك المناشير بقصد نشرها قد ثبت بالبيانات الواردة وبنفس افادات ضباط وافراد بوليس تل ابيب ان المحل الذي وجد فيه تلك المناشير هو مركز الجمعية الشيوعية وان ذلك المحل قد استأجره شخص مجهول من صاحبة البيت وربما كان ذلك الشخص رئيس الجمعية او سكرتيرها فلو كان ما وجد في ذلك المحل لم يكن هذه المنشورات فقط بل وجدت بومبات ومفرقات فلماذا يكون المتهمان مسؤولين عن ذلك ما دام ان ذلك البيت هو مركز الجمعية لا بيتها الخاص او تلك الاشياء لم تكن بحفظها وهما في ذلك بحسبان اما ضيوف او فراشون او خدم فضلا عن انهما من العوام وغير عارفين تلك اللغات التي كتب بها تلك المنشورات ان المتهمين الاثنين لا يقرآن اللغة العربية ويجهلان ايضا اللغة الروسية فلو كانت تلك المناشير حاوية ما هب ودرج فلماذا يكونان مسؤولين عن اشياء لا علم لهما بها فها لا يكونان مسؤولين عن امور لا يدريانها ان النيابة لم تقدم اي دليل على ان هذين الشخصين وزعا هذه المناشير او حفظاها بقصد التوزيع ان القانون لا يعاقب على مجرد الحفظ بل يعاقب على الحفظ بقصد التوزيع فلو كان كل شيء يحفظ بقصد التوزيع لما وضع في القانون قصد التوزيع فالشيء يحفظ لمقاصد مختلفة فيها الصحف توزع الاعداد على مشتركيها وما يفضل تحفظه ولكن ليس بقصد التوزيع لان التوزيع يتم فربما كانت الجمعية قد وزعت ما ارادت توزيعه من هذه المناشير وما وجد قد حفظ لكونه زاد عن القدار الذي يجب توزيعه فلو ذهبتهم الى ادارة جريدة فلسطين لرأيتم اعداد كبيرة باقية بعد التوزيع: ومع ذلك اذا كانت هذه المناشير تحتوي حقيقة على امور يعاقب عليها القانون فكان الواجب على البوليس ان يبحث عن هيئة ادارة تلك الجمعية التي طبعت هذه المناشير والايجاب هذين المسكينين هل ترون في شكل هذين المتهمين ما يدل على انها من رجال السياسة او انهما يعلمان شيئا من السياسة ان شكلهما يكفي للدلالة على برائتهما من هذه المسألة برأة تامة فاطلب البرأة لعدم وجود سبب يوجب ادانتها



فهرس الجزء الرابع من السنة الثانية

الموضوعات الحقوقية

صحيفة

« للسيد هارون شمس »	تشكيل المحاكم في فلسطين	١
« للأدارة »	شريعة اليابان	٥
« للمحامي السيد عباس العزاوي »	الصكوك الشرعية وتاريخها	١٠
« للمحامي السيد عبد الوهاب محمد »	بحث في الشفعة وقانون التسجيل	١٨
« الهلال »	الطلاق والزواج في الشرق والغرب	٢١
(للسيد عبد المجيد يوسف) بغداد	القانون	٢٤
الفرق بين العمد والقصد (للاستاذ رؤوف بك الايوبي) امين السر العام بدمشق		٢٨
(للمحامي السيد اراهيم جيجكلي) حماء	جمعية الامم	٣١
(للاستاذ السيد سامي الجريديني)	اثر الثورة العالمية	٣٧

البوليس

التحقيقات العدلية (للسيد بهجت مردم بك) المدعي العام للمركز بدمشق		٤٢
(تعريب الادارة)	مؤسسة طبية قضائية	٤٥
(تعريب الادارة)	نباة شرطي	٤٧
(مجلة الشرطة بدمشق)	مساحة الاعضاء في اشعة رونتجن	٤٩
(تعريب الادارة)	المحامي شارل شارمن او زعيم النصوص	٥٢

موضوعات شتى

(تعريب الادارة)	قضايا الطلاق	٥٥
(تعريب الادارة)	من مفكرات المسيو غورو مدير الامن العام بباريس	٥٦
(تعريب الادارة)	سحرة العصر	٦٠
(العروسة)	مذكرات نصابة	٦٤
(العروسة)	محاكمة الكوندس كاترين كوك	٦٧
(العروسة)	النساء المجرمات	٧٠
	جناية غريبة	٧٢

باب القرارات

٧٣	خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة
٧٧	خلاصة القرارات الحقوقية الصادرة من محكمة الاستئناف بالقدس
٨١	قرارات محكمة التمييز في الاتحاد السوري ولبنان الكبير
٨٦	قرارات المجلس العدلي في سوريا
٨٨	قرارات محكمة التمييز في بغداد
٩٠	قرارات المحاكم المصرية . محكمة النقض والابرار . فمحكمة الاستئناف الاهلية
١٠٣	فالمحاكم الكلية والجزئية الفتاوي الشرعية قضاء المحاكم الشرعية . فالمحاكم المختلطة قضاء المحاكم الاجنبية
١٠٥	دفاع صاحب المجلة في قضيتي المجدل والشيوعية بيافا
	متفرقات : جنونيات الحب صحيفة (٤) قسم غريب (١٧) ادبيات وفكاهات (٢٠)
	بلاغه محامي (٢٣) امام الضابط (٢٧) احصاء عن انجلترا (٣٠) في المحكمة
	(٣٦) نسبة الامانة عند الفرساويين (٤٦) النساء والجمال (٤٨) حادثة عجيبة (٥١)



خطأ وصواب

الصحيفة	السطر	خطأ	صواب
٤	١٩	تزج	تزوج
٦	١٦	خطر	حظر
٧	١٧	ينقصون	ينقضون
٧	١٨	نقص	نقص
٨	٢٣	استدلت	استدامت

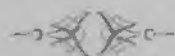


درر الحکام

شرح مجلة الاحکام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والسفر الجليل لمؤلفه علي حيدر افندي تعريب صاحب هذه المجلة بعبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للمعرب واخرى للمؤلف وتمهيد وشرح القواعد الكلية وكتاب البيوع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز ويباع في ادارة الحقوق بيافا ومكتب المحامي فهمي بك الحسيني بالقدس ومكتبه بغزة ومكتبه بنابلس وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بحيفا ومكتبة فلسطين العلمية بالقدس • ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشا مصريا يضم اليها خمسة غروش اجرة البريد •

فتزف ذلك الى الجمهور الذي قرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة •



مطبعة مدرسة الايتام الاسلاميت

في سرايا القدسة بالقدس الشريف

مستعدة لطبع الكتب والجرائد والمجلات وجميع ما يلزم التجار والمعاهد والافراد من المطبوعات باللغة العربية واللغات الافرنجية بسرعة واتقان واسعار متهاودة للغاية ويتبعها دائرة لتجليد الكتب والدفاتر وغير ذلك تامة الادوات على احدث طراز

